التقرير السنوي ٢٠٠٤

تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

IFAD

عرض موجز

الصندوق يقدم التمويل ويعبئ الموارد الإضافية للمشروعات والبرامج التي تمكن فقراء الريف من التغلب على الفقر

يتعاون الصندوق مع فقراء الريف والحكومات والمؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في تصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج بصورة تتسم بالابتكارية وفعالية التكاليف والقابلية للتكرار واستدامة الأثر.

يقدم الصندوق معظم موارده إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بشروط تيسيرية للغاية، وبفترة سداد مدتها ٤٠ سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، وبرسم خدمة بواقع ٠,٧٥٪ في السنة. وقد مول الصندوق منذ إنشائه ٦٥٣ مشروعا وبرنامجا في ١١٥ بلدا ومنطقة، وبلغ مجموع التزاماته لها نحو ٨,١ مليار دولار أمريكي (انظر الجدول ١).

ولكن هذا لا يمثل إلا جزءا من مجموع قيمة الاستثمارات في مشروعات الصندوق وبرامجه. ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية، بلغت قيمة التمويل المشترك الإضافي المقدم كمساهمات من شركاء الصندوق نحو ١٤,٨ مليار دولار أمريكي. كما ساهمت الحكومات ومصادر التمويل الأخرى في البلدان المتلقية بأكثر من ٨,٠ مليار دولار أمريكي، بينما ساهمت جهات أخرى خارجية مشتركة في التمويل بمبلغ ٦,٧ مليار دولار أمريكي، شمل ١,١ مليار دولار أمريكي من الجهات المانحة الثنائية ونحو ٥,٣ مليار دولار أمريكي من الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وبذلك يبلغ مجموع قيمة الاستثمارات ٢٢,٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني أن كل دولار استثمره الصندوق استطاع أن يعبئ نحو دولارين كموارد إضافية.

عضوية الصندوق مفتوحة لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومجلس المحافظين هو أعلى سلطة معنية باتخاذ القرارات في الصندوق ويضم في عضويته ١٦٣ دولة عضوا يمثل كلا منها محافظ ومحافظ مناوب. ويجتمع هذا المجلس مرة في السنة. أما المجلس التنفيذي فيتولى مسؤولية توجيه العمليات العامة للصندوق وإقرار القروض والمنح، ويتألف من ١٨ عضوا و١٨ عضوا مناوبا من الدول الأعضاء. ويشغل رئيس الصندوق منصبه لفترة أربع سنوات (قابلة للتجديد مرة واحدة)، وهو المسؤول التنفيذي الرئيسي في الصندوق، ويتولى رئاسة المجلس التنفيذي. والسيد لينارت بوغه، هو الرئيس الحالي للصندوق لفترة أولى مدتها أربع سنوات.

الجدول ١

الصندوق في لمحة سريعة، ١٩٧٨–٢٠٠٣

		١٩٧٨–١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٧٨–٢٠٠٣
أنشطة العمليات[أ][ب]														
القروض المعتمدة														
عدد المشروعات		٣٣٧	٣٢	٢٨	٣٣	٣٢	٣٠	٢٩	٣٠	٢٧	٢٥	٢٥	٢٥	٦٥٣
قيمة القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	٣ ٧٧٧,٨	٣٣٨,٨	٣٤٩,٣	٣٩١,٧	٣٩٥,١	٣٩٧,٧	٤٠٧,٩	٤٣٢,٧	٤٠٩,٠	٤٠٣,١	٣٦٥,٩	٤٠٣,٦	٨ ٠٧٢,٧
المنح المعتمدة														
عدد المنح		٣٨٥	٤٥	٧١	١٣٢	٢١٢	٢٥٨	١١٠	١٢٤	١٢٠	١٠٦	٨٥	٧٠	١٧١٨
قيمة المنح	بملايين الدولارات الأمريكية	١٧٦,٨	١٤,٤	١٦,٨	٢٣,٦	٢٨,٣	٣٥,٤	٣٠,٢	٢٩,٦	٣٢,٨	٣٠,٨	٢٣,٩	٢٠,٣	٤٦٣,٠
إجمالي عمليات قروض ومنح الصندوق[أ]	بملايين الدولارات الأمريكية	٣ ٩٥٤,٦	٣٥٣,٢	٣٦٦,١	٤١٥,٣	٤٢٣,٤	٤٣٣,١	٤٣٨,١	٤٦٢,٣	٤٤١,٨	٤٣٣,٩	٣٨٩,٨	٤٢٤,٠	٨ ٥٣٥,٧
التمويل المشترك[جـ]	بملايين الدولارات الأمريكية	٤ ٠٤٢,٣	٢٩٢,٧	١٢٢,٤	٢٦١,٤	٢٨٦,٥	٤٤٨,٥	٢٩٣,٠	١١٦,٨	٢٧٦,٠	٢٧٠,٣	١٥٥,٧	١٢٤,٩	٦ ٦٩٠,٢
متعدد الأطراف		٣ ٣٠٧,٠	٢٤٤,٧	٩١,٣	٢١٥,٨	٢٥٠,٧	٣٢٣,٨	٢٤٩,٧	٨٩,٢	١٥١,٣	٢٠٣,١	٩٦,٠	١٢٤,٥	٥ ٣٤٧,١
الثنائي		٧١٢,٩	٤٠,٤	٣٠,١	٤٥,٧	١٩,٠	١٠٩,٤	٢٠,٢	٢٠,٩	٥٧,٧	١٦,٩	٥١,٢		١ ١٢٤,٣
من منظمات غير حكومية		١٢,٤	٠,٥	٠,٩		١,٥	٩,٣	٢,٧	٢,٥	٠,١	٠,٤			٣٠,٢
قطاع خاص خارجي											٧,٢			٠٧,٢
مساهمات محلية	بملايين الدولارات الأمريكية	٥ ١٤١,٥	٢١١,٣	١٨٤,٤	٢٦٢,٧	٣٠٦,٧	٣٣٨,٥	٣١٩,٨	٢٠٧,٥	٣٢٦,٧	٣٢٣,١	٢٨٩,٩	١٨٤,١	٨ ٠٩٦,١
إجمالي تكلفة المشروعات [د]	بملايين الدولارات الأمريكية	١٢ ٩٨٤,٤	٨٤٥,٧	٦٥٦,٠	٩١٥,٩	٩٨٩,٣	١ ١٨٧,٤	١ ٠٢١,٥	٧٥٧,٨	١ ٠١٢,٥	٩٩٦,٨	٨١٤,٦	٧١٢,٦	٢٢ ٨٩٤,٥
حصر المشروعات														
عدد المشروعات نافذة المفعول وقيد التنفيذ			١٥٧	١٦٨	١٨٦	١٩٠	١٨٨	٢٠٤	٢١١	١٩٩	٢٠٦	٢٠٣	١٩٥	
عدد المشروعات المنجزة		١٥٦	٢٣	١٤	١٣	٢٧	٢٩	١٩	٢٣	٣٣	٢٥	٢٧	٣٠	٣٨٩
عدد المشروعات في ذخيرة الصندوق			١٢٧	١٣١	١٠٧	٩٨	٩٤	٨٩	٦٨	٦٠	٥٤	٥٦	٥٤	
عدد المشروعات المعتمدة وتعود إلى مبادرة الصندوق		٢٤٠	٢٧	٢٥	٢٨	٢٦	٢١	٢٤	٢٨	٢٥	٢٤	٢٤	٢٤	٥١٦
عدد البلدان المتلقية		٩٥	١٠١	١٠٤	١٠٧	١١١	١١٣	١١٤	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
صرف القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	٢ ٠٧٧,٦	١٩٣,٧	١٨٥,٢	١٩٣,٧	٢٦١,٩	٢٥٩,٨	٢٩٨,٩	٢٨٤,٠	٢٨٥,١	٢٩٩,٦	٢٦٧,٣	٢٨٨,٣	٤ ٨٩٥,١
سداد القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	٢٢٨,٣	٨١,٧	٨٩,١	١١٠,٠	١١٠,٧	١١٥,٦	١٢٣,٤	١٣٣,٢	١٣٢,٩	١٢٨,٠	١٢٦,٨	١٤٠,١	١ ٣٧٩,٧
الاحتياطي العام														
في نهاية المدة	بملايين الدولارات الأمريكية	٨٠,٠	٩٠,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	
العضوية والإدارة														
البلدان الأعضاء – في نهاية المدة		١٤٥	١٥٠	١٥٧	١٥٨	١٥٨	١٦٠	١٦١	١٦١	١٦١	١٦٢	١٦٢	١٦٣	
الموظفون الفنيون – في نهاية المدة [هـ]		١١١	١٠٥	١٠٧	١١١	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	
نفقات التشغيل	بملايين الدولارات الأمريكية		٤٧,٩	٤٧,٧	٤٩,٧	٥٠,٧	٥٠,٥	٥٢,٢	٥٢,٩	٤٧,١	٤٩,٩	٤٠,٣	٤٩,١	
– نفقات التأمين الطبي ما بعد الخدمة	بملايين الدولارات الأمريكية								٢,٦	٤,٣	٤,٣	٧,٩	٤,٣	

(أ) المبالغ المعتمدة أصلا. باستثناء المشروعات الملغية كليا.

(ب) أرقام الفترة ١٩٨٦–١٩٩٥ تشمل البرنامج الخاص من أجل أفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر.

(ج) لا يتفق المجموع مع تقسيم هذا العدد حسب الفئات لأن هذه الأرقام تتضمن مبالغ لم تحدد فيها بعد مصادر التمويل المشترك.

(د) تشمل عناصر المنح في المشروعات ولكن ليس منح المساعدات التقنية الأخرى المقدمة من الصندوق وغير المتصلة بالمشروعات.

(هـ) الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي الرئيس ونائب الرئيس). تم تحويل ست وظائف للخدمة العامة إلى وظائف مهنية، وعلى هذا فإن المستويات الكلية لعدد الموظفين تظل على حالها من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢.

قروض الصندوق محتسبة بحقوق السحب الخاصة (وهي وحدة للحساب يحددها صندوق النقد الدولي). ولكن تسهيلا للقارئ تظهر الجداول أرقام الإقراض بما يعادلها بالدولارات الأمريكية التي تم تحويلها عند الموافقة على القرض.

أي اختلاف في حاصل جمع المفردات يرجع إلى تقريب الأرقام.

بيان المحتويات

تقديم ١١

الاستراتيجيات المؤسسية والإقليمية والقطرية ١٤
الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٦ ..... ١٦
الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية ١٦

برنامج العمل لعام ٢٠٠٣ ..... ١٨
شعبة أفريقيا الأولى: أفريقيا الغربية والوسطى ٢٠
عرض عام ٢٠
الاستراتيجية والنهج ٢١
المبادرات الخاصة ٢٣
شعبة أفريقيا الثانية: أفريقيا الشرقية والجنوبية ٢٤
عرض عام ٢٤
الاستراتيجية والنهج ٢٤
شعبة آسيا والمحيط الهادي ٢٧
عرض عام ٢٧
الاستراتيجية والنهج ٢٧
المبادرات الخاصة ٣٠
شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي ٣٠
عرض عام ٣٠
الاستراتيجية والنهج ٣١
المبادرات الخاصة ٣٤
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٣٥
عرض عام ٣٥
الاستراتيجية والنهج ٣٥
المبادرات الخاصة ٣٨
الدعم التقني ٣٩
التعلم واقتسام المعارف ٤٠
المجموعات المواضيعية ٤٠
نظام معارف التقييم ٤١
الحلقات الدراسية عن الأصوات البديلة ٤٢
أنشطة التقييم في الصندوق في عام ٢٠٠٣ ..... ٤٢
برنامج عمل وميزانية عام ٢٠٠٤ ..... ٤٣

المبادرات الرئيسية على مستوى المؤسسة في عام ٢٠٠٣ ..... ٤٤
مبادرات التجديد السادس للموارد ٤٦
الحضور الميداني: تعزيز حضور الصندوق في البلدان التي يخدمها ٤٦
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ٤٦

قياس النتائج والأثر ٤٧
الاستقلال المؤسسي لمكتب التقييم ٤٧
سياسة التمويل بالمنح ٤٨
القطاع الخاص ٤٩
استعراض سياسة الصندوق الاستثمارية ٥٠
التقييم الخارجي المستقل ٥١
برنامج التغيير الاستراتيجي ٥١

تعبئة الموارد في عام ٢٠٠٣ ..... ٥٢
تمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٥٤
الأموال التكميلية ٥٥

تطوير السياسات وحوار السياسات والشراكات ٥٨
تطوير السياسات ٦٠
سياسة التمويل الريفي ٦٠
سياسة المشروعات الريفية ٦٠
خطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ ..... ٦١
حوار السياسات ٦١
الشراكات ٦٢
المنتدى العالمي للبحوث الزراعية ٦٢
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ٦٢
البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ٦٣
الشراكة مع الوكالات الحكومية الدولية ٦٥
الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ٦٧
الروابط مع مجموعات وأحداث المنظمات غير الحكومية الأخرى ٧٠
الائتلاف الدولي المعني بالأراضي ٧٠
الآلية العالمية ٧٢
التفاعل مع منتديات السياسات العالمية والإقليمية ٧٤
اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ٧٤
مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي ٧٤
الشريحة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ٧٤
الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ٧٥
مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ٧٥
قمة رؤساء الدول والحكومات الإسلامية ٧٦
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ٧٦
الجوانب التشغيلية ٧٨
إدارة حافظة المشروعات ٨٠
الإشراف على المشروعات والمؤسسات المتعاونة ٨٠
حافظة المشروعات واتجاهات الإقرض ٨١
الإقراض الإقليمي وإقراض البلدان ذات الأولوية ٨٣
توزيع القروض بحسب شروط الإقراض ٨٥
عمليات الصرف ٨٥

التمويل المشترك لمشروعات الصندوق ٨٥

مجمل المشروعات والبرامج والمنح لعام ٢٠٠٣ ..... ٩٠

المشروعات والبرامج ٩٤

أفريقيا الغربية والوسطى ٩٤

أفريقيا الشرقية والجنوبية ٩٨

آسيا والمحيط الهادي ١٠٢

أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٠٤

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٠٦

المنح ١٠٩

الجوانب المالية والمؤسسية ١١٢

الاستثمارات ١١٤

تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة ١١٤

المنظمة والموظفون ١١٤

الهيكل التنظيمي ١١٦

العضوية والتمثيل ١١٧

قائمة المحافظين والمحافظين المناوبين الممثلين للدول الأعضاء

في الصندوق بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ ..... ١١٨

قائمة المدراء التنفيذيين ١٢٥

القوائم المالية المجمعة ١٢٧

الجداول

١– الصندوق في لمحة سريعة، ١٩٧٨– ٢٠٠٣ ..... ٤

٢– مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: المساهمات التي تم تسلمها ٥٤

من الجهات المانحة أو تم التعهد بها أو لا تزال قيد النظر من جانب الجهات المانحة

٣– المؤسسات المتعاونة مع الصندوق التي عهد إليها بإدارة القروض والإشراف عليها ٨١

٤– مشروعات الصندوق بحسب الأقاليم في إطار البرنامج العادي

والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٢

٥– مجمل تمويل المنح في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص

من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٣

٦– موجز إقراض الصندوق للمشروعات في البلدان ذات الأولوية

في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٤

٧– مجمل قروض الصندوق وشروط الإقراض في إطار

البرنامج العادي ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٦

٨– مجمل قروض الصندوق في إطار البرنامج العادي حسب الأقاليم

وشروط الإقراض في إطار البرنامج العادي، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٦

٩– المصروفات السنوية للقروض بحسب الأقاليم في إطار البرنامج

العادي، ١٩٧٩–٢٠٠٣ ..... ٨٧

١٠– المبالغ المصروفة من القروض بحسب الأقاليم وشروط الإقراض

في إطار البرنامج العادي، ١٩٧٩–٢٠٠٣ ..... ٨٧

١١– التمويل المشترك لمشروعات الصندوق في إطار البرنامج العادي والبرنامج

الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٨

الرسوم البيانية

١ – المشروعات المعتمدة في ٢٠٠٣: المستفيدون المباشرون ٨١

٢ – التوزيع الإقليمي للقروض المعتمدة في ٢٠٠٣ ..... ٨٢

٣ – إقراض البلدان ذات الأولوية ١٩٩٠–٢٠٠٣ ..... ٨٤

٤ – قروض الصندوق المعتمدة في ٢٠٠٣ بحسب شروط الإقراض ٨٦

٥ – التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق في إطار البرنامج العادي

والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٧

٦ – التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق حسب

الجهات المانحة متعددة الأطراف في إطار البرنامج العادي

والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٩

٧ – التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق حسب البلدان

الأعضاء المانحة (الثنائية) في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص

من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣ ..... ٨٩

الخريطة

عدد المشروعات الفعالة بحسب الأقاليم والبلدان (نهاية ٢٠٠٣) ٩٢

تقديم

احتفل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ٢٠٠٣ بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشائه. وقد أبرزت دورة مجلس المحافظين وغيرها من المناسبات التي حدثت خلال ذلك العام كيف تطور الصندوق على مدى ربع قرن من الزمان ليصبح مؤسسة إنمائية مكتملة النضج تركز على استئصال الفقر الريفي. وكان الانتهاء الناجح من مشاورات التجديد السادس للموارد بالتزامن مع انعقاد دورة مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٣ إنجازا أكد على مدى التزام الدول الأعضاء بمهمة الصندوق. ووافق مجلس المحافظين أيضا على المبادرات الرامية إلى تدعيم الصندوق في السنوات القادمة.

وقد تشرفنا في مجلس المحافظين في فبراير/شباط بحضور فخامة الرئيس كارلو أزليو تشامبي رئيس الجمهورية الإيطالية، وصاحب السعادة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة.

أدى تحديد الأهداف الإنمائية للألفية إلى فتح آفاق جديدة واعدة أمام جهود الصندوق، حيث إنها تمثل الإطار المتفق عليه للتعاون الدولي في مجال التنمية. ولقد أصبح المجتمع الإنمائي يضع استئصال الفقر كهدف أسمى له. واعتمد معظم وكالات التنمية مسألة الحد من الفقر كهدف رئيسي لها. غير أن عددا قليلا منها يعطي الأولوية للقطاع الريفي الذي يعيش فيه معظم أشد الناس فقرا في العالم الذين يبلغ عددهم ١,٢ مليار نسمة. وتضم المناطق الريفية قرابة ٩٠٠ مليون نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها. ويركز الصندوق اهتمامه على تمكين فقراء الريف، لاسيما النساء، من التغلب على الفقر. ويحقق الصندوق ذلك من خلال المشروعات والبرامج التي تشمل أشد الناس فقرا وتهميشا في بعض أشد مناطق العالم بعدا وهشاشة، وفي هذا الصدد تعتبر أعمال الصندوق مكملة للجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وللأسف، يعتبر معدل التقدم الحالي نحو استئصال الفقر أبطأ بكثير من المعدل المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما في أفريقيا. وتسهم الزراعة في العديد من بلدان الدخل المنخفض بنسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي والصادرات، كما أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة. ولذلك، فإن الإسراع بمعدل أكبر في مجال التنمية الزراعية والريفية هو مفتاح تحقيق معدل نمو شامل أكبر وبلوغ الهدف الإنمائي للألفية بخفض عدد من يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والحقيقة هي أنه يتعذر تحقيق هذا الهدف بدون أن يتصدى العالم لمشكلة الفقر الريفي.

أعطيت التنمية الزراعية والريفية، في معظم التسعينات من القرن الماضي، درجة منخفضة من الأولوية لدى البلدان النامية والمجتمع الإنمائي على حد سواء. وانخفضت الاستثمارات المحلية العامة في مجال الزراعة، كما هبطت المساعدات الإنمائية الرسمية لهذا القطاع إلى النصف تقريبا.

إلا أنه توجد الآن مؤشرات مشجعة على تجدد الاعتراف بمركزية الفقر الريفي ودور التنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تعهد المشتركون في مؤتمر قمة الثمانية في عام ٢٠٠٣ بزيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية. كما أن البلدان النامية أخذت تزيد من نسبة مخصصات التنمية الريفية في ميزانياتها. والتزم المشتركون في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٣ بزيادة مخصصات الزراعة لتصل إلى ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية. وعبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مناقشاته عن هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٣ عندما اختار، لأول مرة، التنمية الريفية موضوعا تبحثه الشريحة رفيعة المستوى للمجلس. وأيدت الدول الأعضاء النامية والمتقدمة بقوة الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الافتتاحي "بإعادة التنمية الريفية إلى مركز جدول الأعمال الإنمائي".

وتأكد الاعتراف مجددا بالأهمية المحورية للتنمية الريفية والزراعية في التعهدات التي أعلنت في مؤتمر تمويل التنمية المنعقد في مونتيري، ومؤتمر المائدة المستديرة المعني بالتنمية المنعقد في الدوحة بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الريفية والزراعية. وسوف يتيح كل ذلك للصندوق فرصا جديدة ضخمة خلال السنوات القادمة لتطوير وتكثيف شراكاته مع طائفة واسعة من الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. وسوف نعمل على تطوير هذه الشراكات إلى أقصى قدر ممكن بجانب تعزيز الأواصر القائمة منذ وقت طويل مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتعاون الصندوق بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المحلية للفقراء، مثل مجموعات الادخار ورابطات الرعاة ومستخدمي المياه ومجموعات تسويق الإنتاج. كذلك عقدنا ترتيبات تعاونية مع منظمات المجتمع المدني لدعم البرامج الاقتصادية واقتسام المعارف والخبرات. ويجمع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، الذي يستضيفه الصندوق، بين الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني في إطار شراكة فريدة ترويجا لحصول الفقراء على الأراضي.

تزداد أيضا أهمية العمل مع المؤسسات المعنية بالتسويق. واليوم يتناقص عدد الأسر التي تعتمد كلية على الزراعة المعيشية، حيث إن جميع الأسر الزراعية تقريبا تتصل بالأسواق سواء كأسر منتجة أو مستهلكة. ونتيجة للإصلاحات التي اعتمدها العديد من البلدان النامية في العقد الماضي أصبحت عوامل السوق، وليس الحكومات أو المجالس المجتمعية المحلية، هي التي تحدد الأسعار السائدة في الأسواق. فضلا عن ذلك، فإن الأسواق المحلية والوطنية للمنتجات الزراعية تزداد ارتباطا بالأسواق الدولية مما يؤثر بشدة على أسعار هذه المنتجات وجودتها. وهكذا فإن الدور المتنامي الذي تلعبه الأسواق في حياة فقراء الريف يؤثر كثيرا في الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، وهو ما يجعل نجاح جولة مفاوضات الدوحة هاما للغاية في الحد بصورة أسرع من الفقر في المناطق الريفية.

ويتعين الآن على برامج استئصال الفقر أن تساعد المزارعين الفقراء، ليس فقط على زيادة الإنتاجية وإنما أيضا على اكتساب المهارات والحصول على المعلومات التي تمكنهم من التعامل مع وكلاء السوق والتجار المعنيين بتجهيز المحاصيل الزراعية بصورة عادلة وعلى قدر أكبر من المساواة.

وعلينا أيضا أن ننظر إلى أبعد من برامجنا الفردية. وفي ضوء المعرفة والرؤى التي اكتسبناها من المشروعات، يتعين على الصندوق أن يشجع على إجراء التغييرات السياساتية والمؤسسية من أجل دمج مسألة الحد من الفقر في الاقتصادات الحديثة الموجهة للأسواق. وتولي مشروعات الصندوق الجارية اهتماما متزايدا لهذه القضايا الحيوية.

في السنوات الأخيرة برزت النزاعات وفيرس نقص المناعة المكتسب/الإيدز كتهديدين رئيسيين لسبل عيش فقراء الريف. ولإدراكنا بأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز يؤثر بجدية في التنمية الزراعية والريفية، فإننا نتصدى لهذا الوباء من خلال مشاريعنا وبرامجنا الاستثمارية الريفية. كذلك فإننا نعد سياسة جديدة لمنع النزاعات وإعادة الإعمار بعدها مما من شأنه أن يوفر نهجا أكثر انتظاما للتنمية الريفية في المناطق العرضة للنزاعات والمتأثرة بها.

كذلك استمر السكان الأصليون في احتلال محور اهتمام عملنا. إذ استثمر الصندوق ٧٣٦ مليون دولار أمريكي في مشروعات تساند السكان الأصليين وخاصة في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكجزء من احتفالاتنا بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق، سعدنا بارتباطنا بإنتاج فيلم وثائقي عن السكان الأصليين في شمال شرق الهند بعنوان "مازال الأطفال موجودين". وقد سمح هذا الفيلم الوثائقي للسكان الأصليين بالتحدث عن أنفسهم حول اهتماماتهم اليومية وما يواجههم من تحديات، إضافة إلى ثقافاتهم وتقاليدهم.

وفي عام ٢٠٠٣، قدم الصندوق ٤٠٣,٦ مليون دولار أمريكي لتمويل ٢٥ مشروعا، كما قدم مبلغا إضافيا قدره ٢٠,٣ مليون دولار أمريكي على شكل منح. ومن المتوقع أن تعود هذه المشروعات، لدى تشغيلها بكامل الطاقة، بفائدة كبيرة ومباشرة على نحو عشرة ملايين من الفقراء، أي ما يعادل نفس متوسط عدد المستفيدين بشكل مباشر خلال السنوات الأخيرة.

وحتى يمكن للصندوق أن يستغل بشكل كامل الفرص الجديدة المتاحة أمامه لتعزيز الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، قمنا بعدد من المبادرات لزيادة تعزيز أسلوب تسيير العمل في المؤسسة. ويشمل ذلك وضع نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء وتعزيز حضور الصندوق الميداني في البلدان المقترضة. وسوف يساعد ذلك الصندوق على أن يلعب دورا أقوى في إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وغير ذلك من العمليات على مستوى الاستراتيجيات القطرية.

ويعمل الصندوق أيضا على دمج الابتكارات في عمليات تجهيز المشروعات. وفي هذا الصدد، يكتسب مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي التي تعهدت بها المملكة المتحدة لدعم الابتكارات أهمية خاصة.

ثمة أولوية رئيسية أخرى هي تحسين فهم نتائج وأثر عمليات الصندوق. وسوف يطبق النظام الجديد لإدارة النتائج والأثر باستخدام منهجية محددة. فضلا عن ذلك، فإن استقلال مكتب التقييم في الصندوق، بناء على قرار الهيئتين الرئاسيتين فيه، يكفل أن يكون التقييم مستندا إلى سلطات فعالة.

ويجري كذلك تحديث إدارة الموارد المالية والبشرية في الصندوق، كما يتم تنفيذ ميزانية جديدة قائمة على أساس الأنشطة وتعزز الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى مبادرة كبرى ستحدث في عام ٢٠٠٤ وهي التقييم الخارجي المستقل للصندوق. وسيتولى هذا التقييم تقدير مدى مساهمة الصندوق في الحد من الفقر وكفاءة عملياته. وإني إذ أتطلع إلى هذه المبادرة تحدوني الثقة بأنها ستفضي إلى نظرة ثاقبة ذات قيمة كبيرة في مساعدة الصندوق ليصبح مؤسسة أكثر فعالية وقدرة على بلوغ هدف الوصول إلى عالم متحرر من الفقر.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق

© IFAD, Alex Webb, 2002

يؤمن الصندوق بوجوب
تمكين فقراء الريف من تشكيل
وتوجيه مصائرهم

الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

والأهداف الاستراتيجية الثلاثة لهذا الإطار هي:

- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم
- تحسين الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا
- زيادة وصول الفقراء إلى الأصول المالية والأسواق

وتقوم هذه الأهداف الاستراتيجية على أساس إيمان الصندوق بضرورة تمكين فقراء الريف من تحديد وتوجيه مصيرهم حتى يتسنى استئصال الفقر. ويجب أن يكون الفقراء قادرين على تطوير وتعزيز منظماتهم حتى يمكنهم الدفاع عن مصالحهم وإزالة العقبات التي تعترض طريقهم إلى خلق حياة أفضل لأنفسهم. ويجب أن يكون لهم صوت في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تؤثر في حياتهم، ويتعين تعزيز قدرتهم على المساومة في الأسواق. وكان الصندوق قد وضع هذه المبادئ نصب عينيه عند اتخاذ جميع قراراته في عام ٢٠٠٣، والتي تعلقت بالاستراتيجيات الإقليمية والقطرية والمواضيعية واستراتيجيات الحد من الفقر وحوار السياسات مع شركائه الإنمائيين.

وكما ورد في الإطار الاستراتيجي، فإن الصندوق ملتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما الهدف المتعلق بخفض عدد الجوعى الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية

تقوم استراتيجيات الصندوق الإقليمية على أساس الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، مع الأخذ في الاعتبار أسباب وطبيعة الفقر في المناطق التي تشملها. وقد وضعت هذه الاستراتيجيات بالتشاور مع مجلس محافظي الصندوق والشركاء على المستوى القطري.

ويتولى الصندوق أيضا إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تعتزم اقتراض الأموال منه لتمويل المشروعات والبرامج الموجهة لاستئصال الفقر. وتحدد هذه الوثائق استراتيجيات عمليات الصندوق في القطر المعني خلال فترة تمتد ما بين خمس وست سنوات.

وفي عام ٢٠٠٣، وضع الصندوق أو حدّث وثائق فرص استراتيجية قطرية لثلاثة عشر بلدا هي: الأرجنتين، وأرمينيا، وأذربيجان، وبوروندي، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، وغامبيا، وجورجيا، وغواتيمالا، وسيراليون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا.

وتبحث وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية جملة أمور منها:

- استراتيجية الحكومة في تحقيق النمو والحد من الفقر الريفي
- استراتيجيات الصندوق المؤسسية والإقليمية
- السياسات القطرية والإطار المؤسسي لاستئصال الفقر الريفي
- التحولات المؤسسية المطلوبة لضمان فعالية الدعم المقدم من الصندوق
- سبل بناء الشراكات ودعمها
- قضايا وطرق حوار السياسات
- تخصيص حصص الإقراض الإقليمية لبرامج قطرية محددة

برنامج العمل لعام ٢٠٠٣

اعتمد المجلس التنفيذي

في دورته السابعة والسبعين

برنامج العمل لعام ٢٠٠٣

بما قيمته ٤٥٠,٠ مليون دولار

أمريكي

© IFAD, David Alan Harvey, 2002

اعتمد المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين برنامج العمل لعام ٢٠٠٣ بمستوى قدره ٤٥٠,٠ مليون دولار أمريكي، على أساس الفهم بأن البرنامج سيعدل خلال السنة في ضوء الموارد المتاحة، ومع الأخذ في الاعتبار الحد الأعلى المقرر لاستخدام سلطة عقد الالتزامات مقدما في عام ٢٠٠٣ وقدره ٤٠٠,٠ مليون دولار أمريكي.

وأقر المجلس التنفيذي أيضا اعتماد تمويل تجهيز البرامج بمبلغ ٢٧,٦ مليون دولار أمريكي، وأوصى بميزانية إدارية قدرها ٤٥,٢ مليون دولار أمريكي، وهي الميزانية التي اعتمدها مجلس المحافظين بعد ذلك. وبلغت القيمة الإجمالية لبرنامج العمل في نهاية السنة ٤٢٤,٠ مليون دولار أمريكي، وتألفت من برنامج للقروض بمبلغ ٤٠٣,٦ مليون دولار أمريكي وبرنامج للمنح قيمته ٢٠,٣ مليون دولار أمريكي.

شعبة أفريقيا الأولى: أفريقيا الغربية والوسطى

٢٤ بلدا وهي: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، كاب فيردي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، ساو تومي وبرينشيبي، السنغال، سيراليون، توغو.

عرض عام

مازالت بلدان أفريقيا الغربية والوسطى تشهد تغيرات سياسية سريعة، بكل مالها من نتائج إيجابية وسلبية على التنمية وعلى الحد من الفقر. فعلى الجانب الإيجابي، نجد أن عمليات السلام التي تحققت في عدد من البلدان قد استمرت حتى الآن، كما حدث – مثلا – في جمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون – وجلبت معها المزيد من الاستقرار بالإضافة إلى عودة الجهات المانحة إلى ممارسة نشاطها. ورغم كل ذلك، مازال التحدي الذي يواجه المصالحة الوطنية في هذه البلدان كبيرا، ومازال عدم الاستقرار السياسي يمثل تهديدا للإقليم بأسره.

وعلى الجانب السلبي، تجد أن الاضطرابات التي ثارت في كوت ديفوار في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ لم تظهر ما يدل على قرب انتهائها، الأمر الذي يشكل عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة على منطقة أفريقيا الغربية كلها.

وفي المجال الاقتصادي، يهدد فشل اجتماعات كانكون التجارية صادرات الإقليم. فالموقف الذي اتخذته أربعة بلدان من البلدان المصدرة للقطن في أفريقيا الغربية أثناء اجتماعات كانكون، هو خطوة مهمة نحو الاعتراف بوضع البلدان النامية في محافل التجارة الدولية. ولكن انهيار المحادثات في كانكون يعني أن الحماية الزراعية في البلدان المتقدمة ستستمر في التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية في أفريقيا وعلى تخفيف ديون هذه القارة.

لابد من معالجة المشكلات الهيكلية المتجذرة في الإقليم إذا أردنا أن نحرز أي تقدم نحو الحد من الفقر الريفي. ويمثل تقديم الدعم لتصميم وإنشاء مؤسسات فعالة للتنمية الريفية تحديا رئيسيا، إذا أردنا، في ظل تزايد النمو الحضري، زيادة توافر الأغذية مع المحافظة في نفس الوقت على قاعدة الموارد الطبيعية. فالزيادة المطردة في عدد منظمات المجتمع المدني القوية ستكون عاملا محوريا في جعل هذه المؤسسات أكثر استجابة لاحتياجات سكان الريف، بالإضافة بالطبع إلى الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات.

وقد بدأ الاستثمار في البنية الأساسية، مع تحقيق اللامركزية بشكل معقول يعود بالفائدة على فقراء الريف في عدد من البلدان. فالنظم اللامركزية لاتخاذ القرار تكون في أغلب الأحيان أكثر قابلية للمساءلة أمام السكان المحليين، وهو ما يكفل الاختيار المناسب للبنى الأساسية في الريف وزيادة فعاليتها. وهكذا حققت تأثيرا تمكينيا قويا على سكان الريف عندما مُزِجت بقيام المؤسسات المركزية بالمهام التنظيمية وتطبيق السياسات المواتية.

الاستراتيجية والنهج

استجابة للتحديات الإنمائية التي تواجه فقراء الريف، يرتبط تصميم البرامج وتنفيذها في الإقليم ارتباطا وثيقا بالأهداف الثلاثة للإطار الاستراتيجي للصندوق، وبهدف رابع يخص هذا الإقليم. وهذه الأهداف هي:

- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم وزيادة تركيز السياسات والمؤسسات الإنمائية على الفقراء
- زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية وتحسين الحصول على التكنولوجيا
- زيادة الدخل الريفي من خلال تحسين الوصول إلى رأس المال والأسواق
- الحد من تعرض سبل العيش الريفية للمخاطر

تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم. لا شك أن الأمية وعدم وجود منظمات اجتماعية قوية يجعل من الصعب على فقراء الريف الحصول على الموارد والمعارف خارج نطاق مجتمعاتهم المحلية وعلى إقامة صلات بالشركاء الخارجيين. فتوفير التدريب التنظيمي ومساعدة أعمال المجتمعات المحلية يفضيان إلى حلول إنمائية خلاقة لها تأثير أعمق من تلك التي يضعها أكثر الخارجيين موهبة. ويعتبر التدريب على محو الأمية الوظيفية مسألة مهمة لضمان المشاركة الجماعية في العمل واتخاذ القرارات بصورة شفافة. لأن لمثل هذه الاستثمارات "البرنامجية" أهميتها البالغة في الحد من الفقر، وفي حالة عدم وجودها، تعجز الاستثمارات "الجهازية" في البنية الأساسية والتكنولوجيا عن تقديم فوائد كاملة ومستمرة.

يمثل بناء القدرات أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الصندوق في الإقليم. فنهج التنمية الذي تقوده المجتمعات المحلية، والذي يعزز قدرات المجتمعات الريفية، هو أحد الاتجاهات القوية في العديد من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد قامت شعبة أفريقيا الغربية والوسطى بإعداد دراسة عن التنمية القائمة على المجتمعات المحلية من أجل الاستفادة من الخبرات المشتركة وتعزيز إدارة المعرفة بغرض زيادة تمثيل المنظمات المحلية واستمراريتها. كما وضعت استراتيجية واضحة للانسحاب من مشروعات الصندوق ضمانا لنقل الأنشطة إلى هذه المنظمات. ولكي تتم عملية النقل بنجاح، لابد أن تمارس هذه المنظمات نشاطها بكامل طاقتها، وأن تكون ملكا لفقراء الريف.

وكمثال على ذلك، ستساعد المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في ماتام بالسنغال، سكان الريف على زيادة دخلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وبالمثل، يعمل مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا على زيادة الأمن الغذائي عن طريق زيادة إنتاجية المحاصيل، ونظم الإنتاج الحيواني، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز قدرات سكان الريف ومنظماتهم.

ومثل هذه التدخلات ذات الطابع المحلي هي التي تقوم عليها جهود الصندوق في تحويل الجوانب التي تركز عليها سياسات التنمية الريفية ومؤسساتها ومقدمو الخدمات، لمصلحة فقراء الريف. وعلى مدار العام، واصل الصندوق تقديم المنح من أجل بناء قدرات شبكات منظمات المزارعين، مثل شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في أفريقيا الغربية، كما ساعد في إقامة شبكة مماثلة لأفريقيا الوسطى (هي شبكة الزراعة والفلاحة والتحديث).

زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية. واصل الصندوق عمله في مجال استنباط تكنولوجيات زراعية محسنة ونشر استخدامها بغرض تحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية الموارد الزراعية، لاسيما في المناطق التي زاد فيها الضغط السكاني وتكثيف الزراعة من تدهور الموارد الطبيعية بصورة خطيرة. وفي هذه الظروف، يكون تنويع مصادر الغذاء والدخل ضروريا من أجل الحد بصورة فعالة من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون وأصولهم الإنتاجية.

وقد صمم برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية في بوركينا فاسو باستخدام نهج لإدارة الموارد الطبيعية يعتمد على المجتمعات المحلية، مركزا على ضرورة المشاركة الفعلية من جانب فقراء الريف في إيجاد الحلول التي يرتضونها، والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ودور خدمات الدعم والفنيين هنا هو مساعدة فقراء الريف في تحليل مزايا وعيوب الحلول المقترحة. وستقدم المساندة للمشاركين في تحديد وتنفيذ أنشطة اقتصادية بديلة تحافظ على البيئة.

زيادة الدخل الريفي من خلال تحسين الوصول إلى رأس المال والأسواق. من الواضح أن الاتجاهات الديمغرافية للسكان تتيح فرصة لتعزيز الصلات بين أسواق الريف والحضر. فالواقع، أن أي جهود لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل سكان الريف لن تكون فعالة إلا إذا ارتبطت بفهم لإمكانيات السوق، والأمر بحاجة إلى إتباع نهج متكاملة على مدى سلسلة الإنتاجية والتجهيز والتسويق، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل.

يهدف مشروع التنمية الريفية في كانيم في تشاد إلى تحقيق تحسن مستمر في دخل الأسر الفقيرة وأمنها الغذائي من خلال توفير التمويل الصغير. بينما يركز مشروع تنمية الجذريات والدرنيات وفق متطلبات السوق في الكاميرون على تحسين الدخل عن طريق تنمية قطاع الجذور والدرنات، باستخدام التكنولوجيا المحسنة وتوفير مرافق ما بعد الحصاد والوصول إلى الأسواق من خلال تدعيم إمكانات المنتجين والقائمين بعمليات تجهيز الإنتاج ومنظماتهم.

الحد من التعرض للأخطار الجسيمة. شهدت السنوات الأخيرة بزوغ النزاعات وانتشار مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز كأخطار جسيمة تهدد حياة سكان الريف في الإقليم. ويقيم الصندوق شراكات قوية مع الجهات المانحة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية في وضع طريقة لمواجهة هذه الأخطار.

يهدف مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية في سيراليون إلى الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، وتحسين معيشة المجتمعات الريفية عن طريق المعاونة في تحقيق الانتعاش السريع والإعداد لعمليات إعمار طويلة الأجل، والتنمية القائمة على المشاركة. ومن المتوقع أن يساعد المشروع على استعادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي الأسري وتحسينهما، وتعزيز المنظمات التشاركية للمزارعين والمجتمعات المحلية، وإصلاح البنى الأساسية في الريف والتوسع فيها.

ويستند المشروع إلى الخبرة المستفادة من برنامج الصندوق لتقديم المساعدة في أعقاب النزاعات في أفريقيا الغربية والوسطى، الذي نفذ بمنحة مقدمة من إيطاليا في عام ٢٠٠١.

وقد تزايدت عمليات إدراج أنشطة مكافحة مرض الإيدز في مشروعات الصندوق في الإقليم. ويقوم نهج الصندوق على أساس: المعاونة في مجال الوقاية، وتعزيز آليات التكيف والاستدامة المحلية في معيشة سكان الريف، ومواءمة الأنشطة التي يساعدها الصندوق بحيث تراعى التغيرات الديمغرافية والاجتماعية. ولا شك أن تنمية الشراكات مع الجهات المانحة التي تركز على مجالات الصحة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، هي خطوة أولى لا غنى عنها.

فالمشروعات التي يمولها الصندوق تتميز بإمكانية الوصول إلى المجتمعات الريفية على نطاق واسع، وتمكين هذه المجتمعات من العمل كقواعد فعالة في الحد من انتشار فيروس الإيدز. وقد تضمنت بعض المشروعات التي يجري تنفيذها أنشطة لمكافحة هذا الوباء، مثل مشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة في بنين، ومشروع دعم التسويق والمبادرات المحلية في كوت ديفوار.

المبادرات الخاصة

واصل الصندوق في عام ٢٠٠٣، دعمه لمشاركة أصحاب الشأن الرئيسيين في العنصر الزراعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد عقدت شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين حلقة عمل بدعم من الصندوق، وهي الحلقة التي أسفرت عن تقديم اقتراح من جانب المزارعين إلى رؤساء دول أفريقيا الغربية. وقد سمحت المساعدات المستمرة للمشاورات الإقليمية وبناء القدرات لهذه الشبكة وغيرها من الشبكات المماثلة بالمشاركة في وضع جدول أعمال التنمية الزراعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف تجمع المدخلات التي تقدمت بها هذه الشبكات وتطرح على اجتماع المائدة المستديرة الذي ستعقده أمانة الشراكة في مدينة جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا في فبراير/شباط عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، سوف تقوم الشراكة بأخذ رأي منظمات المزارعين بصورة منتظمة بشأن توجهاتها وأنشطتها في المستقبل.

وعلى امتداد العام، حقق الصندوق تقدما ملموسا في تسوية المتأخرات، واستطاع أن يستعيد نشاط حوافظه في عدد مختار من البلدان. فقد توصل في أواخر عام ٢٠٠٢ إلى اتفاق لتسوية المتأخرات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما مكنه من عرض وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. كما استطاع الصندوق إعادة تنشيط حافظته في سيراليون في أعقاب التوصل إلى اتفاقية بشأن تسوية المتأخرات، وتمت الموافقة على مشروع جديد في الدورة الثمانين للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وفي حالتين أخريين – هما الغابون والكونغو– أمكن تسوية المتأخرات دون الحاجة إلى خطة معينة لذلك، وأعيد تنشيط الحافظة في البلدين. وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والغابون، والكونغو، ينتظر أن تعرض مشروعات جديدة فيها على المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤.

وقد عقد الصندوق حلقة عمل في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٣ لوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الإقليمية للتمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى. ومن أهم محاور هذه الاستراتيجية تعزيز نظم التمويل، والتوسع في نطاقها بحيث تغطي المناطق التي لم تصل إليها، وتطوير الخدمات المالية استجابة للطلب عليها، ونشر الخبرات في هذا القطاع. وهكذا اكتسبت مبادرات الصندوق في الإقليم بؤرة جديدة، بتركيزها لأنشطة التمويل الريفي على ابتكار وتطوير نظم مالية تتمتع بالاستقلالية واللامركزية، وعلى دعم التنمية الوطنية لقطاع التمويل الريفي.

وعقد الصندوق حلقة عمل حول تنفيذ المشروعات في مدينة كوتونو في بنين في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، بهدف ربط استراتيجيته الإقليمية بأعمال ملموسة. وقد خرجت الحلقة بخطة عمل لتحسين إدارة المشروعات، وبالتالي تحسين فعالية عمليات القروض والمنح في الإقليم. وهذه الإجراءات تنفذ الآن، وتشمل إجراءات معدلة لتعيين موظفي المشروعات، وتقديم حوافز لزيادة الأداء، ووضع استراتيجية للاتصالات، والربط الوثيق بين البحوث وبين تدعيم امكانات موظفي إدارة المشروعات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وقد وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٣ على خطة العمل الخاصة بالتمايز بين الجنسين للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين أصبحت جميع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في الإقليم تحدد مشكلات وفرص تتعلق بالتمايز بين الجنسين، وتتضمن معلومات خاصة بالجنسين عندما تتوافر مثل هذه المعلومات (فالأرقام الدليلية عن تعزيز وضع المرأة وعن تنمية قدرات المرأة، يصعب الحصول عليها في الإقليم). ولذا فالمطلوب أن يكون تصميم المشروعات حساسا لقضايا التمايز بين الجنسين، أما أثناء التنفيذ، فإن قضايا التمايز بين الجنسين تدخل بصورة فعالة في أنشطة المشروعات عن طريق برامج العمل والميزانيات السنوية، ومؤشرات الرصد والتقييم التي تفضّل بحسب الجنسين، وتوعية موظفي المشروعات بهذه القضية. وقد عقدت أول حلقة عمل لتوعية الموظفين في السنغال في شهر مايو/أيار، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وذلك لتدريب العاملين في المشروعات التي يمولها الصندوق في السنغال، وغينيا كوناكري وكاب فيردي. ثم عقدت حلقة عمل ثانية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني في غانا للعاملين الناطقين باللغة الإنجليزية. ومن المقرر عقد ثلاث حلقات عمل جديدة في عام ٢٠٠٤.

وأخيرا، عقدت شعبة أفريقيا الغربية والوسطى وشعبة المشورة التقنية في الصندوق حلقة عمل حول نهج سبل العيش المستدامة في كوتونو في مايو/أيار ٢٠٠٣. وكان الهدف من هذه الحلقة التي شارك فيها ١٥ شخصا من موظفي الصندوق والخبراء الاستشاريين الإقليميين، هو تحسين برمجة المشروعات التشاركية. ويجري إتباع هذا النهج بصورة متزايدة في الحوار بشأن السياسات.

شعبة أفريقيا الثانية: أفريقيا الشرقية والجنوبية

٢١ بلدا، وهي: أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، رواندا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، زامبيا، زمبابوي.

عرض عام

واجه إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية تحديان أساسيان في عام ٢٠٠٣ هما: سوء حالة الأمن الغذائي، وتأثير نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويزداد النظر إلى كليهما باعتبارهما نتيجة لضعف فقراء الريف، وهشاشة اقتصاد أصحاب الحيازات الصغيرة، ومرور المجتمع بمرحلة تحول.

الاستراتيجية والنهج

ركز الصندوق في سعيه لإحداث تغيير دائم في العلاقة بين فقراء الريف والنظم الاقتصادية والسياسية الأوسع، على أربعة مجالات رئيسية، هي:

- وضع نظم مالية ريفية مستدامة يسهل على الفقراء الاستفادة منها
- تنظيم أسواق محسنة وتحسين الروابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة
- تطوير النظم التكنولوجية الريفية التي تستجيب لمشكلات أصحاب الحيازات الصغيرة وهم يواجهون فرص وتحديات الأسواق الجديدة
- تحسين فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الموارد من الأراضي والمياه بتحكمهم في هذه الموارد

وقد قامت الأنشطة في هذه المجالات على مبدأين هما: تعظيم مشاركة منظمات الفقراء؛ وإقامة تعاون مستمر بين فقراء الريف وبين القطاعين العام والخاص.

ويتطلب إحراز تقدم في الحد من الفقر في هذه المجالات، تنفيذ أنشطة من ثلاثة مستويات هي: السياسات، وبرامج الاستثمار، ودعم التنفيذ وإدارة المعرفة. فمستوى السياسات له أهميته في تنمية القطاعات الفرعية، ولذا أصبح حوار السياسات عنصرا أساسيا في تدخل الصندوق في الإقليم، سواء في إطار برامج الاستثمار أو في النهج القطاعية لدعم التنمية الزراعية. فالصندوق ينشط في جميع البرامج القطاعية التي يجري تنفيذها الآن أو تلك التي مازالت قيد التجهيز في الإقليم.

وفي بعض البلدان، كانت مشاركة الصندوق في هذه البرامج أيسر بفضل ترتيبات الحضور الميداني. واستجابة لطلب بعض الحكومات وشركاء التنمية، سيشهد عام ٢٠٠٤ تجربة خيارات جديدة للحضور الميداني.

وعلى مستوى برامج الاستثمار ودعم التنفيذ وإدارة المعرفة، زاد الصندوق من خبرته ومن مساهمته في المجالات الاستراتيجية الرئيسية.

فبالنسبة لبرامج الاستثمار، وفي مجال النظم المالية الريفية، انضم برنامج دعم التمويل الريفي في موزامبيق إلى حافظة أنشطة مماثلة في إثيوبيا، وتنزانيا وأوغندا. ويجري تجهيز برنامج من هذه العينة من أجل زامبيا. ويمثل هذان البرنامجان استثمارا في إقامة نظم تستند إلى منظمات الفقراء، وترتبط بالأسواق المالية وتديرها السلطات الوطنية إدارة سليمة.

وبالنسبة للأنشطة الأخرى غير المرتبطة بالمشروعات والتي تدعم تنمية القطاعات الفرعية وتنفيذ البرامج، قدم الصندوق منحة مساعدة تقنية جديدة إلى الرابطة الأفريقية للائتمان الريفي والزراعي. وهي منظمة أفريقية تضم في عضويتها ٦٠ مؤسسة مالية، من بينها مصارف مركزية وتجارية وإنمائية ومؤسسات تمويل صغير، وتوفر هذه الرابطة محفلا للمؤسسات الأعضاء فيها لتبادل الخبرات والمعارف والمهارات، كما تشجع على وضع سياسات وأطر قانونية تمكينية لتطوير الخدمات المالية الريفية في البلدان الأعضاء. كما يعمل الصندوق مع مؤسسة MicroSave-Africa ومع مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بغرض إنشاء مركز مشترك لإدارة المعارف المتعلقة بالتمويل الريفي في نيروبي، كينيا. وسوف يسمح هذا المركز للصندوق بأن يعزز من دعمه لتنفيذ برامج الخدمات المالية الريفية الجارية في الإقليم، وأن يجري بحوثا حول المسائل الحيوية المتعلقة بالتمويل الريفي.

يوجد برنامجان جديدان يكثفان من دعم الصندوق **للعلاقة المتغيرة بين صغار المنتجين الريفيين وبين المنتجين الصغار للغاية والأسواق**، كما حدث بالفعل في موزامبيق، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، بالإضافة إلى البرنامجين اللذين مازالا قيد الإعداد لإثيوبيا وأوغندا. وتقوم المرحلة الثانية من مشروع الترويج للمشروعات الريفية والفردية الصغيرة في رواندا على أساس نجاح العمليات التي نفذت في المرحلة الأولى منه. فالمرحلة الثانية تتوسع في الأنشطة لتصل إلى مناطق جديدة بهدف استكشاف فرص لتنمية المشروعات الصغيرة للقطاع الخاص في بلد خرج لتوه من حرب أهلية. أما برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي في مدغشقر فيتصدى بصورة مباشرة لعلاقة محاصيل معينة بالأسواق الدولية، مثل الفلفل والقرفة وحب الهال، ويسعى إلى إقامة سلاسل أسواق جديدة، عن طريق التعاون المباشر بين منظمات المزارعين وبين قطاع شركات التجارة الضخمة ومصانع تجهيز الإنتاج الزراعي التابعة للقطاع الخاص.

وتمثل منحة المساعدة التقنية الحالية إلى رابطة PhytoTrade Africa نهجا جديدا وهاما في هذا المجال: وتسعى هذه الرابطة، التي يمتلكها أعضاؤها، إلى تطوير سلسلة الإمداد بما يساعد المجتمعات الريفية في أفريقيا الجنوبية على إقامة علاقات تجارية مع أسواق مستحضرات التجميل والمستحضرات الصيدلانية في الشمال وتوريد المنتجات الطبيعية إلى

هذه الأسواق. وأصبحت برامج تطوير العلاقة بهذه الأسواق تشكل جزءا مهما من حافظة المشروعات في الإقليم، رغم أن هذا المجال يعتبر مجالا جديدا نسبيا للصندوق. واستهل الصندوق، بدعم من أموال الأمانة المقدمة من إيطاليا، مجموعة من الأنشطة التي تعود إلى مبادرة الصندوق لدعم تنفيذ البرامج وتشجيع المعارف المتطورة في هذا المجال.

وتعتبر إقامة **شبكات للإمداد بالتكنولوجيا** تستجيب لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة مسألة ملحة في الإقليم كله. ويتضمن ذلك اتخاذ ترتيبات تنظيمية وإدارية تستطيع أن تحدد احتياجات التنمية التقنية لفقراء الريف وأن تستجيب لهذه الاحتياجات. وتوفر نظم الإمداد سلعا وخدمات تقنية بإمكانها أن تحسن من مستوى معيشة الفقراء، وأن تكون سهلة الاستعمال وفي حدود إمكانياتهم. وقد لعب الصندوق دورا مهما في مساندة وضع أول موجة جديدة من برامج الإرشاد القطرية في الإقليم أثناء وضع برنامج الخدمات الزراعية الاستشارية على الصعيد الوطني في أوغندا. وفي عام ٢٠٠٣، كان الصندوق مشاركا أساسيا في الكونسورتيوم الذي عقدته حكومة تنزانيا مع الجهات المانحة، والذي أعد عنصر الإرشاد/التكنولوجيا في برنامج تنمية القطاع الزراعي في تنزانيا. وكان أحد أهم أبعاد هذا البرنامج هو تنظيم المزارعين وربط هذا التنظيم بمقدمي الخدمات وهو يواصل تنمية خبراته ومعارفه في هذا المجال. وانتهى الصندوق في عام ٢٠٠٣، من إجراء استعراض مواضيعي إقليمي بشأن ابتكار التكنولوجيا ونشرها. كما وافق على منحة مساعدة تقنية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي المنحة التي ستستخدمها المنظمة في تطوير نموذج المدارس الحقلية للمزارعين بما يتناسب مع ظروف المزارعين في أفريقيا الشرقية والجنوبية وزيادة قصص النجاح التي تحققت هناك من قبل.

وفي مجال إدارة الأراضي والموارد، يتصدى مشروع تنمية مجتمعات المراعي في إثيوبيا، وتنمية المجتمعات المحلية في جنوب نيانزا بكينيا للمسائل الرئيسية المتعلقة بإدارة المجتمعات المحلية وتوعيتها بأمور الاستخدام المستدام للموارد. ويجري الآن تجهيز منحة مساعدة تقنية لتعزيز القدرة الإقليمية على دعم أهم المشروعات في هذه المنطقة. كما تجري الآن دراسة مستمرة لقضية حيازة الأراضي وإدارتها بصورة أكثر منهجية. وجرى إعداد دليل للموظفين التنفيذيين، مع تعيين أخصائي في حيازة الأراضي بدعم من أموال تكميلية. وقد سمح ذلك بزيادة جرعة التقنية في تصميم البرامج وتنفيذها، على الأقل بالنسبة للمشاكل الخطيرة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كينيا ورواندا.

ونظرا لضخامة حافظة مشروعات الصندوق فيما يتعلق ببرامج الري وإدارة المياه في الإقليم، فإن الصندوق يستخدم الموارد التي توفرها أموال الأمانة المقدمة من سويسرا لدعم تنفيذ هذه البرامج، وإنشاء مرفق لإدارة المعرفة ودعمها ليستفيد منه مدراء المشروعات. ودعما لمبادرة هامة ترتبط بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بهدف تحسين فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الري وتحسين إدارة المياه في أراضيهم، يعمل الصندوق حالياً مع مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والبنك الدولي في برنامج مشترك للتوصل إلى نهج جديدة للاستثمار في قطاع توفير المياه للزراعة في أفريقيا جنوبي الصحراء، وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الصندوق مسؤولا عن دراسة بشأن تنمية المياه اللازمة للزراعة كوسيلة للحد من الفقر.

يعتبر تمكين فقراء الريف هدف كل برنامج، ويقوم على أساس تعزيز القدرات الفردية والمجتمعية من أجل الحصول على الأصول وإدارتها، وهي مسألة عالجتها المشروعات الجديدة في إثيوبيا وكينيا بطرق عديدة، كان محورها التسيير والإدارة بمعرفة المجتمعات المحلية. كما أن تمكين المرأة الريفية بالذات كان محور النهج الذي يتبعه الصندوق في الوقاية من مرض الإيدز والتخفيف من أثاره. وقد اكتسب الصندوق خبرة كبيرة من خلال عمله في موزامبيق، وتنزانيا، وأوغندا بتمويل من أموال تكميلية من ألمانيا واليابان.

بدأ تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز منظمات الفقراء يظهر على الساحة كعنصر رئيسي في حل النزاعات وفي التنمية في أعقاب هذه النزاعات. واستفاد الصندوق من تجربته في الإبقاء على برنامج تشغيلي طوال فترة النزاع في بوروندي، ليستكمل جهوده التعاونية مع البنك الدولي وأصحاب الشأن في بوروندي بشأن أسباب هذا النزاع، والخروج منه. وأبرز هذا العمل حقيقة راسخة بالنسبة لكل عمليات الصندوق، وليس في حالات النزاع وحدها: وهي أن الفقر والنزاعات لا يأتيان من الحرمان المادي وحده، بل ومن العلاقات الاجتماعية أيضا. فالآليات الاجتماعية التي تنتظم من خلالها المساعدات ويحدث التغيير، لها ما للمساعدات الإنمائية من أهمية.

شعبة آسيا والمحيط الهادي

٣١ بلدا، وهي: أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، جزر كوك، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فيجي، الهند، إندونيسيا، إيران، كازاخستان، قيرغيزستان، لاوس، ماليزيا، مالديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، ساموا، جزر سليمان، سرى لانكا، طاجيكستان، تايلند، تونغا، فييت نام.

عرض عام

واجه إقليم آسيا والمحيط الهادي تحديات مختلفة في عام ٢٠٠٣، مثل عدم استقرار الأسواق العالمية، والنزاعات الدائرة في أفغانستان والشرق الأوسط، وعدد من المسائل السياسية والاقتصادية الأخرى، مثل حركات العصيان في نيبال والفلبين وسري لانكا. وكان لظهور مرض سارس الذي يصيب الجهاز التنفسي في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، تأثيره الحاد على أنشطة الصندوق في مجالات تصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها والإشراف عليها.

الاستراتيجية والنهج

يتعرض فقراء الريف لأخطار عديدة، ويعانون من التهميش وقلة الحيلة، وهو ما يرتبط بدوره بضعف الحكم المحلي. وبناء على ذلك، يسير التوجه الاستراتيجي الأساسي للصندوق نحو دعم الفقراء بتمكينهم من أن يكون لهم صوت مسموع، وأن يحصلوا على شروط أفضل لتجارتهم، وأن يجعلوا المؤسسات مسؤولة أمامهم. وفي نفس الوقت، يقر الصندوق أيضا بمدى أهمية الأصول المادية والتكنولوجية والمالية لأي نمو يقوم على قاعدة عريضة. والتقدير الذي قام به الصندوق للفقر في الإقليم، أكد من جديد أن النساء والمعدمين والسكان الأصليين هم من أشد الفئات فقرا في آسيا. لذا، فإن الصندوق مستمر في إعطاء أولوية متقدمة للنهوض بأحوالهم، ولتنمية المرتفعات والمناطق الجبلية حيث يعيش أغلبهم.

حتى يمكن الحد من الفقر الريفي في آسيا والمحيط الهادي لا بد من:

- تغيير العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين بغرض زيادة ملكية النساء للأصول وإدارتهن لها، ومشاركتهن في إدارة المجتمعات المحلية
- زيادة إنتاجية محاصيل الأغذية الأساسية في المناطق الأقل حظا، عن طريق استخدام تكنولوجيات الزراعة المستدامة في المقام الأول
- إصلاح حقوق الملكية والحيازة للأقليات المهمشة والسكان الأصليين
- زيادة قدرات الفقراء والضعفاء عن طريق زيادة فرصهم في الاعتماد على أنفسهم، وتجميع رؤوس الأموال المحلية، واكتساب مهارات وتكنولوجيات جديدة

ومازال **تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم هدفا محوريا**، حيث أكدت جميع المشروعات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣ على مشاركة فقراء الريف في صنع القرارات. ويعمل الصندوق على تمكين الفقراء من بناء قدرات فردية وجماعية من أجل الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى الأساسية، لكي يتمكنوا من إصلاح علاقات القوى المختلة التي هي أحد أسباب فقرهم.

وفي عام ٢٠٠٣، استخدمت مشروعات باكستان نُهجا تشاركية في تشكيل مؤسسات أهلية وفي تعزيز أوضاع المرأة في الأسرة وفي المجتمع. وبادرت هذه المشروعات بإتباع نهج تشاركية وإنمائية تقوم على المجتمعات المحلية في المناطق النائية والمهمشة. كما سعت جميع مشروعات فييت نام إلى تعزيز قدرة المنظمات المحلية، حتى أن الحكومة وجهات مانحة أخرى كررت تنفيذ حافظة هذه المشروعات. وفي الهند، كان للصندوق دور محوري في التأثير على السياسات، وتشجيع مجموعات العون الذاتي باعتبارها عصب التمويل الصغير. وقد اعترفت الحكومة خلال العام بنجاح هذه المجموعات في توفير القروض لأكثر من ٢,٥ مليون أسرة فقيرة عن طريق ١٥٠ ٠٠٠ مجموعة.

وأعطت المبادرات التي دعمها الصندوق في الصين، وإندونيسيا، وسري لانكا أمثلة مبتكرة لتعزيز مؤسسات الفقراء. ففي الصين، تم تعزيز بناء المؤسسات المجتمعية عن طريق تشكيل مجموعات قروية للتنفيذ، شجعت على تمكين السكان على المستوى القاعدي. وفي إندونيسيا، يجري الآن تنفيذ برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية في مرحلة ما بعد الأزمة بإتباع نهج تشاركي لتمكين المستهدفين. وقد حقق تشكيل المنظمات القروية في سري لانكا نجاحا ملموسا في تطوير المؤسسات، حيث ساهم في تشكيل رأسمال اجتماعي من الفقراء المدقعين.

وتظل قضايا الجنسين مسألة مشتركة في هذا الإقليم. وقد اتخذت عدة مبادرات خلال العام لتغيير العلاقات بين الجنسين في مناطق المشروعات. ومن بين هذه المبادرات: الأخذ بمنهجيات تحليل قضايا التمايز بين الجنسين لدعم إدماج هذه القضايا في المشروعات، وتقدير أثرها على المشروعات، ودعم مراكز النساء من السكان الأصليين والإشراف عليها في الهند والصين.

ومازال تركيز الصندوق على **زيادة فرص الحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا**، لاسيما في المناطق الحدية، يمثل هدفا رئيسيا لكل أنشطة الصندوق في الإقليم. كما أن حيازة الأراضي وتدهور البيئة مازالا يمثلان قضيتين محوريتين. ويسبب قطع الأشجار والتصحر وتدهور حالة الأراضي المزروعة آثارا خطيرة على معيشة قطاعات كبيرة من سكان الريف الفقراء. ففي كثير من المناطق، يعتمد فقراء الريف اعتمادا شديدا على موارد الملكية المشاع في النظم المفتوحة،

مثل مياه الري، والغابات، والمراعي، ومصايد الأسماك، والحياة البرية، والحياة النباتية. وواصل الصندوق في عام ٢٠٠٣ تنفيذ نهُج تعمل على زيادة فرص حصول الفقراء على هذه الموارد وتحسين إنتاجيتها. وكان مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة رائدا في هذا المجال حيث حقق نجاحا باهرا في نيبال. وهناك اتفاق كبير في الآراء حول النتائج الايجابية لهذا المشروع، وهو اتفاق تشارك فيه المجتمعات المحلية المستفيدة منه، والشركاء فيه، والحكومة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. وأصبح الجميع ينظرون الآن إلى تأجير الغابات كوسيلة للحد من الفقر الريفي. ويجري الآن تصميم مشروع متابعة للاستفادة من هذا النجاح. كما ساند الصندوق الجهود التي تبذل لإتاحة الفرصة لأفراد القبائل للحصول على الموارد المحلية في الهند وإندونيسيا.

وتستخدم المشروعات أيضا تكنولوجيات مستدامة لتحسين أساليب الزراعة، وتحسين الإنتاجية وإدارة الموارد الطبيعية. فقد تبين من تجربة الصندوق في إندونيسيا وفييت نام أن إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة شرط لابد منه لأي تدخل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. واستهل الصندوق أنشطته لرصد أراضي الرعي وتعاقد مع معهد وطني للبحوث للقيام برسم خرائط للموارد بهدف تيسير القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في المستقبل.

وفي بوتان، والهند، ولاوس ونيبال، تبين أن المنتجات الحرجية غير الخشبية تشكل مصدرا تكميليا لدخل السكان الذين يعيشون في الغابات أو بالقرب منها. ويدخل ضمن هذه المنتجات، الأغذية، والأدوية، والألياف، والراتينجات. ولا شك أن حصول الفقراء على هذه المنتجات الحرجية الثمينة وتحسين إنتاجها وإدارتها، مسألة مهمة في إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. وخلال العام، تعاون الصندوق مع بعض المراكز الدولية مثل المعهد الدولي لبحوث الأرز، والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة، والمركز الدولي للزراعة المختلطة بالغابات، والمركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية من أجل استنباط ونشر تكنولوجيات تناسب فقراء الريف. وقد عقدت أيضا حلقة عمل لوضع استراتيجية للبحوث الزراعية في آسيا والمحيط الهادي، حضرها ممثلون عن الصندوق والمراكز الدولية للبحوث الزراعية وعدد من المنظمات الدولية وغير الحكومية.

والحصول على الخدمات المالية هو أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة في مشروعات الصندوق للحد من الفقر الريفي وتمكين فقراء الريف، لاسيما النساء. في الوقت الذي يواصل فيه الصندوق تركيزه على تقديم التمويل الريفي كوسيلة رئيسية لتحسين معيشة فقراء الريف بتقديم الخدمات المالية المختلفة والمستدامة إليهم. فالقروض الصغيرة تستخدم في الاضطلاع بالمشروعات الفردية الصغيرة وتقلل من تعرض فقراء الريف للأزمات الاقتصادية، وللكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان، ولحالات المرض والوفاة في الأسرة. ويكفل الصندوق حصول فقراء الريف على المزيد من خدمات التمويل الصغير من خلال تدخلات معينة مثل مشروعات التمويل الصغير في الهند والفلبين.

يجري **حوار السياسات** مع الحكومات بشأن مختلف المسائل القطاعية من خلال تجهيز المشروعات وتنفيذها، ومن خلال الاتصالات على المستويات العليا. وقد حقق هذا الحوار في عام ٢٠٠٣، نجاحا ملموسا تجلى في تكرار المبادرات التي يمولها الصندوق في الصين، والهند، وباكستان وفييت نام. وقد ساعد الصندوق في إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في كمبوديا ومنغوليا. وانضم إلى البنك الدولي في دعم حلقات التدارس الإقليمية في منغوليا بغرض توسيع نطاق مشاركة الحكومة المحلية والمجتمع المدني في استراتيجية الحد

من الفقر. كما ساعد الصندوق في استعراض الأجزاء الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية. وأسفر ذلك عن احتواء الوثيقة النهائية لاستراتيجية الحد من الفقر على استراتيجية قوية للتنمية الزراعية والريفية. وفي كمبوديا، تعاون الصندوق مع برنامج الأغذية العالمي وغيره من الشركاء في تحليل الفقر وهشاشة الأوضاع ورسم خرائط لها، وهو ما سيساعد على توجيه الموارد الشحيحة نحو أشد الناس فقرا وتعرضا للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت حكومتا لاوس وفييت نام أن الخبرات التي اكتسبتاها من البرامج المعانة من الصندوق قد ساعدتهما في صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بكل منهما.

المبادرات الخاصة

خلال العام، عقد الصندوق عدة اجتماعات وحلقات عمل إقليمية مع الحكومات، ومع الشركاء الرئيسيين وغيرهم من أصحاب الشأن. فقد أقام الصندوق منتدى بناء الشراكة مع الأقاليم الفرعية في جمهوريات آسيا الوسطى، جمع بين وكالات التعاون الإنمائي وشركائها الوطنيين تحت مظلة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما عقدت حلقة عمل استهلالية للمرحلة الثانية من مشروع إقامة شبكة الكترونية للمناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادي. والهدف من هذه الشبكة هو التوسع في توصيل المعلومات والتكنولوجيا إلى المناطق النائية. وسوف تبني هذه الشبكة، عن طريق زيادة المنتجات والبحوث ومعلومات السوق، قدرة المنتجين ومنظماتهم للقيام بدور نشط للسوق. وأخيراً، قام الصندوق خلال العام بإدراج الإدارة بهدف تحقيق الأثر في التنمية الريفية – دليل رصد وتقييم المشروعات التي ينفذها في كل من بنغلاديش ولاوس.

شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣٢ بلدا هي: أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، بربادوس، بيليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كريستوفر ونيفيس، سانت لوتشيا، سانت فينسنت وغرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا.

عرض عام

توقف التقدم نحو التغلب على الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث ظلت معدلات الفقر والعوز عند نفس المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٧ تقريبا. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو عام ٢٠٠٠، عندما أدى التحسن في الأداء الاقتصادي إلى انخفاض عدد الفقراء في الإقليم. وطبقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن عدد سكان أمريكا اللاتينية الذين يعانون من الفقر وصل في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢١ مليون نسمة، منهم ٩٧ مليون يصنفون على أنهم يعيشون في ظل الفقر المدقع. وهذه الأرقام الخاصة بالفقر والفقر المدقع تعني ٤٤,٠ في المائة و١٩,٤ في المائة على التوالي من مجموع سكان الإقليم.

ويعتبر الوضع سيئا بشكل خاص في المناطق الريفية، حيث يعيش ٦٢ في المائة من السكان معتمدين على دخل يقل عن حد الفقر. وعلى مستوى بلدان الإقليم، فإن اتجاهات مؤشرات الفقر فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ لا تظهر تغيرا ملموسا. وتشمل الاستثناءات من ذلك الأرجنتين، وأوروغواي بدرجة أقل، حيث تعرضت كل منهما إلى تدهور شديد في الظروف المعيشية.

الاستراتيجية والنهج

ترتكز استراتيجية الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي على إتاحة فرص مستدامة للحد من الفقر الريفي، مع مراعاة حقيقة أن فقراء الريف يتألفون من مجموعات عديدة مختلفة ومتعددة الأجناس. وتتكون هذه الاستراتيجية من العناصر التالية: تمكين فقراء الريف، والاستفادة من فرص الأسواق، وتشجيع حوار السياسات، وإقامة الشراكات، وتشجيع الابتكارات، وتنفيذ عملية إيجابية للتعلم. وهناك مسألتان مشتركتان في الإقليم هما قضايا التمايز بين الجنسين، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

يعتبر **تمكين فقراء الريف** من أهم العناصر الأساسية في تدخلات الصندوق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، مع الاهتمام بشكل خاص بالسكان الأصليين وصغار المزارعين والمزارعين المعدمين، والنساء والشباب. وتولي الاستراتيجية اهتماما خاصاً بتشجيع النهج التشاركية القائمة على الطلب في تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها. وترتبط المشروعات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣ ارتباطا وثيقا بهذه الاستراتيجية.

وقد أولى برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الجافة من نيكاراغوا، اهتماما خاصا بتطوير الخدمات المالية الريفية من أجل فقراء الريف. وأكد هذا البرنامج على أهمية المناطق الاستوائية الجافة، حيث يعيش أغلب فقراء الريف، وسوف يساعد في المدى البعيد على بناء إطار مؤسسي محلي ووطني لضمان استدامة خدمات دعم التنمية الريفية.

وقد وافق المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٣ على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا. وتواصل هذه الاستراتيجية الجديدة استهدافها لصغار المزارعين والمزارعين المعدمين والنساء الريفيات، وسيكون البرنامج القطري للتنمية الريفية – المرحلة الأولى: المنطقة الغربية البرنامج الأول الذي ينفذ في إطار هذه الاستراتيجية.

وتعتبر **الاستفادة من فرص الأسواق**، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، من أجل تشجيع المنتجات المحلية واحدة من أهم العناصر في استراتيجية الصندوق في الإقليم. وقد نفذ بالفعل عدد من هذه الأنشطة في هذا المجال:

- في فبراير/شباط ٢٠٠٣، شارك الصندوق مع معهد التنمية فيما وراء البحار، وبمعاونة الاتحاد الدولي للتجارة البديلة في عقد حلقة عمل لتشجيع دخول صغار المنتجين في البلدان النامية إلى الأسواق: الدروس المستفادة من التجارب.
- شاركت مجموعة من المنتجين من أمريكا اللاتينية والكاريبي في المعرض الدولي للحرف اليدوية الذي عقد في مدينة ميلانو بإيطاليا في المدة من ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وكان ذلك ضمن النشاط الذي يقوم به البرنامج الإقليمي لدعم المشروعات الصغيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي يسانده الصندوق، بغرض إقامة علاقات بين المشروعات الريفية الصغيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وبين الأسواق في إيطاليا.
- في المدة من ٢١ أبريل/نيسان إلى ٢ مايو/أيار ٢٠٠٣، عقدت شبكة فيدامريكا والبرنامج الإقليمي لدعم المشروعات الصغيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وجامعة متشجان، مؤتمرا إلكترونيا حول مشاركة المنظمات الاقتصادية الريفية في سلسلة المحال التجارية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

- في مايو/أيار، نظم الصندوق بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية ومركز التدريب والبحث في مجال الزراعة الاستوائية، حلقة عملة إقليمية حول الزراعة العضوية كوسيلة لتشجيع التنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر. وكان ذلك في إطار استراتيجية الصندوق لتشجيع الموضوعات والمنهجيات التي لها صلة وثيقة بأصحاب الحيازات الصغيرة. وفي ديسمبر/كانون الأول، بدأ الصندوق، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، مشروعا رائدا لدعم المزارعين الذين يتحولون إلى الزراعة العضوية.

وكان إشراك أصحاب الشأن المباشرين، والحكومات، ومجتمع الجهات المانحة في حوار دائم للسياسات، يمثل أولوية استراتيجية أخرى بالنسبة للصندوق في عام ٢٠٠٣. ففي أبريل/نيسان وافق المجلس التنفيذي على برنامج دعم المؤسسات والسياسات للحد من الفقر الريفي في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، الذي ستنفذه السوق المشتركة للمخروط الجنوبي على مدى ثلاث سنوات. ويهدف الصندوق من وراء هذا البرنامج إلى تمكين فقراء الريف ومنظماتهم من التأثير على المؤسسات (بما في ذلك السياسات والقوانين واللوائح) التي لها صلة بالحد من الفقر الريفي.

وتعتبر **تنمية الشراكات والائتلافات** هدفا استراتيجيا للصندوق في هذا الإقليم. وما زال الصندوق يعمل بنشاط ضمن فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد اجتمع الفريق مرتين في عام ٢٠٠٣، الأولى في مدينة ميلانو بإيطاليا في شهر مارس/آذار في إطار الاجتماع السنوي لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والثانية في ليما ببيرو في شهر سبتمبر/أيلول في إطار المؤتمر الثاني للصندوق المعني بالابتكارات والمعرفة من أجل الحد من الفقر الريفي. ويعقد الفريق أهمية بالغة على تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الإنمائية الدولية. وهو في ذلك يتسق مع الجهود الدولية المتزايدة لتنسيق السياسات والإجراءات والأساليب العملية فيما بين مجتمع الجهات المانحة، كما جاء في إعلان روما المعني بالتنسيق الذي تم التوقيع عليه في فبراير/شباط ٢٠٠٣.

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٣، أبرم الصندوق اتفاقا مع منظمة Tròcaire، وهي منظمة غير حكومية تعمل في أمريكا الوسطى، من أجل دراسة استراتيجيات الحد من الفقر في هندوراس ونيكاراغوا. وقد جاء هذا الاتفاق ضمن جهد أكبر يبذله الصندوق لوضع استراتيجية لتقديم الدعم لعمليات إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أصبحت استراتيجيات الحد من الفقر عنصرا رئيسيا في استراتيجيات التنمية الشاملة في أغلب بلدان الإقليم، كما أصبحت وسيلة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أربعة بلدان يجري فيها الآن إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر (بوليفيا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وغيانا)، بينما أظهر عدد من البلدان اهتمامه بإعداد مثل هذه الوثائق، حتى دون أن يكون دافعه إلى ذلك تخفيف الديون.

أعطى الصندوق إلى **تشجيع الابتكار وعمليات التعلم الإيجابية** أهمية كبيرة في العديد من مبادراته في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي مختلف أرجاء الإقليم. ففي سبتمبر/أيلول عقد الصندوق المؤتمر الثاني المعني بالابتكار والمعرفة من أجل الحد من الفقر الريفي في مدينة ليما، ببيرو. وقد شارك في هذا المؤتمر تسعة برامج إقليمية للمساعدة التقنية، بمعونة من مشروع تنمية

منطقة بونو كوسكو كوريدور ومشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية في بيرو. وهو أضخم اجتماع نظمه الصندوق في الإقليم. وشارك في هذا الاجتماع ٢١٨ مشاركا، أتوا من ٢٦ مشروعا و١١ برنامجاً إقليميا للصندوق، ومن ٢٣ بلدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان الهدف منه هو اقتسام الدروس وتحليلها واستخلاصها من الابتكارات الأساسية في المشروعات في التكنولوجيا، أو الأدوات أو الطرق. وكانت أهم الموضوعات في حلقة العمل هي خدمات التمويل الريفي، وخدمات الأسواق والمساعدات التقنية، والدخول إلى أسواق المنتجات الزراعية النشطة، والسكان الأصليين، واللامركزية وتمكين السكان، وقضايا التمايز بين الجنسين، والبيئة والتنمية الريفية.

قضايا التمايز بين الجنسين. يلقى العمل الرائد الذي قام به الصندوق لإدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية تشجيعا الآن من خلال البرنامج الإقليمي لتعزيز إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في المشروعات التي يمولها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٣، عقد هذا البرنامج دورة حول إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في مشروعات الصندوق في الأرجنتين. وحضر هذه الدورة ممثلون عن ٢٥ مشروعا من الإقليم، حيث تبادلوا خبراتهم المتعلقة بالتنمية الريفية على المستويين النظري والعملي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، اشترك هذا البرنامج مع شبكات فيدامريكا، والخدمات التقنية للتنمية الريفية وبرنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي في عقد حلقة تدارس حول المساواة بين الجنسين وإدارة الموارد الطبيعية.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. الاستدامة الإيكولوجية شرط لا بد منه لإحداث التنمية الزراعية والريفية طويلة الأجل في الإقليم نظرا للعلاقة الوثيقة بين استئصال الفقر وحماية البيئة. وسوف يدعم مشروع تعزيز برنامج مستجمعات المياه الوطنية الصغيرة في المكسيك سبل زيادة دخل الأسرة من الثروة الحيوانية والزراعة، مع زيادة فرص الإنتاج والتسويق في نفس الوقت. وسيركز هذا المشروع على مستجمعات المياه الصغيرة وصيانة الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة تشاركية، وتحسين الإدارة كبداية للتنمية المحلية.

يستند تصميم هذا المشروع إلى التجارب المستفادة داخل البلد وخارجه، مثل مشروعات الصندوق في شيلي وفنزويلا، كما يأتي ثمرة للعلاقة الوثيقة التي قامت مع مرفق البيئة العالمي الذي سيشارك في تمويل المشروع، والآلية العالمية، التي ستساهم بخبرتها في الخدمات البيئية. وسيعمل مشروع التنمية الريفية المستدامة في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا – المرحلة الثانية في فنزويلا، على تجميع عمليات إحياء الموارد الطبيعية وإدارتها واستخدامها في المناطق شبه القاحلة، كأساس لأي تنمية اقتصادية مستدامة بيئيا.

وسيعمل البرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض نهر الأمازون – المرحلة الثالثة على مساندة السكان الأصليين في إدارة الموارد الطبيعية. والهدف العام من هذا البرنامج هو دعم التنمية المستدامة للسكان الأصليين، مع المحافظة في نفس الوقت على تراثهم الثقافي وتقاليدهم. ومن المنتظر أن تؤدي المرحلة الثالثة من البرنامج إلى تعزيز التجارب الناجحة والأساليب المثلى للمرحلتين السابقتين، واثبات سلامة هذه التجارب والأساليب من خلال حلقات عمل ومسابقات ومنح دراسية ونشر المعرفة وغير ذلك من الوسائل. ومن المنتظر إيلاء اهتمام خاص بعمل إصلاحات قانونية وتنظيمية مناسبة لتيسير مشاركة مؤسسات السكان الأصليين في الأسواق الوطنية والإقليمية.

تم عقد المؤتمر الدولي المعني بالتصحر، بالتنسيق مع حكومة المكسيك والآلية العالمية، في شهر أكتوبر/تشرين الأول. وفي عام ٢٠٠٣، قدم الصندوق اقتراحا إلى مرفق البيئة العالمي، تم اعتماده فيما بعد، لتمويل مشروع إدارة الأراضي بصورة مستدامة في منطقة سارتاو شبه القاحلة في البرازيل، من أجل استكمال الأعمال التي بدأها الصندوق في البرازيل في إطار مشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في المنطقة شبه الجافة بالإقليم الشمالي الشرقي.

تحويلات المهاجرين والتنمية الريفية. زادت الهجرة من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية زيادة هائلة في العشرين عاما الماضية. ومع زيادة معدلات الهجرة، زادت تحويلات المهاجرين (أي الأموال التي يكسبها المهاجرون في الخارج ويرسلونها إلى بلادهم الأصلية) التي تعود مباشرة إلى إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد بلغت تحويلات المهاجرين في عام ٢٠٠٢ إلى هذا الإقليم نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي.

ويواصل الصندوق عمله مع الحكومات ومع رابطات المهاجرين من أجل تحديد الآليات التي تكفل لتحويلاتهم أثراً أكبر على الاقتصاد الريفي. ففي مارس/آذار ٢٠٠٣، استضاف الصندوق، بالتعاون مع صندوق الاستثمارات متعدد الأطراف في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومركز أمريكا الشمالية للتكامل والتنمية وجامعة كاليفورنيا، لوس انجلوس، حلقة عمل لمدة يوم واحد بشأن تحويلات المهاجرين والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

تبين من تجربة رائدة في السلفادور أن التعاون بين رابطات المهاجرين والحكومات والمنظمات غير الحكومية له فائدته الكبيرة لكل من المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية التي أتوا منها. ومن أهم مظاهر هذا التعاون، مع هؤلاء المهاجرين الذين يحولون أموالهم لبلادهم التعرف معهم على طرق مبتكرة وفعالة لمساعدة الأسر والمجتمعات الريفية التي تركوها وراءهم بصورة أفضل. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، بدأ العمل في أول مشروع ساهمت في تمويله تحويلات المهاجرين من رابطتين من رابطات مهاجري السلفادور في الولايات المتحدة بالإضافة إلى أحد مشروعات الصندوق الجاري تنفيذها.

المبادرات الخاصة

تلقى هذا الإقليم خمس منح من برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٣. فقد حصلت المنظمة العامة للمعلمين بلغتين في تيكونا على ٠٠٠ ٨٠ دولار أمريكي مقابل عملها في مشروع دعم تدريب وتوعية المعلمين بلغتين في تيكونا بالبرازيل. وفي كوبا حصل الاتحاد الكوبي للفنيين العاملين في الزراعة والغابات على ٠٠٠ ١٠٠ دولار لمساعدته في إنتاج وتجهيز النباتات والأعشاب الطبية. وقدمت ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي أخرى إلى اللجنة الشيلية للدفاع عن النبات والحيوان، لمساعدتها في عملها من أجل مكافحة قطع الأشجار من منظور التمايز بين الجنسين في الإقليمين الرابع والسادس من شيلي. كما حصل مشروع تنمية الثروة الحيوانية والحرجية في كونشي بغواتيمالا على ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي أخرى، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٩٧ دولار أمريكي قدمت كمنحة إلى المصارف الريفية الصغيرة في ميكوشان، بالمكسيك.

ويجري تمويل هذه المشروعات الصغيرة بغرض دعم استراتيجية إقليمية تستهدف أشد الناس فقرا وأكثر القطاعات تعرضا للخطر في المجتمع الريفي. وكمثال، تكمل منحة تيكونا لتدريب المعلمين من السكان الأصليين المساندة التي يقدمها الصندوق للسكان الأصليين في حوض نهر الأمازون، والتي تركز على التنمية المستدامة لهؤلاء السكان مع المحافظة في نفس الوقت على ثقافتهم وهويتهم. أما منحة التمويل المقدمة إلى المكسيك لتعزيز المصارف الصغيرة في مقاطعة ميكوشان، فهي تسير جنبا إلى جنب مع وجود الحكومة في هذا المجال وتعزز إقامة شراكات في تمويل المشروعات الريفية الصغيرة.

شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

٣٠ بلدا، وهي: ألبانيا، الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، جيبوتي، مصر، جورجيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مالطة، المغرب، عمان، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

عرض عام

تشمل الشعبة بلدان واقعة في إقليمين منفصلين هما: إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا.

وفيما يتعلق بإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تباطأ معدل النمو الاقتصادي الإجمالي في معظم البلدان خلال عام ٢٠٠٣، ويعزى السبب في ذلك إلى مزيج من العوامل، منها الحرب في العراق، والنزاع العربي الإسرائيلي، والبيئة الجغرافية السياسية المتوترة بشكل عام في أرجاء الإقليم. فضلا عن ذلك، استمر تعرض الإقليم لصدمات مناخية متوالية، لاسيما حالات الجفاف، التي أثرت بشدة في أداء القطاع الزراعي. وحققت بلدان الإقليم تقدما في الإصلاح الاقتصادي، ولكن العمالة (لاسيما بين الشباب) لا تزل تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية عويصة في بلدان عديدة.

أما إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، فقد أحرز تقدما اقتصاديا قويا في معظم بلدانه. ولكن يتعين بذل المزيد من الجهود الضخمة لإصلاح اقتصادات الإقليم. فلا يزال العديد من بلدانه يعاني من سوء التسيير والإدارة وضعف المؤسسات وتأخر الصلات التسويقية والافتقار إلى مهارات تنظيم الأعمال ومحدودية الإمداد بالخدمات العامة. وفي حالات كبيرة، فإن القوانين واللوائح الضرورية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص غير كافية أو تشكل حافزا أمام دخول صغار المستثمرين إلى الأسواق الذين يستطيعون القيام بدور في دفع عجلة الاقتصاد .

الاستراتيجية والنهج

تركز استراتيجية إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على أربعة أهداف رئيسية:

- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- تمكين فقراء الريف ومنظماتهم
- النهوض بسبل عيش فقراء الريف، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء الريفيات الفقيرات
- تنويع مصادر دخل فقراء الريف

وتعزيزا لهذه الأهداف، تستثمر المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق في تنمية قدرات المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات، وتنمية وتشجيع التكنولوجيا المحسنة في المناطق الحدية والجافة، وإقامة مؤسسات مالية مساندة للفقراء، والاستثمارات الزراعية طويلة الأجل، وإقامة البنى الأساسية الريفية، وتنمية المشروعات الصغرى، لاسيما للنساء والشبان الريفيين.

وقد تأثر القطاع الزراعي للاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا بالانقطاع المفاجئ للتخطيط المركزي والخدمات الحكومية، بما في ذلك تخفيض إنفاق القطاع العام وتفكيك سلاسل الإنتاج وقنوات التسويق على المستويين الإقليمي والمحلي. وفي هذا الإطار، فإن استراتيجية هذا الإقليم تركز على أربعة أهداف رئيسية:

- دعم عملية التحول والانتقال إلى اقتصاديات السوق
- تسهيل روابط السوق في القطاع الزراعي

- تشجيع المساواة بين الجنسين
- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعة

ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعة. تركز المشروعات والبرامج المعانة من الصندوق والأنشطة المتصلة بها في الإقليمين تركيزا واضحا على تحسين الحصول العادل على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيات. ففي السودان، نجد أن مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش، سيعمل على تنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي على مراحل كشرط أساسي لاستخدام مرافق الري الأساسية بعد إصلاحها بصورة مستدامة. والهدف من ذلك، هو تحسين السبل المعيشية الريفية المستدامة والحيازة العادلة للأراضي. كما سيزيد المشروع من فرص الحصول على مياه الشرب النقية والمستمرة وتشجيع زيادة فرص حصول النساء والأسر المعدمة على الأصول الاجتماعية والإنتاجية.

وفي تركيا، سوف يساعد مشروع تنمية سيفاس–أرزنيكان في تشجيع المجتمعات المحلية التي ستحصل على أراضي الرعي المشاع، على استغلال هذه الموارد بصورة أفضل، من خلال مساعدة هذه المجتمعات على وضع خطط الإدارة التشاركية للمراعي بصورة مستدامة. ويشمل المشروع أنشطة لتحسين الحصول العادل لفقراء الريف على التكنولوجيا، مثل تحسين حزم التكنولوجيا المناسبة لمنتجي الألبان والرعاة ومربي النحل. وسوف يجري هذا المشروع بحوثا وبيانات عملية حقلية لمساعدة صغار مربي الحيوانات على الحصول على إنتاجية عالية من حيواناتهم. وسوف يمكن المشروع المجتمعات المحلية من تحديد مشكلاتها المتعلقة بالموارد الإنتاجية ومشكلاتها التقنية، ومن ثم سيستعرض المشروع التكنولوجيات الواعدة والتحسينات التي يمكن إدخالها على تربية الحيوانات. وسوف يتمكن أفراد المجتمعات المحلية من أن يقرروا بأنفسهم نوع التكنولوجيا التي سيجربونها ويتبعونها. ففي الصومال، يتولى الصندوق تنفيذ مشروع لشبكات مياه الشرب والإصحاح عن طريق برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، هدفه الرئيسي هو تحسين الحصول العادل للمجتمعات المحلية الريفية على موارد المياه.

تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم. شكل هذا الموضوع عنصرا استراتيجيا أساسيا في المشروعات الجديدة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣. ففي تركيا، سيعمل مشروع سيفاس أرزنيكان للتنمية على بناء وتعزيز قدرات منظمات فقراء الريف. ويدخل ضمن ذلك لجان التنمية، ورابطات المستفيدين من المياه، وجمعيات الرعي، ومجموعات المزارعات. وفي المغرب، سيعمل مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية، على تعزيز قدرة رابطات مستخدمي المراعي على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات والاستخدام المستدام للمراعي المشاع. أما في الجزائر، فسيمكن مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة، المجتمعات المحلية من اكتساب الخبرات اللازمة في مجالات تصميم وتنفيذ ورصد خطط التنمية المجتمعية المحلية. وسيوفر المشروع فرصا لتدريب المستفيدين على إعداد خطط للتنمية القروية بصورة تشاركية. وفي مولدوفا سيساعد مشروع إحياء الزراعة في المجتمعات المحلية على وضع خطط الإنعاش متوسط الأجل من خلال تقديم الدعم لمجتمعات التنمية المحلية ورابطات المنتجين.

زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية والدخول إلى الأسواق. وجهت المشرعات الجديدة أيضا نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الهام. إذ سيساند المشروع الجديد في الجزائر جهود سكان الريف من أجل زيادة الدخل وتنويع مصادره وضمان استقراره، عن طريق توفير الفرص للحصول المستدام على الخدمات المالية. ويشمل مشروع السودان عنصرا لتقديم الخدمات المالية والتسويقية إلى صغار المستأجرين، وصغار الرعاة، والأسر المعدمة، والنساء. كما يدعم المشروع الجديد في المغرب فرص حصول المجموعات الفقيرة على الخدمات المالية المحلية. وسيعزز المشروع الجديد في مولدوفا فرص حصول المجتمعات المحلية والمنتجين وفقراء الريف على الخدمات المالية.

وفي عام ٢٠٠٣، أجريت دراسة مواضيعية عن المزايا النسبية وتسويق المنتجات الزراعية في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا بتمويل من منحة مساعدة تقنية بغرض تحديد قطاعات السلع التي تتيح أفضل إمكانية أمام صغار المزارعين في الإقليم لتحقيق ربح من إنتاجهم وتسويقه. وتم نشر النتائج الأولية للمرحلة الأولى من الدراسة في إطار حلقات العمل التي عقدت في ألبانيا ومولدوفا وفي مقر الصندوق في روما. وتبين هذه النتائج أن إنتاج البساتين والمحاصيل المستديمة هي أفضل المتاح من حيث توليد الدخل لصغار المزارعين.

وفي عام ٢٠٠٣، مولت حكومة إيطاليا إنشاء مرفق لدخول المزارعين إلى الأسواق في منطقة البلقان. والهدف من هذا المرفق هو المساهمة في الحد من الفقر في بلدان البلقان الثلاثة، وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا، عن طريق ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق، باستخدام سلسلة من الوسائل، مثل إدخال تكنولوجيات ومعدات مناسبة، وتمويل المساعدات التقنية وعمليات التدريب، وعمل ترتيبات ثنائية مع مدراء الأعمال والمؤسسات العامة في أوروبا الغربية.

تمكين النساء. يتكون برنامج إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من ثلاثة عناصر رئيسية هما: إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية، والمساعدات التقنية لأنشطة المرأة الريفية، وزيادة المعرفة. ويقوم هذا البرنامج، بالتعاون مع المشروعات الجارية التي يمولها الصندوق، بتحديد أهم الأنشطة التي تعزز فرص وصول المشروع إلى المرأة الريفية والتأثير عليها. وهناك سلسلة من المبادرات المشتركة تنفذ الآن في لبنان، والمغرب، والسودان، وتونس، واليمن.

ويعمل برنامج إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية في بلدان إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا، على تحسين فهم العلاقة بين قضايا التمايز بين الجنسين وبين الفقر الريفي والتنمية، وتحسين فرص الحصول العادل للرجال والنساء الفقيرات على مزايا المشروعات والموارد والخدمات. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٠٣ بمبادرات تجريبية في ألبانيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا.

تشجيع حوار السياسات. أشرك الصندوق عدة بلدان في قضايا تتعلق بالسياسات لها أهميتها البالغة في الحد من الفقر الريفي. وكمثال، اشترك الصندوق في ألبانيا في تنفيذ استراتيجية النمو والحد من الفقر وفي استراتيجية تنمية المناطق الجبلية. وكان الغرض من هذه الاستراتيجية الأخيرة هو وضع إطار لتنمية المناطق الجبلية، وتشجيع المشاركة الإيجابية من جانب الحكومة وممثلي المجتمع المحلي في المناقشات المتعلقة بصياغة سياسات تنمية المناطق الجبلية. كما يستخدم الصندوق منحة مساعدة تقنية لمساعدة أرمينيا، ومصر، والمغرب وتونس على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية فيها من أجل تحسين إدارة الري بطرق تشاركية، عن طريق رابطات المنتفعين بالمياه. ويدخل في إطار ذلك تجربة نهج لإدارة الري بصورة تشاركية بالاعتماد على رابطات مستخدمي المياه ويتضمن ذلك اتباع نهج تجريبية بغرض تعديل السياسات في ضوء التجربة الفعلية. ومن بين المناقشات الأخرى حول السياسات التي يشارك فيها الصندوق:

- عمليات اللامركزية والحكم المحلي في تونس والسودان
- الأطر القانونية والتنظيمية لمؤسسات التمويل الريفي في كل من أرمينيا، وأذربيجان، وجيبوتي، وجورجيا، ولبنان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والسودان، وسورية واليمن
- الإصلاح الزراعي وتخصيص الأراضي في أذربيجان وجورجيا والسودان
- إقامة المؤسسات الأهلية وإدارة المراعي في الأردن، والمغرب، وسورية، وتونس

وقد حظيت قضايا التمايز بين الجنسين باهتمام خاص في حوار السياسات في الإقليمين بفضل البرامج الحالية لإدماج قضايا الجنسين في تيار التنمية.

المبادرات الخاصة

منح المساعدات التقنية

في عام ٢٠٠٣، كانت هناك ١١ منحة كبيرة وخمس منح صغيرة جارية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا. وركزت هذه المنح بما يتماشى مع أهداف الصندوق الاستراتيجية على ما يلي:

- تطوير ونشر التكنولوجيات الملائمة التي تتعلق بتحسين إنتاج الأغذية والأعلاف والإنتاج الحيواني
- فهم السياسات والبيئة المؤسسية الضرورية للتوصل إلى حكم محلي أفضل، وتمكين فقراء الريف
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه
- تحسين فرص دخول فقراء الريف إلى الأسواق

منح برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية

يقدم الصندوق أيضا مجموعة كبيرة من منح برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، كجزء من تفعيل إطاره الاستراتيجي واستراتيجياته الإقليمية. وفي كثير من الأحيان، تستكمل هذه المنح بتمويل مشترك من المنظمات غير الحكومية المشاركة، وغيرها من الجهات المانحة، ومن المستفيدين أنفسهم. وركز الصندوق المنح التي يقدمها من برنامج التعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية في الإقليم على توفير الخدمات الاجتماعية، والتدريب، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين. كما ساند الصندوق الجهود المبذولة لتشجيع التنمية الريفية الموجهة نحو السوق، مع تركيز خاص على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية لمجتمعاتها. وفي هذا المضمار، كانت هناك مبادرات تجريبية لخلق "بيئات حاضنة للأعمال" من أجل دعم تنمية المشروعات الصغيرة للنساء في غزة والضفة الغربية، والأردن، وسورية، بما كان لها من نتائج إيجابية للغاية.

وفي إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا، أصبح الوصول إلى الأسواق والخدمات الائتمانية والمدخلات الزراعية الذي كانت توفره الدولة من قبل، إما معدوما تماما أو غير كافٍ لتلبية احتياجات الزراعة في المزارع الصغيرة التي تمت خصخصتها مؤخرا. ولهذا السبب، ركز الصندوق أنشطة برنامج التعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية على إقامة منظمات أهلية وتوفير خدمات الدعم اللازمة لها من أجل تشجيع التنمية الريفية الموجهة نحو السوق. ومن أمثلة ذلك، تشكيل جمعيات المزارعين والتعاونيات التسويقية، وتطوير منتجات ائتمانية معينة لها أهميتها بالنسبة لهذه المنظمات القاعدية.

إقامة الشراكات

استمر الصندوق في إقامة الشراكات وفي الحفاظ عليها في الإقليم. فالشركاء التقليديون مثل البنك الدولي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف الإسلامي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، على سبيل المثال لا الحصر، ساهمت كلها كمؤسسات بخبرتها ومواردها المالية لسنوات عديدة في المشروعات التي يدعمها الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استطاع الصندوق أن يتعاون مع عدد من الشركاء الآخرين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا. وكمثال، فقد أصبحت حكومة إيطاليا شريكا له وزنه في المبادرات التي تجري في دول البلقان، مثل ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا. كما أن حكومة ألمانيا

تساهم بالتمويل الكامل في برنامج إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا، عن طريق تقديم أموال أمانة مخصصة لهذا الغرض. كما أن الشراكة الوثيقة مع دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مازالت تفيد المشروعات التي تنفذ في ألبانيا بمساعدة تقنية ومنحة للتمويل المشترك، بينما تشارك الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي في تمويل حافظة مشروعات الصندوق في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا.

إدارة الأثر

مازالت إدارة الأثر تمثل اهتماما رئيسيا. فالمبادرات التي اتخذت في السنة الماضية لرصد نتائج المشروعات وتعزيز أثرها تشمل:

- عقد حلقات عمل دولية للعاملين في مشروعات الصندوق من إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
- الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في مجال إدارة الأثر
- المتابعة الوثيقة من جانب البعثات الميدانية للصندوق للقضايا المتصلة بإدارة المشروعات إدارة يوجهها الأثر
- تشجيع الصندوق لزيادة الوعي بين أصحاب الشأن وتركيزهم على الأثر

وأما الفوائد التي يمكن التحقق منها والتي جناها فقراء الريف، فقد اشتملت على: زيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية؛ وتنمية المشروعات الصغيرة؛ وإقامة مراعي صالحة وتشكيل رابطات للمنتفعين بالمياه؛ وزيادة الفرص الاقتصادية أمام الريفيات الفقيرات من خلال مساندة الأنشطة المدرة للدخل؛ ومحو الأمية والتدريب على اكتساب المهارات، وإقامة مشروعات ريفية صغيرة مجدية ماليا وموجهة نحو السوق.

التدريب والرصد والتقييم

في عام ٢٠٠٣، عقدت الشعبة حلقات عمل لتعزيز قدرة موظفي المشروعات على تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم هذه المشروعات. وتم عقد حلقتي عمل عن سبل العيش المستدامة في ألبانيا وجورجيا لتوعية موظفي المشروعات في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية بهذا النهج التشاركي القائم على المستفيدين أنفسهم في تصميم وتنفيذ المشروعات. فضلا عن ذلك، عقدت الشعبة حلقتي عمل دوليتين تعلقتا خصيصا بإدارة المشروعات على أساس ما تحققه من أثر. وركزت حلقة العمل الأولى بصفة خاصة على الحافظة القطرية لليمن التي شملت خمسة مشروعات جارية. وكانت حلقة العمل الثانية التي عقدت في باري، إيطاليا في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ أوسع نطاقا حيث ركزت على المشروعات الجارية في الإقليمين الفرعيين للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية.

الدعم التقني

في عام ٢٠٠٣، تم تحقيق التكامل بين أنشطة الصندوق المتعلقة بالتعلم وتقاسم المعرفة بشكل أكثر فعالية وبين مهام التأكد من الجودة التي تتولاها شعبة المشورة التقنية، والتي تشمل الجوانب التكنولوجية والمؤسسية والاقتصادية والمالية وقضايا التمايز بين الجنسين والسياسات والمساواة الاجتماعية. ويتفق هذا العمل مع دور الدعم التقني في زيادة الأثر المحتمل لتدخلات الصندوق الإنمائية، وذلك من خلال مراعاة الانتقائية والكفاءة، والفعالية التقنية، والجدوى المالية، وقياس النتائج والأثر، وتحديد المستهدفين وإدماج اعتبارات التمايز بين الجنسين.

وركز الدعم التقني في مختلف المجالات التي تراوحت بين الأمن الغذائي الأسري والصحة والتغذية وبين الخدمات المالية الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، على كل من تصميم المشروعات وتنفيذها مع مشاركة جميع المستشارين التقنيين المتخصصين في فرق تجهيز المشروعات وفي الرقابة الصارمة على الجودة في إطار لجان الاستعراض التقني، وكذلك في دعم السياسات التشغيلية في إطار اجتماعات لجنة استراتيجية العمليات.

وبناء على الجهود التجريبية السابقة، وضع الصندوق قائمة موجزة منقحة بالمؤشرات الأساسية لأثر المشروعات، وذلك في إطار مبادرة ترمي إلى وضع نظام لقياس النتائج والأثر (انظر مبادرات التجديد السادس للموارد). وتستخدم هذه المؤشرات في قياس أثر المشروعات في الحد من الفقر وصلتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الأول وهو استئصال الفقر والجوع. وقد استمدت هذه المؤشرات من بيانات يمكن تحديدها كميا والتي أضيفت إليها معلومات نوعية حتى تكتمل الصورة تماما. وتشمل هذه المؤشرات ملكية الأسرة من الأصول، والوضع التغذوي للأطفال تحت سن الخامسة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والأحوال الصحية البيئية (الحصول على مياه الشرب النقية والإصحاح) ومدى انتشار الأمراض المعدية مثل نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل. ويتاح الآن في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت http://www.ifad.org/hfs الأدوات العملية لمساعدة موظفي المشروعات وشركائهم في عملهم، مثل المبادئ التوجيهية لعمليات المسح وتقنيات تقدير حالة سوء التغذية لدى الأطفال.

وأخيرا، يركز الدعم التقني للجوانب المتعلقة بالتقدير البيئي في تصميم المشروعات بصورة متزايدة على الاستفادة من عناصر مرفق البيئة العالمي وعلى زيادة التفاعل مع الآلية العالمية.

التعلم واقتسام المعارف

إن الابتكار والتعلم واقتسام المعرفة مسائل شديدة الأهمية فيما يتعلق بنوعية عمليات الصندوق وأثرها. ففي عام ٢٠٠٣ تم وضع عملية منهجية للتيقن من الدروس المستفادة وإدماجها في تصميم مشروعات وبرامج الصندوق عملا على زيادة فعاليتها. وتوفر هذه العملية أيضا الأساس الذي يقوم عليه حوار السياسات والدعوة لأهداف الصندوق وتعزيز الانتقائية في تدخلات الصندوق.

وعملا على زيادة دعم التعلم واقتسام المعارف، أنشأ الصندوق مجموعات مواضيعية (انظر أدناه) وفرق لتجهيز المشروعات، وهي مجموعات صغيرة متعددة التخصصات اختبرت من شعب مختلفة لاستعراض تقييم مشروعات الصندوق وإبداء المشورة بشأنها.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع سلسلة من **مذكرات المشورة التقنية** المستمدة من برامج المنح بغرض طرح تكنولوجيات جديدة على طائفة أوسع من المجتمع الإنمائي. وتعمل هذه المذكرات على تعميم الأساليب الجيدة ومقارنتها بالخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وحالة الموارد الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السياساتية والمؤسسية السائدة. كما تساعد هذه المذكرات في تصميم المشروعات من خلال توفير حلول قابلة للتكرار في ظل ظروف مشابهة والتيقن منها من خلال البحوث القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية.

المجموعات المواضيعية

الغرض من هذه الفرق المتعددة التخصصات هو تنظيم المناقشات وطرح المعارف والسياسات المتعلقة بالموضوعات التي تهم الصندوق. وتوجد حاليا ثلاث مجموعات مواضيعية تتناول موضوعات التمويل الريفي، والتمايز بين الجنسين، والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية.

وقامت المجموعة المعنية بالتمويل الريفي، في ضوء سياسة الصندوق في مجال التمويل الريفي، بوضع جدول أعمال البحوث العملية المتعلقة بالتمويل الريفي وإقامة شراكات للتمويل الزراعي مع المركز التعاوني الدولي بشأن البحوث الزراعية من أجل التنمية والجماعة الاستشارية لمساعدة

أشد الناس فقرا. والبحوث العملية هي بحوث تهدف إلى التعلم من خلال العمل. وبموجب جدول الأعمال المذكور، اشترك الصندوق في تمويل عقد مؤتمر نظمته وكالة التعاون التقني الألمانية عن المصارف العامة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

شملت الأنشطة الرئيسية للمجموعة المعنية بالتمايز بين الجنسين إجراء مسح أساسي لخطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ بغرض وضع المؤشرات القياسية التي يمكن استخدامها في تحديد الأهداف المستقبلية، ووضع نظام للرصد يكفل إضفاء الطابع المؤسسي عليها. ويجري الآن تعديل أسلوب صياغة تقارير الصندوق بحيث يتضمن البيانات المتعلقة بالجنسين بصورة أفضل. وعقد أثناء دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط ٢٠٠٣ اجتماع مائدة مستديرة لبحث وثيقة عن المرأة كعامل للتغيير. وحضر هذا الاجتماع عدد كبير من مندوبي البلدان وممثلي المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الذين وافقوا على نهج الصندوق تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ويتضمن ذلك مايلي:

- زيادة حصول النساء على الأصول الأساسية والتحكم فيها
- تعزيز الدور الفاعل للمرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المجتمعية والتمثيل في المؤسسات المحلية
- تحسين الأحوال المعيشية للنساء وتخفيف عبء العمل الواقع عليهن

وسوف يشترك الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة والائتلاف الدولي المعني بالأراضي في بحث المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأداة تستخدم في الدفاع عن حق المرأة في الحصول المتساوي على الأراضي والملكية والميراث والشخصية القانونية الاعتبارية.

وقد أعادت المجموعة المعنية بالإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية تركيز مهمتها على إدارة المياه المرتبطة بقضايا الأرض والبيئة، ووضعت خطة عمل مدتها ثلاث سنوات بالتشاور مع جميع شعب إدارة البرامج في الصندوق. وتولت المجموعة تحديد إجراءات الحصول على المشورة السياساتية ومساعدة مدراء الحوافظ القطرية على تعميق أثر البرامج على الفقر كأهداف طويلة وقصيرة الأمد على التوالي.

تعتبر المبادرة العالمية: خدمات الإنتاج الحيواني والفقراء، وهي مبادرة دعمها الصندوق والوكالة الدانمركية للمساعدات الإنمائية الدولية والبنك الدولي، أداة أخرى لدعم هذه المجموعة المواضيعية. وقد انتهت المرحلة الأولى من المبادرة في عام ٢٠٠٣، ونوقش تقرير متخصص في حلقة عمل حضرها معظم المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلون لعدد مختار من البلدان النامية. وسوف ينشر في عام ٢٠٠٤، تقرير يلقي الضوء على أهمية قطاع الإنتاج الحيواني لفقراء الريف.

ويجري تحسين القدرة على اقتسام الدروس المستفادة من دعم الصندوق لمربي الحيوانات الفقراء وذلك من خلال تطوير قاعدة المعرفة المتعلقة بالإنتاج الحيواني والمراعي.

نظام معارف التقييم

أعيدت هيكلة نظام معارف التقييم، الذي وضع كأداة لاقتسام المعارف داخل الصندوق وخارجه، حتى يصبح أيسر استخداما. وهذا النظام هو أداة للبحث في الشبكة الالكترونية ويستخدم في عمليات التخزين والبحث واستعادة المعلومات المتعلقة بالتقييم، بما في ذلك تقارير التقييم وملخصاتها، والاتفاقات الخاصة بالتقييم عند انتهاء تنفيذ المشروعات ومعالمها البارزة ونظراتها الثاقبة. وقد وضع هذا النظام لدعم نشر نتائج التقييم وخلاصاته وتوصياته المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر الريفي بين شركاء التنمية. ويمكن لمستخدمي الموقع (http://www.ifad.org/list_eval.asp) أن يحصلوا على هذه الوثائق في الشكلين HTML وPDF. وفي نهاية ٢٠٠٣، تم نشر نحو ٤٥٠ وثيقة تتعلق بنظام معارف التقييم.

الحلقات الدراسية عن الأصوات البديلة

في عام ٢٠٠٣ نظم الصندوق سلسلة من الحلقات الدراسية أطلق عليها "الأصوات البديلة" بغرض إطلاع موظفي الصندوق على وجهات نظر تخرج عن نطاق التيار الرئيسي للمناقشات الخاصة بالتنمية واغناء فهمهم للنّهج التي يقترحها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وفي الحلقتين الدراسيتين الأوليين لعام ٢٠٠٣ تحدثت السيدة أميناتا تراوري عن الوجه غير الإنساني للعولمة وارتباطها بالجوع وسوء التغذية والهجرة. وأعلنت عن رفضها للنماذج الإنمائية السائدة التي خلقت انفصالا بين الاحتياجات البشرية والإنتاج، حيث تحظى متطلبات السوق باهتمام يفوق ما تناله احتياجات البشر. وأبرزت السيدة تراوري أهمية تقديم الدعم لتطوير مجتمع مدني قوي في أفريقيا لضمان الاستماع والاستجابة إلى احتياجات وقيم وآمال الشعوب الأفريقية.

وفي الحلقة الدارسية الثانية ألقى ريكاردو بتريلا، وفاندانا شيفا بيانين عن السياسات العالمية والإقليمية التي تحكم حصول الفقراء على المياه. وكرر المتحدثان القول إن الحصول على المياه هو حق إنساني ومصلحة عالمية مشتركة، وانتقدا الذين يجعلون المياه سلعة تسوق من أجل الربح، ونددا بالسلطات التي تهيمن على موارد المياه. ودعت شيفا إلى إتباع أسلوب ديمقراطي في استغلال المياه تحدد فيه المجتمعات العالمية أسلوب امتلاك الموارد الطبيعية وتوزيعها واستغلالها. واقترح بتريللا إقامة شراكة عالمية ووضع قواعد دولية متكافئة للإدارة المشتركة للموارد من أجل الصالح العام.

أنشطة التقييم في الصندوق في عام ٢٠٠٣

كان عام ٢٠٠٣ عاما مهما لمكتب التقييم في الصندوق. فقد وضعت خلال العام سياسة جديدة للتقييم وأصبح مكتب التقييم مستقلا عن إدارة الصندوق، ومسؤولا أمام المجلس التنفيذي مباشرة. (وسوف ترد تفاصيل ذلك في إطار المبادرات الخاصة بالتجديد السادس للموارد، الصفحات ٤٦–٤٧).

وبالإضافة إلى وضع سياسة التقييم والعمل في إعداد التقييم الخارجي المستقل، قام مكتب التقييم بالآتي:

- إجراء التقييم، على مستوى المؤسسة، لإجراءات الإشراف على المشروعات التي يدعمها الصندوق
- تقييم ستة برامج قطرية
- إجراء سبع عمليات تقييم مواضيعية
- إجراء تقييمات لأربعة عشر مشروعا، منها خمسة في أفريقيا الغربية والوسطى، وثلاثة في كل من آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان في أفريقيا الشرقية والجنوبية، وواحد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

فضلا عن ذلك، تولى مكتب التقييم إعداد التقرير السنوي الأول عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لمناقشته مع كل من لجنة التقييم والمجلس التنفيذي ووضع المنهجية الجديدة لعمليات تقييم البرامج القطرية. وتم العمل أيضا في إعداد دليل للرصد والتقييم في إطار المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق. وتولى مكتب التقييم وضع هذا الدليل في عام ٢٠٠٢. وشمل ذلك تدريب موظفي المشروعات وشركائهم الآخرين، وترجمة الدليل إلى اللغات المختلفة للصندوق، بجانب الاضطلاع بأنشطة أخرى ذات صلة لمواءمة الدليل مع الاحتياجات الخاصة للأقاليم المختلفة. وأخيرا، نظم مكتب التقييم ثلاث دورات عادية وثلاث دورات خاصة للجنة التقييم، وأعد الوثائق المختلفة للمجلس التنفيذي وواصل عمله في تعزيز نشر نتائج عمليات التقييم.

مع اعتماد سياسة التقييم، أصبح مكتب التقييم يعد تقريرا سنويا عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لمناقشتها مع لجنة التقييم والمجلس التنفيذي.

ويتجلى تواتر وعمق التفاعل مع الهيئتين الرئاسيتين للصندوق أيضا في عقد ثلاث دورات إضافية مع لجنة التقييم خلال عام ٢٠٠٣، فضلا عن تخصيص اجتماعين لقضايا التقييم تم عقدهما مع منسقي الفئات الثلاث للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وكان الإعداد للمشاركة في حلقتين دراسيتين غير رسميتين عقدهما المجلس التنفيذي عن برنامج العمل والميزانية في سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني، مثالا آخر على تعميق التفاعل بين مكتب التقييم والمجلس التنفيذي خلال السنة.

برنامج عمل وميزانية عام ٢٠٠٤

في عام ٢٠٠٣، وضع مكتب التقييم أول برنامج عمل وميزانية مستقلة له واعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وكانت المجالات الثلاثة ذات الأولوية لعام ٢٠٠٤ هي:

- أعمال التقييم التي يطلبها المجلس التنفيذي ولجنة التقييم و/أو التي ستدرج في التقرير المقدم إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق
- إجراء عمليات التقييم المختارة على مستوى المؤسسة وتقييم البرامج القطرية والمشروعات وعمليات التقييم المواضيعية
- المضي في تطوير منهجيات التقييم

المبادرات الرئيسية على مستوى المؤسسة في عام ٢٠٠٣

هناك العديد من المبادرات الجارية لتحسين قدرة الصندوق على استئصال الفقر

© IFAD, Pascal Maitre, 2002

مبادرات التجديد السادس للموارد

اعتمد مجلس المحافظين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق المعقودة في روما في فبراير/شباط ٢٠٠٣ القرار ١٣٠/د–٢٦ بشأن التجديد السادس للموارد. وحدد القرار مستوى تجديد الموارد بمبلغ ٥٦٠,٠ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٦. وأعلن نحو ٤١ في المائة من الدول الأعضاء في الصندوق عن تعهداتها للتجديد السادس للموارد حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وفي ١٧ ديسمبر/كانون الأول، أعلن نفاذ مفعول التجديد السادس للموارد عندما بلغت قيمة وثائق المساهمات المتسلمة ٥٠ في المائة من المبالغ المتعهد بها.

حددت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد المبادئ التوجيهية لقضايا السياسات الرئيسية، مثل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والحضور الميداني، وقياس النتائج والأثر، وزيادة استقلالية مهمة التقييم، وعمليات التقييم الخارجي للصندوق. كما طلبت أن يتولى الصندوق وضع استراتيجية عن تنمية القطاع الخاص. وأوصت الهيئة أيضا بإعادة النظر في جوانب محددة من سياسة الصندوق الاستثمارية.

الحضور الميداني: تعزيز حضور الصندوق في البلدان التي يخدمها

لم يكن للصندوق أي تمثيل دائم له في الدول الأعضاء المقترضة على خلاف العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى.

وقد حددت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد افتقار الصندوق إلى الحضور الميداني باعتباره قيدا على قدرة الصندوق على ضمان تحقيق الأثر المنشود من أنشطته والقيام بدور تحفيزي وفعال على المستوى القطري. وبناء على ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى مواجهة هذا القيد، تم إجراء عدد من دراسات الحالة عن الحضور الميداني للصندوق في عام ٢٠٠٣. وتولت هذه الدراسات تقدير التدابير غير الرسمية التي سبق للصندوق اتخاذها لتوفير الدعم والحضور الميداني من خلال ترتيبات مختلفة. وقامت هيئة المشاورات باستعراض هذه الدراسات مع فريق عامل مختص بالحضور الميداني كان المجلس التنفيذي قد تولى تشكيله. وبناء على توصيات هذا الفريق خلص المجلس التنفيذي إلى أنه ينبغي للصندوق أن يكمل أنشطته الجارية الموجهة أساسا إلى تنفيذ المشروعات، بتعزيز مهامه المتعلقة بحوار السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعارف.

وقد رخص المجلس التنفيذي للصندوق بتنفيذ برنامج تجريبي للحضور الميداني اعتبارا من عام ٢٠٠٤ لاختبار النُهج الابتكارية المختلفة للحضور الميداني على مدى ثلاث سنوات. وسوف يتضمن البرنامج ١٥ مبادرة تقوم على أساس المبادئ التوجيهية والمعايير التي أقرها المجلس التنفيذي لاختيار البلدان المشاركة وتحديد خيارات الحضور الميداني للصندوق. وقد اشترك في المبادرات التي تمت صياغتها في عام ٢٠٠٣ عدد من المختصين، مثل المستشارين المعنيين بالسياسات القطرية والمختصين بتسهيل إجراءات تنفيذ البرامج في بلد واحد أو أكثر دعما للأنشطة الإقليمية والوطنية. وسيعمل الصندوق، في جميع الحالات، مع الخبراء الوطنيين والإقليميين كما سيركز على تعزيز القدرات القطرية.

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

وضع الصندوق نظاما لتخصيص الموارد على أساس الأداء من أجل تحسين قدرته على مطابقة تخصيص الموارد وحوار السياسات مع مدى انتشار الفقر وحدته ومع مستوى أداء السياسات والمؤسسات، لاسيما المتعلقة بالقطاع الريفي.

وعلى غرار المتبع في مؤسسات مالية دولية أخرى، سيطبق نظام الصندوق الإجراءات المعيارية بصورة غير متحيزة من أجل تقدير الظروف السائدة في البلدان المستفيدة ومدى ما تحققه من نجاح في وضع الأطر المناسبة للحد من الفقر بشكل مستدام. وسوف تؤخذ عمليات التقدير هذه في الاعتبار لدى تخصيص موارد الصندوق بغرض تحقيق أقصى أثر ممكن على الفقر الريفي. وتعبيرا عن المهمة الأساسية المنوطة بالصندوق، سيركز النظام بصورة خاصة على الإنجازات السياساتية والمؤسسية التي تؤثر بشكل مباشر في قدرة فقراء الريف على تحسين أحوالهم المعيشية في الميادين التي حددت كميادين حاسمة في الإطار الاستراتيجي للصندوق واستراتيجياته الإقليمية.

وتنفيذا للمهمة التي حددها مجلس المحافظين سيطبق هذا النظام مع بداية صياغة برنامج عمل الصندوق لعام ٢٠٠٥. وكان المجلس التنفيذي قد اعتمد المبادئ العامة للنظام في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. ويجري وضع الإجراءات التشغيلية لعمليات التقدير، وسيجري اختبارها على أساس انتقائي في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. ونظرا لأن النظام صمم بحيث يعمل وفقا للإجراءات القائمة، فسوف يبدأ تنفيذه في إطار المخصصات الإقليمية القائمة للموارد. وسوف يستعرض هذا النظام في عام ٢٠٠٥ للمضي قدما في تطويره وتطبيقه في إطار برنامج العمل لعام ٢٠٠٦.

قياس النتائج والأثر

سوف يوضع نظام شامل للقياس والإبلاغ عن نتائج وأثر المشروعات التي يدعمها الصندوق وذلك استجابة لتوصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد. وكخطوة أولى مهمة نحو تنفيذ هذا النظام، أقر المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول إطارا تفصيليا لنظام إدارة نتائج المشروعات الجديدة والجارية على السواء. ويشمل الإطار مجموعة من مؤشرات النتائج والأثر والفئات بغرض التوحيد. وسوف يبدأ استخدام هذه المؤشرات في عام ٢٠٠٤ باتباع نهج مرحلي مع مراعاة مراحل التنفيذ المختلفة للمشروعات الجارية.

الاستقلال المؤسسي لمكتب التقييم

أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق بأن يعزز الصندوق من فعالية مهمة التقييم، وأن يكون مكتب التقييم مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي ومستقلا عن إدارة الصندوق.

سياسة التقييم الجديدة في الصندوق

بناء على ما تقدم، وضع الصندوق سياسة جديدة للتقييم أقرها المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، أصبح مكتب التقييم مستقلا عن إدارة الصندوق بحيث يرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى تعزيز استقلالية مهمة التقييم، تضع هذه السياسة طائفة عريضة من مبادئ التقييم ذات الأهمية القصوى للصندوق، مثل المساءلة والشراكة والتعلم.

وتسهم استقلالية عملية التقييم في عمليات الصندوق لأنها تمثل منظورا غير متحيز لتقدير التقدم المحرز قياسا على مهمة الصندوق ودوره التحفيزي، كما تسهم في توفير المعلومات الارتجاعية لأغراض التعلم. والغرض الأساسي من ذلك هو تشجيع المساءلة والتعلم من أجل تحسين أداء عمليات الصندوق وسياساته. وتعتبر المساءلة خطوة أساسية في

عملية التعلم كما أنها إذا سارت بالتوازي مع إقامة الشراكات مع الأطراف التي يجري تقييمها، فإنها تؤدي إلى تعميق فهم الصندوق وشركائه لأسباب الفقر الريفي والحلول الممكنة لهذه المشكلة. وسيستفيد الصندوق من هذه المعرفة في وضع أدوات وسياسات أفضل لتمكين فقراء الريف من تعزيز أوضاعهم والتغلب على الفقر.

وفقا للسياسة الجديدة، ستسير مهمة التقييم في الصندوق وفق المبادئ المقبولة دوليا لتقييم المساعدات الإنمائية. ويأتي على رأس هذه المبادئ أن تكون عملية التقييم غير متحيزة ومستقلة عن عملية رسم السياسات وتقديم المساعدات وإدارتها. كما أن وضع ميزانية منفصلة لمهمة التقييم يمثل بعدا مهما أخر للاستقلالية.

وتحدد هذه السياسة أيضا الإجراءات التشغيلية والتدابير التنظيمية وغير ذلك من الترتيبات المطلوبة لضمان استقلالية مهمة التقييم وجعلها أكثر كفاءة. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٣ عين رئيس الصندوق مدير مكتب التقييم لمدة خمس سنوات بعد تصديق المجلس التنفيذي على ترشيحه.

وفيما يلي بعض الأحكام الرئيسية لهذه السياسة:

- يرفع مكتب التقييم تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي للصندوق.
- أسندت إلى مكتب التقييم المسؤولية الكاملة عن إعداد برامج عمله وميزانياته السنوية وعرضها على المجلس التنفيذي مع ميزانية الصندوق.
- فوض رئيس الصندوق مدير مكتب التقييم سلطة اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بموظفي مكتب التقييم وعملياته وخبرائه الاستشاريين.
- ستصدر تقارير التقييم بدون الحاجة إلى ترخيص رسمي من خارج مكتب التقييم.

ولضمان سلاسة تنفيذ سياسة التقييم، أجرى مكتب التقييم خلال السنة مناقشات مع الوحدات التنظيمية المختلفة في الصندوق، وعقد عددا من الترتيبات والإجراءات الداخلية الجديدة. ويرد ملخص هذه التدابير الجديدة في النشرة الصادرة عن رئيس الصندوق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣.

سياسة التمويل بالمنح

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق السياسة المعدلة للتمويل بالمنح، التي تضمنت أهدافا استراتيجية جديدة وطرائق لتخصيص المنح وإجراءات تنفيذية متطورة. وفي إطار هذه السياسة الجديدة، ستكون الأهداف (المستمدة من الإطار الاستراتيجي للصندوق) والأثر المتوقع هما العاملان اللذان يوجهان عملية تخصيص المنح. ويجوز أن تكون اقتراحات المنح ذات طابع قطري أو إقليمي أو دولي محدد حسب طبيعة الابتكار والأثر المستهدفين.

ولبرنامج المنح هدفان استراتيجيان يمثلان المجالات ذات الأولوية التي توجه إليها موارد المنح العادية للصندوق:

- تشجيع البحوث المناصرة للفقراء عن النّهج الابتكارية المجتمعية والخيارات التكنولوجية المتاحة لتعزيز الأثر الميداني للأنشطة
- بناء قدرات المؤسسات الشريكة المناصرة للفقراء، بما في ذلك الهيئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية

ستظل البحوث الزراعية التي تعود بالفائدة على الفقراء عنصرا بارزا في تقديم المنح، وذلك تأسيسا على النجاح الذي حققته استثمارات الصندوق السابقة في هذا المجال. وسوف يوجه الدعم لتوسيع نطاق الجهات القائمة بالبحوث وتحقيق اللامركزية فيها. ومن شأن ذلك أن يمكن المجتمعات المحلية للفقراء من إقامة شراكات مع الباحثين من المؤسسات العلمية الرسمية والاستفادة من ابتكارات المزارعين ونظم المعرفة المحلية والعلوم غير الرسمية في إطار برامج البحوث التشاركية.

وسيعمل برنامج المنح على توسيع نطاق أثر أنشطة الصندوق من خلال الترويج للتكرار والتوسع في تطبيق النّهج الناجحة في الحد من الفقر الريفي. ومن المستهدف تحقيق ذلك من خلال:

- دعم الأسلوب التشاركي لرصد وتقييم النهج الناجحة من أجل تعميق النظرات الثاقبة واستيعاب الدروس المستفادة
- تعميم ذلك على القائمين بالتنمية
- تحسين بناء الشراكة تعزيزا للأسلوب التشاركي في مجال التصميم والتنفيذ وتقدير النتائج التي تحققها برامج الصندوق في مجال القروض والمنح.

سوف يزداد تأثير الصندوق على الحد من الفقر وذلك من خلال:

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات القطرية على مستوى الاستثمارات الميدانية ومستوى السياسات، لاسيما المؤسسات التي تقدم المساعدات مباشرة إلى فقراء الريف
- تقديم الدعم للاتصالات والتعلم بين أصحاب المصلحة والعاملين في مجال التنمية الريفية والشبكات ذات الصلة
- دعم مناصرة فقراء الريف على الصعيدين الوطني والدولي

تم اقتراح طريقتين منفصلتين لتقديم المنح على المستويين العالمي والإقليمي وتقديم المنح المحددة قطريا. إذ ستحصل الأنشطة الإقليمية والعالمية على ٥٠ في المائة من المنح، وستحصل الأنشطة القطرية على الخمسين في المائة الأخرى. وسوف يتم الربط المباشر بين الأنشطة المؤهلة للحصول على المنح المحددة قطريا وبين الاستراتيجية القطرية على النحو الذي تعبر عنه وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، كما أن هذه الأنشطة ستدعم وتكمل حافظة قروض الصندوق. وسوف تخصص المنح في سياق النظام الجديد لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيتم التركيز على تطوير النّهج الابتكارية في تناول القضايا التقنية والمؤسسية التي تواجه فقراء الريف، لاسيما في مجالات مثل التمويل الريفي وروابط السوق ورسم سياسات مناصرة للفقراء.

القطاع الخاص

يتحرى الصندوق سبل تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص. واستجابة لطلب هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد يقوم الصندوق بوضع استراتيجية لإشراك القطاع الخاص بصورة أكبر في برامجه. وتولى الصندوق تحليل تجربته في إقامة الشراكات مع القطاعين العام والخاص من خلال:

- إعداد مسح للسياسات والممارسات الجيدة في أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية

- إجراء استعراض لتجربة الصندوق الأخيرة في التنفيذ المباشر للشراكات مع القطاع الخاص
- عقد حلقة عمل لاستعراض الفكر السائد في الصندوق فيما يتعلق بالاشتراك مع القطاع الخاص في أنشطة التنمية وقد حضر الحلقة موظفون من الصندوق والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلون عن القطاع الخاص
- وضع مشروع إطار للمبادئ التي تقوم عليها الشراكات بين الصندوق والقطاعين العام والخاص، بما يتفق والإطار الاستراتيجي، والمبادئ المطبقة في الأمم المتحدة. والممارسات المعيارية للمؤسسات المالية الدولية
- تحديد المعايير التي تضمن اختيار الشركاء المناسبين من القطاع الخاص

استعراض سياسة الصندوق الاستثمارية

أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق باستعراض سياسة الصندوق الاستثمارية في عام ٢٠٠٣، بسبب ارتباط ذلك بتأمين الاستثمارات وإدارة الأصول والخصوم ورفع التقارير عنها إلى المجلس التنفيذي، وذلك بغرض مطابقة هذه السياسة مع المعايير والمبادئ المستخدمة في المؤسسات التي تقدم القروض للأغراض الإنمائية.

وضمانا لتحقيق الموضوعية والكفاءة المطلوبة قسمت مهام الاستعراض إلى ثلاثة مجالات هي:

- استعراض تأمين الاستثمارات بغرض تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في مجال الاستثمار مع ما يرتبط بذلك من مخاطر تواجه عمليات الاستثمار، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بجهة الإيداع
- استعراض إطار إدارة الأصول والخصوم الصندوق الذي يتولى توجيه إدارة المخاطر المالية من خلال الجمع المناسب بين الأصول والخصوم في الموازنة بغرض تحقيق الأهداف المالية للصندوق في الحفاظ على قيمة رأسماله وزيادة عائد الاستثمارات مع الحد من تقلب العائد وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى
- رفع التقارير الدورية عن الاستثمارات إلى المجلس التنفيذي

حدد استعراض تأمين الاستثمارات، الذي أجرته شركة استشارية خارجية، الفرص الرئيسية المتاحة لتحسين أساليب الرقابة العامة، وأثنى الاستعراض على التدابير التي اتخذها الصندوق مؤخرا لتحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وقد خلص استعراض إدارة الأصول والخصوم إلى أن من شأن إنشاء فريق مستقل يتولى إدارة الأصول والخصوم ورفع التقارير إلى خزانة الصندوق أن يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية الإدارة في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، أوضح الاستعراض أنه يمكن للصندوق أن يظل في حدود المخاطر المقبولة حتى مع انخفاض مستوى السيولة، وأوصى التحليل التقني بتعديل تعريف "الموارد المتاحة لعقد الالتزامات".

التقييم الخارجي المستقل

في فبراير/شباط ٢٠٠٣ صادق مجلس المحافظين على توصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد بإجراء تقييم خارجي مستقل للصندوق للاسترشاد به في عملية التجديد السابع للموارد. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٣، أسند المجلس التنفيذي المسؤولية إلى مكتب التقييم في الإشراف على إعداد التقييم الخارجي المستقل بالنيابة عنه، على أن يكون مسؤولا أمامه. وفي ٢٠٠٣ قام المكتب بالأتي:

- وضع اختصاصات التقييم الخارجي التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية للتقييم الخارجي المستقل
- وضع اقتراح بالميزانية التفصيلية التي اعتمدها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣
- تنظيم عملية للمناقصات التنافسية الدولية لاختيار مقدم خدمات لكي يتولى إعداد التقييم الخارجي، وقد تم تعيين الشركة المحدودة للمعلومات والتدريب والتنمية، ومقرها المملكة المتحدة، للقيام بالمهمة
- إنشاء فريق استشاري مستقل رفيع المستوى لتقديم التوجيهات والمشورة إلى مكتب التقييم في المراحل الحاسمة من عملية التقييم المؤسسي الهامة هذه
- عرض تقريرين على المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في العمليات المذكورة أعلاه

وأبرمت الشركة المحدودة للمعلومات والتدريب والتنمية اتفاقا مع الصندوق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وبدأت في تنفيذ المرحلة الاستهلالية للتقييم. ويتوقع الصندوق أن تنتهي عملية التقييم بشكل أساسي بنهاية عام ٢٠٠٤.

برنامج التغيير الاستراتيجي

ينفذ الصندوق برنامجا للتغيير الاستراتيجي بغرض تبسيط العملية الإدارية وإلغاء العمل اليدوي حيثما أمكن ذلك. وسوف يدعم هذا الجهد باستخدام برنامج تجاري متكامل هو PeopleSoft.

وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ وتحقق تقدم في عدد من المجالات خلال عام ٢٠٠٣. ومن أبرز ما تحقق ما يلي:

- في أبريل/نيسان بدأ تنفيذ نماذج PeopleSoft والعمليات المصاحبة له في عمليات المحاسبة والتوريد
- في يوليو/تموز بدأ تنفيذ نظم إدارة عمليات السفر ونفقاته وإدارة المساهمات

وتم استخلاص عدد من الدروس من هاتين العمليتين اللتين بدأ تنفيذهما في أبريل/نيسان ويوليو/تموز، وكان أول هذه الدروس هو ضرورة تمديد الوقت المطلوب لتنفيذ البرنامج تيسيرا لاستيعاب التغييرات. وبناء على ذلك أعيد احتساب الوقت المطلوب بغرض الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٤.

أعلن نفاذ مفعول

التجديد السادس لموارد

الصندوق في ديسمبر/كانون

الأول ٢٠٠٣

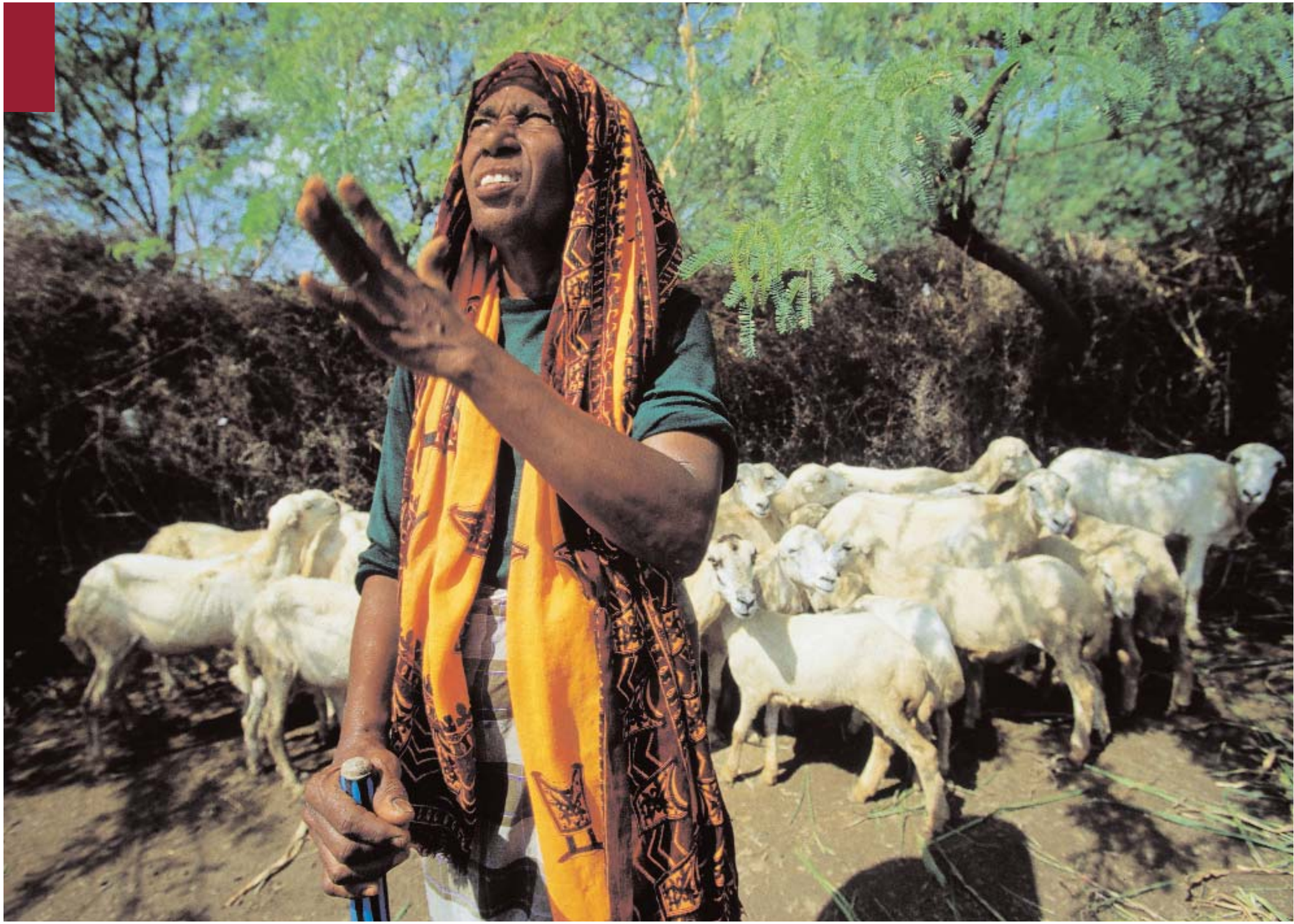

© IFAD, Gerd Ludwig, 2002

عندما أنشئ الصندوق، تلقى مساهمات أولية من الدول الأعضاء لتقديمها كقروض بشروط تيسيرية للغاية إلى البلدان الأعضاء. وتتولى الدول الأعضاء تجديد موارد الصندوق طوعيا كل ثلاث سنوات بناء على مشاورات تعقد بين ممثلي هذه الدول وإدارة الصندوق. ويحصل الصندوق على موارد إضافية كعائد من الاستثمارات وسداد أصول القروض وفوائدها. فضلا عن ذلك، تقدم بعض البلدان المانحة أموالا تكميلية على النحو الوارد فيما بعد في هذا القسم.

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، أعلن عن نفاذ مفعول التجديد السادس لموارد الصندوق عندما تسلمت إدارة الصندوق وثائق مساهمات تعادل ٥٠ في المائة من قيمة التعهدات (انظر القسم الخاص بمبادرات تجديد الموارد).

تمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تهدف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيف عبء الدين الخارجي الواقع على أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية. وعندما اقترحت الدول الأعضاء هذه المبادرة، ووافقت عليها حكومات مختلف دول العالم في عام ١٩٩٦، كانت تمثل خطوة مهمة نحو وضع تخفيف الديون داخل إطار عام للحد من الفقر. ويتولى البنك الدولي إدارة هذه المبادرة.

والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو الوصول بديون البلد الفقير إلى مستوى يمكن لهذا البلد أن يتحمله، بشرط أن يكون أداء السياسات مرضيا حتى لا تتعرض جهود التصحيح الهيكلي إلى المخاطر بسبب استمرار ثقل الديون وأعباء رسوم خدمتها.

ويتولى الصندوق تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة وتخصيصها لتغطية تكاليف المبادرة، وذلك للحد من تأثير مشاركة الصندوق في هذه المبادرة على موارده التي يخصصها لتمويل القروض والمنح الجديدة. وكما يتبين من الجدول ٢، فإن الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها، أو تلك التي تم التعهد بها أو مازالت قيد النظر من جانب الجهات المانحة، تبلغ نحو ٦٦,٦ مليون دولار أمريكي، أي ١٤,١٪ من مجموع التكاليف التي يتحملها الصندوق في مبادرة الديون (دون حساب التضخم)، والتي تصل إلى ٤٧١ مليون دولار أمريكي.

الجدول ٢
مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: المساهمات التي تم تسلمها من الجهات المانحة أو تم التعهد بها أو لا تزال قيد النظر من جانب الجهات المانحة[أ]

الجهات المانحة	المبلغ بالدولار الأمريكي
بلجيكا	٢ ٧١٣ ٠٨٦
فنلندا	٢ ٥٢٢ ٧٠١
ألمانيا	٦ ٩٨٨ ٩٢١
أيسلندا	٢٥٠ ٠٠٠
إيطاليا	٤ ٦٩٢ ٢٢٤
لوكسمبورغ	٧٧٨ ٢٣٩
هولندا	١٢ ٣١١ ٧٣٧
النرويج	٥ ٩١١ ٦٩٣
السويد	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
سويسرا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المفوضية الأوروبية	١٠ ٤٦٠ ١٢٩
المجموع	**٦٦ ٦٢٨ ٧٣٠**

أ تصرف الموارد المتعهد بها على أقساط على امتداد فترة زمنية محددة، ولذا فإن القيمة المذكورة بالدولارات الأمريكية تختلف عن المبالغ المتعهد بها بسبب تقلبات أسعار الصرف.

الأموال التكميلية

يتولى الصندوق إدارة قرابة ٢٩ مليون دولار أمريكي من الأموال التكميلية وذلك بموجب اتفاقيات شراكة ثنائية مع البلدان المانحة. والأموال التكميلية هي أموال تضاف إلى تلك التي تساهم بها الدول الأعضاء في تجديد الموارد العادية للصندوق التي يستخدمها في تمويل القروض والمنح. وتستخدم هذه الأموال التكميلية في دعم وتعزيز الأنشطة التي تنفذ في إطار برنامج عمليات الصندوق.

وتتألف الأموال التكميلية من الفئات الأربع التالية:

- المشاركة في تمويل المنح دعما للمشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق بالمنح أو القروض
- الأموال المقدمة لإجراء الدراسات القطاعية والمواضيعية
- الأموال المقدمة للمساعدات التقنية من أجل تصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها وتقييمها
- الأموال المقدمة لأنشطة أخرى، مثل حلقات العمل الدولية أو المؤتمرات الإقليمية

ويحتفظ الصندوق أيضا بموارد تكميلية في حساب أموال أمانة البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وبرنامج الموظفين الفنيين المساعدين.

وقد تلقى الصندوق في عام ٢٠٠٣ أكثر من ١٣,٠ مليون دولار أمريكي كموارد تكميلية جديدة من كندا وفنلندا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

فقد ساهمت إيطاليا بمبلغ ٢,٥ مليون يورو (٢,٨ مليون دولار أمريكي) لتمويل منح مخصصة لإجراء الدراسات المواضيعية والمساعدة التقنية، ومبلغ ٣,٠ مليون يورو (٣,٦ مليون دولار أمريكي) لأنشطة الصندوق في البلقان، و٢,٠ مليون يورو (٢,٥ مليون دولار أمريكي) للبرنامج المشترك بين الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي تشارك فيه عدة جهات مانحة من أجل استئصال الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدمت كندا ٢٥٠ ٠٠٠ دولار كندي (١٧٦ ١٧٢ دولارا أمريكيا) كقسط ثان لتوفير خبرة استشارية لوضع عمليات وأدوات على مستوى الصندوق من أجل تحديد أولوياته الاستراتيجية بصورة أكثر دقة. وقدمت فنلندا ٣٥٠ ٠٠٠ يورو (٦٢٢ ٣٩٧ دولارا أمريكيا) كمساهمة في اتفاقية جديدة للشراكة من أجل إجراء دراسات مواضيعية. وقد استخدم جزء من هذا المبلغ للمساهمة في تمويل شريط سينمائي وثائقي بعنوان مازال الأطفال هنا وهو شريط عن السكان الأصليين في شمال شرق الهند من إنتاج نيرا ناير وإخراج ستافورد دينار. كما استخدم جزء من المبلغ الذي قدمته اليابان لوضع مبادرات تتعلق بالمرأة وقدره ١٥١ ٣٧٣ دولارا أمريكيا، في تمويل هذا الشريط. وقدمت البرتغال ٢٥٠ ٠٠٠ يورو (٣٢٦ ٢٦٦ دولارا أمريكيا) لتمويل أنشطة في كاب فيردي، وغينيا بيساو، وساوتومي وبرنشيبي أساسا، بالإضافة إلى مساهمتها بإعارة موظف برامج ليتولى إدارة الأعمال المتعلقة بمرفق البيئة العالمي، ويساعد هذا المرفق البلدان النامية على تمويل المشروعات والبرامج التي تحمي البيئة العالمية.

وقدمت السويد ستة ملايين كرون سويدي (١٦٦ ٧١٢ دولارا أمريكيا) للمساعدة في تمويل برنامج التغيير الاستراتيجي في الصندوق، وهو البرنامج الذي يسعى إلى تبسيط العمليات الإدارية في الصندوق ليصبح أكثر كفاءة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وساهمت سويسرا بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري (٨٣٨ ٣٣٧ دولارا أمريكيا) لتمويل الشراكة المعنية بفعالية التنمية من خلال التقييم. والأهداف من هذه الشراكة هي:

- تبادل الخبرات والمعارف المستمدة من عمليات تقييم مختارة، من أجل تعميق فهم الطرفين للموضوعات ذات الاهتمام المشترك
- المساهمة في مواصلة تطوير منهجية للتقييم تستفيد منها المنظمتان في تحسين وضع تقديرات لنتائج وأثر جهودهما في مجال التنمية

وقد ساهمت هولندا بمبلغ ٧٨٠ ٤٥٣ يورو (٩٨٨ ٤٨١ دولارا أمريكيا) كقسط ثانٍ بموجب الاتفاقية المعقودة في عام ٢٠٠١ لتمويل خدمات استشارية متنوعة. وساهمت المملكة المتحدة بمبلغ إضافي قيمته ٥١٥ ٠٠٠ جنيه استرليني (١٤٠ ٨١٥ دولارا أمريكيا) لدعم المبادرات الخاصة بحساب أموال الأمانة التكميلي لسبل العيش المستدامة والتعلم والتشخيص. كما ساهمت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني (٤٤٠ ٦٨٩ دولارا أمريكيا) في مبادرة إدماج الابتكارات في أنشطة الصندوق.

وساهمت ألمانيا بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ يورو (مليون دولار أمريكي) كقسط ثان في برنامجين هما:

- تخفيف أثر مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز على سكان الريف في أفريقيا الشرقية والجنوبية
- إدراج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية في أوروبا الشرقية والوسطى: نهج موجه للمجتمع المحلي

وساهمت لكسمبرغ بمبلغ ٥٠٠ ٤٦٧ يورو (٥٠٢ ٥٧٧ دولار أمريكي) في تمويل ائتمانات إضافية لدعم عنصر خدمات التمويل الريفي في مشروع دعم مبادرات المجتمعات المحلية في اودومكساي بجمورية لاوس. كما ساهمت لكسمبرغ بمبلغ آخر قدره ٦٠ ٠٠٠ يورو (١١٨ ٧٤ دولارا أمريكيا).

وقد ساهمت بلجيكا بمبلغ ٦٩٠ ٨٧ دولارا أمريكيا، والنرويج بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، والدانمرك بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في تكاليف إعداد التقييم الخارجي المستقل للصندوق.

هناك حاجة لبيئة سياساتية داعمة لتعزيز التنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر

© IFAD, Alexandra Boulat, 2002

حدد الصندوق والهيئتان الرئاسيتان تطوير السياسات والحوار بشأنها، محليا ودوليا على السواء، بأنه مهم لتعزيز الأثر التحفيزي لعمل الصندوق خارج نطاق عملياته الميدانية. ويلزم تهيئة بيئة سياساتية مواتية للتمكين من الحد من الفقر الريفي ولتعزيز التنمية الريفية المستدامة. ويقوم الصندوق بتدعيم تأثيره على الحوار الدولي الدائر حول السياسات عن طريق المشاركة بمزيد من الفعالية في العمليات المشتركة بين الوكالات وغيرها من مجالات الحوار وصنع القرار.

تطوير السياسات

يعتمد الصندوق في وضع السياسة العامة إلى خبرته العملية والدروس المستفادة بشأن الواقع الملموس لفقراء الريف وسبل عيشهم. وتستمد توجيهات المبادئ من الإطار الاستراتيجي، مع التركيز على دور الصندوق في حفز توسيع الأثر على الفقر الريفي خارج حدود العمليات القطرية وتعظيم مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أنشأ الصندوق شعبة جديدة للسياسات في عام ٢٠٠٣ كجزء من دائرة الشؤون الخارجية لتنسيق العمل في مجال السياسات على المستوى المؤسسي. وتمثل شعبة السياسات مركز تنسيق الأنشطة المرتبطة بالسياسات وتسهيل عمليات السياسات.

وأول مبادرة رئيسية لشعبة السياسات هو منتدى السياسات الذي يمثل إدارة جديدة مهمة لوضع السياسات، وسيبدأ تنفيذه في مطلع عام ٢٠٠٤. وهذا المنتدى الذي يضم موظفي الإدارة العليا والموظفين من المنظمة بأسرها سيعمل كهيئة مركزية لمناقشة وضع سياسات الصندوق بشأن الفقر الريفي وتوجيه هذه السياسات واعتمادها.

وفي عام ٢٠٠٣، استمر العمل في وضع واعتماد سياسات جديدة لتوجيه عمل الصندوق.

سياسة التمويل الريفي

في عام ٢٠٠٣، انتهى الصندوق من تنفيذ توصيات استعراض التمويل الريفي الذي أجراه النظراء في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ للعمليات والنظم الداخلية المستخدمة في التمويل الصغير. وقام الصندوق بوضع بيان رؤيته واستراتيجيته بشأن تطبيق نهج جديد في التمويل الريفي والتمويل الصغير، وأعد مشروع وثيقة بشأن تقدير أثر أنشطة التمويل الريفي. كما قام الصندوق بتحديد أساليب الإبلاغ عن مؤشرات الأداء عن طريق تبادل المعلومات عن التمويل الصغير عبر الموقع الشبكي، وتعزيز القدرة على الرصد في الميدان، وتقوية القدرة التقنية في ميدان التمويل الصغير في الصندوق وبين شركائه.

سياسة المشروعات الريفية

توفر وثيقة سياسة المشروعات الريفية التي اعتمدت في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ توجيهات بشأن تنفيذ برامج المشروعات الريفية والأنشطة المرتبطة بها. وتركز الوثيقة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كوسيلة لتنويع الدخل وإيجاد فرص للعمل وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية، مع التشديد على نساء الريف والشباب والمعدمين. وتبين الوثيقة إمكانات تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للحد من الفقر، وتوجز انجازات الصندوق في هذا المضمار، وتحلل المسائل الأساسية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات المالية وغير المالية وتطوير المهارات، والروابط بين الأسواق، ودعم البيئات المؤسساتية.

خطة العمل المعنية بالتمايز بين الجنسين للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق في أبريل/نيسان خطة عمل لتعميم مراعاة منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق. واستنادا إلى أفضل الممارسات، تبين الخطة بالتفصيل ٢٥ إجراءً باستخدام المؤشرات المحددة زمنيا والقابلة للقياس لرصد التقدم الذي يمكن إحرازه في استخدام الموارد القائمة.

حوار السياسات

يحدد الإطار الاستراتيجي للصندوق ٢٠٠٢–٢٠٠٦، حوار السياسات بأنه جزء مهم من عمل المنظمة. وطالما اشترك مدراء البرامج القطرية في حوار السياسات وسعوا إلى التأثير عليها من أجل تهيئة بيئة يمكن فيها تحسين أداء المشروعات. على أن الصندوق يعتقد الآن أن بإمكانه، بل وينبغي عليه، أن يعمل على إحداث التغيير المطلوب في السياسات لتمكين فقراء الريف عموما من التغلب على الفقر خارج سياق المشروعات. وسوف يتركز الاهتمام على المجالات الرئيسية لسبل معيشتهم.

ويتطلب ذلك من الصندوق تكريس مزيد من الجهد لتطوير السياسات. كذلك فهو يتطلب تغييرات في وضع البرامج وتنفيذها، وذلك جزئيا نتيجة لاضطلاع الصندوق بدور أكبر في البرامج القطاعية الرامية إلى تحقيق أهداف رئيسية في تطوير السياسات والمؤسسات.

وأهم السياسات لفقراء الريف هي في كثير من الأحيان، السياسات التي تنتهجها حكوماتهم؛ وأهم حوار للسياسات هو ما يدور على المستوى المحلي. وسوف يشارك موظفو الصندوق، وبخاصة الموظفون المشاركون في برنامج الحضور الميداني، بانتظام في حوار السياسات. على أن التشديد الاستراتيجي للمنظمة ينصب على تقديم الدعم محليا، وبخاصة إلى منظمات فقراء الريف حتى يتسنى لها أن تمثل مصالح فقراء الريف بمزيد من الاتساق والفعالية.

ويشترك الصندوق بدور متزايد في حوار السياسات الدائر حول المسائل البالغة الأهمية التي تمس قدرة الفقراء على النهوض بسبل معيشتهم، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، والوصول إلى التكنولوجيات والأسواق والخدمات المالية. ويتمثل جزء من الدور المتطور الذي يضطلع به مدراء البرامج القطرية في الصندوق في التعرف على المنتديات ذات الصلة والمساهمة فيها. ويعد ذلك جزءا من نهج يركز على نجاح فرادى المشروعات داخل الإطار الأوسع.

ويجري حاليا إجراء استعراض استراتيجي لنهج الصندوق في وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وسوف يساعد هذا الاستعراض الصندوق على مواءمة برامجه القطرية بالتدريج مع وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. وسيساعد ذلك أيضا على زيادة تأثير الصندوق على العمليات والمداولات الوطنية والإقليمية والدولية الدائرة بشأن السياسات.

وفي السنوات الأخيرة، باتت وثائق استراتيجيات الحد من الفقر تمثل الأداة الاستراتيجية والتنفيذية الرئيسية للوصول بحوار السياسات إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أنها أصبحت تشكل الأساس القياسي الذي يستند إليه تقديم المساعدات الإنمائية إلى أشد البلدان فقرا وإلى طائفة أعرض من البلدان النامية في الآونة الأخيرة.

وتحدد البلدان التي تضع وثائق استراتيجيات الحد من الفقر أهدافها الخاصة بها المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتصيغ بعدئذ السياسات والبرامج التي يلزم تطبيقها من أجل تحقيق تلك الأهداف. ومعظم البلدان التي تقوم الآن بوضع وثائق استراتيجيات الحد من الفقر تتلقى حاليا قروضا من الصندوق. ومن المتوقع، في إطار استراتيجية الحد من الفقر، تزايد الاعتماد على دعم البرامج والميزانية (القروض والمنح) وحدوث تغييرات جذرية في طريقة تحديد المشروعات، وتقديرها، وتمويلها، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها.

وانتهى الصندوق من استعراض دوره في وضع وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وسوف تجرى استعراضات مماثلة في الأقاليم الأربعة الأخرى أثناء عام ٢٠٠٤. ويقوم الصندوق بتحليل مختلف خيارات الاستراتيجية، والسياسات، والبرامج، والمشروعات لتحسين استجابته للطلبات الجديدة على الدعم في تصميم وتنفيذ وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. كما يبحث الصندوق طرق تعزيز التعاون والمواءمة مع المؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة، والوكالات الثنائية التي تقدم الدعم بشكل منسق إلى عملية وثائق استراتيجيات الحد من الفقر.

الشراكات

المنتدى العالمي للبحوث الزراعية

في عام ١٩٩٦، قام الصندوق، باعتباره الوكالة الرائدة، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والوكالات الشريكة الأخرى، بإنشاء المنتدى العالمي للبحوث الزراعية لإقامة شراكات وتحالفات استراتيجية فعالة من الناحية التكاليفية للحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وصون وإدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. ويجمع هذا المنتدى العالمي أصحاب المصلحة المعنيين بالبحوث الزراعية العالمية من سبع دوائر رئيسية، هي:

- نظم البحوث الزراعية الوطنية في البلدان النامية
- الجامعات ومؤسسات البحوث المتقدمة
- المنظمات غير الحكومية
- منظمات المزارعين
- منظمات القطاع الخاص
- مراكز البحوث الزراعية الدولية
- الجهات المانحة.

وفي عام ٢٠٠٣، قام الصندوق، بوصفه رئيسا للمجموعة المساندة للمنتدى العالمي للبحوث الزراعية، بتعبئة الدعم من مجتمع المانحين الدولي لأعمال المنتدى باعتباره أداة عالمية لتيسير الشراكات من أجل البحوث المبتكرة. وإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق دوره في تعزيز التحول في البحوث الزراعية نحو البحوث التي تتسم بالشمول وبكثافة استخدام المعرفة وتستفيد من نظم المعارف المحلية ويمكن لصغار وفقراء المزارعين الوصول إليها. ومازال برنامج منح البحوث يستفيد من الفرص التي يحققها التقدم العلمي وينتفع من الترتيبات المؤسسية المتغيرة في البحوث الزراعية.

الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

يضطلع الصندوق أيضا بدور مهم في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهي شبكة علمية تعمل لتعزيز الأمن الغذائي، واستئصال الفقر، والترويج لإدارة سليمة للموارد الطبيعية في كافة أنحاء العالم النامي. ويشارك الصندوق في رعاية الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، جنبا إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ويقوم بدور نائب رئيس لجنتها المالية. ويدعم الصندوق البحوث المبتكرة التي يشارك فيها العديد من المعنيين من خلال برامج التحدي التي تتولى إجراءها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

وترمي هذه البرامج إلى تحقيق التآزر على مستوى النظام بأسره والتشجيع على إقامة مجموعة كبيرة من الشراكات الخارجية، عن طريق تيسير تبادل المعلومات بين أصحاب الشأن وبين الأقاليم، وعن طريق تشجيع الشركاء الجدد على المشاركة في معالجة المسائل ذات الأهمية العالمية. ويعمل

الصندوق مع الشركاء على مساعدة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في جهودها الرامية إلى تحسين أهميتها وكفاءتها وفعاليتها.

البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣، واستجابة للقلق العام الذي ساد في بلجيكا إزاء العدد الهائل لحالات الوفاة الناجمة عن موجة الجفاف التي اجتاحت إثيوبيا وأفريقيا جنوبي الصحراء، أنشأت الحكومة البلجيكية الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة لمكافحة الجوع والحرمان في الإقليم.

ويعاني سكان الريف في كثير من الأحيان من الفقر الشديد الذي يحول بينهم وبين الانتفاع من مشروعات التنمية. وقد أنشئ البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة لتحسين صحة فقراء الريف حتى يتسنى لهم الاستفادة بشكل أفضل من البرامج الرامية لزيادة الأمن الغذائي الأسري وتحسين دخلهم. ويستضيف الصندوق هذا البرنامج المشترك.

والمرحلة الثانية للبرنامج المشترك، والتي تمتد من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١، تكمل وتعزز دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتنمية المؤسسية، والزراعية، والاقتصادية من خلال استثماراته الاجتماعية في مجال الرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والإصحاح، وشبكات المياه المنزلية، وبناء القدرات. وحتى تاريخه، قدم البرنامج المشترك ١٣٣,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٣٦ مشروعا في أنغولا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومالي، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ورواندا، وشمال غرب الصومال (صوماليلاند)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا.

وأثناء عام ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة البلجيكية تمويلا مشتركا من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بواقع ٣,٨ مليون يورو لمشروع تنشيط المبادرات المحلية للتنمية في آغوي في النيجر، وتمويلاً بما يعادل ١,٦ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثالثة من برنامج تطوير الصندوق الاستئماني للمرأة الكينية للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧.

ويشمل مشروع النيجر الذي يستفيد من المعارف، والابتكارات، والقدرات المحلية أنشطة للرعاية الصحية الأولية في المجتمع المحلي بتمويل من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز الأثر والتنفيذ والتعلم من خلال إقامة شراكة لوضع وتنفيذ المشروعات. وهناك مشروع آخر، وهو المشروع المستهدف المشترك بين الجامعات، الذي سيوطد العلاقات بين البحوث الجامعية وبرامج التعليم والعمليات الإنمائية لمشروع تنشيط المبادرات المحلية للتنمية في آغوي، وبخاصة عن طريق تدعيم التآزر بين المعارف العلمية والمحلية.

ويتمثل الهدف العام للمرحلة الثالثة لبرنامج تطوير الصندوق الاستئماني للمرأة الكينية في تعزيز المركز الاقتصادي والاجتماعي للمرأة التي تعاني من انخفاض الدخل عن طريق مساعدتها على الاشتراك في الأعمال التي تتوفر لها مقومات الاستمرار وعن طريق توفير الخدمات المالية وغيرها من الخدمات المستدامة. والبرنامج الذي تسانده منح الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في مرحلتيه الأولى والثانية، يتمتع حاليا بالاكتفاء الذاتي من الناحية التشغيلية. على أن استمرار توسيع خدماته وحافظته بين النساء الكينيات الفقيرات يتطلب مزيدا من الدعم من الجهات المانحة.

التقييم والاستعراض

شمل برنامج التقييم الذي نفذ في عام ٢٠٠٣ للبرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة تقييم إنجاز مشروع تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية من إريتريا، وهو أول استثمار مشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في ذلك القطر. وتناول التقييم أثر المشروع على إنتاج الحيازات الصغيرة والرخاء الذي يحققه للفقراء في مقاطعتي شيب ووادي لابكا، بفضل استثمارات المشروع لتحسين السيطرة على المياه،

وشبكات المياه المنزلية، والخدمات الزراعية، وتوريد المدخلات، وإنشاء الطرق، وقيام المنتفعين النهائيين بإدارة نظام الري بالغمر الذي يحول المياه من الأنهار إلى الحقول بطريقة الغمر السريع. وخلص التقييم إلى أن المشروع ركز في سنواته الأولى بشكل أساسي على الجوانب الهندسية المادية بسبب الصدمات الكبرى وقلة موارد الإدارة المتاحة للمشروع. وفي السنتين الماضيتين فقط، تم وضع استراتيجية لنقل إدارة الري وأدخلت تحسينات كبيرة على عنصر المشروع الخاص بالإنتاج الزراعي والحيواني. ومازال عنصر إمدادات مياه الشرب في مرحلة التصميم، بينما أنشئ الطريق بمبادرة من الحكومة الإريترية. وتتمثل أهم فوائد الري بالغمر في توفير كثير من الوقت للمزارعين ووقف تدهور البيئة. ويُتوقع نشر نتائج التقييم في مارس/آذار ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٣، أُجريَ استعراض منتصف المدة لبرنامج مساندة التنمية على مستوى الأقسام في أوغندا الذي اشترك في تمويله الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وكان الغرض من تصميم البرنامج هو تخفيف وطأة الفقر. وركز البرنامج على تحسين الأمن الغذائي والحالة الصحية والتغذوية وعلى زيادة الدخل الأسري والريفي، وركز كذلك على زيادة مشاركة المزارعين في الاستغلال التجاري للاقتصاد الريفي. وخلص الاستعراض إلى أن الأداء العام للبرنامج كان مرضيا بشكل عام. وعلى الرغم من قلة توفر بيانات الرصد الموثوقة، والتي اقترحت إجراءات تصحيحية ملائمة بشأنها، تشير الأدلة إلى أن الاستثمارات تحقق أثرا ايجابيا ومتزايدا على الفقر الريفي. ومثال ذلك، أن الوحدات الصحية التي يوفرها البرنامج تخدم حاليا ٨٠ ٠٠٠ من فقراء الريف وسوف تصل إلى عدد إضافي من الفقراء يقدر بنحو ٥٧ ٠٠٠ شخص عندما يبدأ تشغيل الوحدات الجديدة المقررة.

تصميم البرنامج - جمهورية الكونغو الديموقراطية

في عام ٢٠٠٣، بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في تصميم برنامج الإنعاش الزراعي في المقاطعة الاستوائية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر المدقع في منطقتي بومبا ومبانداكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يتركز الاهتمام على الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للسكان في المناطق التي تضررت مؤخرا من النزاع. ويستند هذا البرنامج، الذي سيركز على خدمات الرعاية الصحية الأولية واستعادة قدرة الأسر الزراعية على الإنتاج إلى وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة لهذا القطر. وتم الشروع في تصميم البرنامج عقب تسوية المتأخرات. وسوف يعرض على المجلس التنفيذي للصندوق للنظر فيه في أبريل/نيسان ٢٠٠٤.

تدخلات الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في مناطق ما بعد النزاع

على مدى العقد الفائت، نجح البرنامج المشترك في التدخل في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. وتقاسم الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة هذه التجربة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمشاركين الآخرين في المشاورات الخاصة بمنع النزاع وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع التي عقدت في روما في الفترة من ٦ إلى ٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٣. ومن المقرر أن تنشر في مطلع عام ٢٠٠٤ المساهمة التي أعدت للمشاورات، وهي المساهمة المشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في النهوض من النزاع. وتستعرض هذه المساهمة المشروعات في ستة بلدان تعاني من المستويات المتطرفة للإجهاد الناجم عن النزاع، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. وسوف يستفاد من الدروس المستخلصة من هذا الاستعراض في وضع المشروعات والبرامج المقبلة وسيستخدمها الصندوق في صياغة وثيقته المقبلة بشأن استراتيجية ما بعد النزاع.

الشراكة مع الوكالات الحكومية الدولية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي تعهد من زعماء أفريقيا على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجب ملح لاستئصال الفقر ووضع بلدانهم، فرادى وجماعات، على طريق النمو والتنمية المستدامة، والمشاركة النشطة، في ذات الوقت، في الاقتصاد العالمي والمنتديات العالمية.

وبالنظر إلى أن التنمية الزراعية من بين أهم أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن معظم مبادئها التوجيهية تتماشى مع مهمة الصندوق، فقد اعتُبر الصندوق واحدا من أهم الفاعلين في جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٣، طلبت أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، رسميا مساعدة تقنية من الصندوق لتعبئة وتمكين المجتمع المدني في إطار هذه الشراكة. وتم إعداد برنامج للمساعدة التقنية وسيبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٤. وفي دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق صياغة اتفاق تعاون بين أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والصندوق.

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في عام ٢٠٠٢، شدد رئيس الصندوق على الحاجة إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية بنحو ٥٤ مليار دولار أمريكي سنويا، أي ضعف المستوى الحالي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا رئيس الصندوق إلى تخصيص نسبة أكبر من هذه الموارد لاستئصال الفقر في الريف، لأن ثلاثة أرباع فقراء العالم يقطنون المناطق الريفية.

وواصل الصندوق دوره في عملية مونتيري في عام ٢٠٠٣ عن طريق الاشتراك في الحوار الرفيع المستوى مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في ١٤ أبريل/نيسان، والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة حول تمويل التنمية في ٢٩ و٣٠ أكتوبر/تشرين الأول، وكان الصندوق يتحدث أيضا بالنيابة عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وفي هذين الحدثين، شدد الصندوق على دعوته لتخصيص نصيب أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الريفية والزراعية.

متابعة منتدى روما الرفيع المستوى المعني بالمواءمة

شارك الصندوق في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالمواءمة والذي عقد في روما في ٢٤ و٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣. وأعاد رؤساء مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية وبلدانهم الشريكة التأكيد على التزامهم باستئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وتعزيز التنمية المستدامة. وشدد المنتدى على أهمية العمل من أجل إيجاد نظام اقتصادي عالمي شامل ومنصف وعلى مواءمة السياسات والإجراءات والممارسات التشغيلية التي تنتهجها مؤسسات التنمية والبلدان الشريكة.

وتتسم المواءمة بأهمية بالغة في جهود شركاء التنمية الدوليين من أجل زيادة كفاءة وفعالية المعونات. وفي داخل البلدان، من المحتمل أن تزيد المواءمة من تعاون الجهات المانحة وتفضي إلى زيادة كفاءة التوريد والإدارة المالية.

وحضر الصندوق مناقشات المائدة المستديرة حول متابعة المواءمة والتي عقدتها مصارف التنمية المتعددة الأطراف في واشنطن العاصمة في ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٣ وفي تونس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٣. ونوقشت المواءمة من جديد في اجتماع لرؤساء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف عقد في دبي في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، جنبا إلى جنب مع الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومنذ انعقاد منتدى روما، شرع الكثير من البلدان الشريكة في برامج للمواءمة بدعم من الجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، يتقاسم المانحون الآن جدول أعمال حول المتابعة والتنفيذ يشمل متابعة منهجية من الجهات المانحة والبلدان الشريكة، وترتيبات مؤسسية جديدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، بما في ذلك مهمة موسعة ومتكاملة. كما يشمل جدول الأعمال تطوير برنامج العمل التقني والفرق العاملة لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، وبذل جهود من أجل وضع مؤشرات نوعية وكمية للتقدم المحرز.

الصندوق والمواءمة

وافق الصندوق على مبادئ مبادرة المواءمة ويعتبرها أداة مهمة لتقاسم الآراء وأفضل الممارسات، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، استعرض الصندوق إجراءاته وممارساته في عام ٢٠٠٣، وبخاصة في مجالي التوريد والإدارة المالية. وفي ابريل/نيسان ٢٠٠٣، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق مبادئ توجيهية جديدة لمراجعة المشروعات. وإضافة إلى ذلك، تم وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية المتعلقة بعمليات مراجعة حسابات المشروعات بالتشاور مع البنك الدولي من أجل كفالة الاتساق مع مبادئ المواءمة. ويجري تنفيذ عملية مماثلة بشأن توريد السلع والأشغال والخدمات الاستشارية، بينما يسير العمل في إعداد أدلة الصندوق ومبادئه التوجيهية بالتعاون مع مصارف التنمية الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. كما استخدم الصندوق نماذج موحدة للتقارير والآراء قامت بإعدادها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي /لجنة المساعدة الإنمائية.

إعلان مجموعة الثمانية المتعلق بمكافحة المجاعة

بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة في روما والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأعضاء مجموعة الثمانية، اشترك الصندوق في وضع إعلان بلدان مجموعة الثمانية، مكافحة المجاعة، وبخاصة في أفريقيا – خطة عمل لمجموعة الثمانية، والذي جرى إعداده في الفترة من فبراير/شباط حتى مارس/آذار ٢٠٠٣. ويلتزم أعضاء مجموعة الثمانية بمساندة النهج والبرامج المتكاملة لتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية. ويشمل ذلك دعم ما يلي:

- وضع سياسات زراعية وطنية وإقليمية فعالة
- تعزيز منظمات المزارعين
- الاستثمار في البنية الأساسية والمدخلات الزراعية
- تشجيع زراعة المحاصيل الغذائية وقدرة محاصيل التصدير على المنافسة
- زيادة موارد التحسينات العلمية
- تطبيق التكنولوجيات الزراعية الجديدة والمحسنة، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية المجربة والمختبرة.

شبكة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

شارك الصندوق بصفة مراقب ومشارك خاص في شبكة الحد من الفقر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وتقوم هذه الشبكة بما يلي:

- تحليل الفقر والعلاقة بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية
- توفير منتدى لتبادل الخبرات والمعارف المتعلقة بأفضل الممارسات في إشراك الفقراء في تحقيق النمو والعولمة والاستفادة منهما
- التصدي للاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالبنية الأساسية، والزراعة، وبناء القدرات في مجالي التجارة والاستثمار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودور القطاع الخاص والشراكات مع القطاعين العام والخاص
- تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الاضطلاع بدور مركزي في النمو الموسع في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

ويقوم الصندوق بتكوين جماعات عمل بالاشتراك مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لحصر ممارسات الجهات المانحة في مجال الزراعة والتنمية الريفية وتنظيم التفكير الاستراتيجي القائم في الوكالات المانحة. وتشمل المجالات الاستراتيجية الجاري استعراضها إمكانية الوصول إلى الأصول، والتكنولوجيا، وتحويل الزراعة، والقدرة التنافسية في الأسواق ومخاطر السوق. كما يجري استعراض المجالات الاستراتيجية للمجاعة والتمايز بين الجنسين.

اتفاق الشراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

في الاجتماع السنوي الذي عقد في عام ٢٠٠٣، وقع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على مذكرة تفاهم مع الحكومة الإيطالية والصندوق بشأن جدول أعمال مشترك لاستئصال الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويتمثل هدف هذه الشراكة في تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المانحة، وتشجيع الاستثمارات المشتركة من القطاعين العام والخاص في التنمية الريفية، والحد من الفقر، والابتكار، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. وتقترح الشراكة إنشاء صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة ويكون متاحا أمام مشاركة الوكالات الثنائية الأخرى والقطاع الخاص . وهذا النهج في شراكات الاستثمار يشجع على التآزر والتعلم فيما بين الوكالات، ويتفادى ازدواجية العمل، ويدعم المبادرات متعددة الجهات المانحة.

الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

في عام ٢٠٠٣، تبادل الصندوق المعارف وتقاسم وجهات النظر حول مسائل التنمية الأساسية مع الكثير من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وفي يناير/كانون الثاني، نظم الصندوق حلقة عمل بالاشتراك مع وزارة الخارجية الايطالية والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وبمشاركة من المنظمات غير الحكومية والرابطات الايطالية. وركزت حلقة العمل على أربعة مواضيع، هي:

- إمكانية الوصول إلى الأسواق
- الخدمات المالية الريفية
- إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها
- الدعوة في المنتديات الدولية إلى مناصرة الحد من الفقر والتنمية

وزادت حلقة العمل من عدد المنظمات غير الحكومية الايطالية العاملة مع الصندوق وأقامت شراكات جديدة في مشروعات تنفذ في إريتريا وإثيوبيا والصومال. ومهدت حلقة العمل الطريق أمام الصندوق لمساندة حملة دولية لزيادة وتحسين المعونة الزراعية، وقامت بتنفيذ الحملة المنظمات غير الحكومية الملتزمة بالتحالف الدولي لمكافحة الجوع.

وعُقدت في مقر الصندوق في فبراير/شباط ٢٠٠٣ حلقة عمل أخرى مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على هامش دورة مجلس المحافظين في عام الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق. وركزت حلقة العمل التي نظمها الصندوق والائتلاف الدولي المعني بالأراضي على تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، مع التشديد بوجه خاص على إمكانية وصول النساء والسكان الأصليين إلى الأراضي.

واشتركت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مداولات مجلس المحافظين بصفة مراقبين ومشاركين. وتحدث ممثلوهم أثناء المناقشات العامة حول موضوع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. وكانوا من بين الرؤساء وأعضاء فرق الخبراء والمشاركين في أربع من مناقشات الموائد المستديرة التي دارت حول الموضوعات التالية:

- تعزيز إمكانية وصول فقراء الريف إلى الأسواق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- تحويل المؤسسات الريفية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- السكان الأصليون والتنمية المستدامة
- المرأة كعامل للتغيير

وفي الميدان، نفذ الصندوق استراتيجياته وعملياته الإقليمية والقطرية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠٠٣، شهدت الشراكة مزيدا من التطوير من أجل الحصول على المعرفة المكتسبة من خبرات المشروعات، ولتعزيز الاشتراك في حوار السياسات وتطوير الشراكات.

وقام الصندوق أثناء العام بالنظر عن كثب في تعاونه الميداني مع المنظمات غير الحكومية، جنبا إلى جنب مع استعراض خمسين منحة مقدمة إلى أفريقيا الغربية والوسطى من خلال برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. وكشف الاستعراض عن حصول ٢١ بلدا في الإقليم على منحة واحدة على الأقل وحصول البلدان الأكبر على أكثر من منحة.

وشمل الاستعراض تحليلا متعمقا لست وعشرين منحة من حيث تدقيق المنظمات غير الحكومية والمقترحات، واتفاقيات المنح، والرصد والتقييم، وتكوين رؤوس الأموال. وخلص الاستعراض إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية كانت محلية أو وطنية وأن معظم المنح كانت مرتبطة بمشروعات ممولة من القروض، مما يتماشى مع السياسة المحددة لبرنامج التعاون الموسع. وأما الحالات الاستثنائية الخمسة فتشمل منحتين إقليميتين وثلاثة منح للمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق النزاع. وقُدمت هذه المنح الثلاث للتعرف أكثر على الظروف المحلية كأساس لتصميم المشروعات في المستقبل.

وخلص الاستعراض إلى أن معظم المنح الست والعشرين التي خضعت لدراسة متعمقة قد ركزت على الشراكة وبناء القدرات والتدريب. مما يبرز الدراية الفنية في مجال الأساليب التشاركية والنهج الشاملة التي يجلبها الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى المشروعات.

وفي بعض الحالات، كشف الاستعراض عن قيام المنظمات غير الحكومية بتنفيذ حملات قيمة للتوعية وتقاسم للمعلومات قبل الشروع في تنفيذ المشروعات الممولة من القروض. وفي حالات أخرى، عملت المنظمات غير الحكومية على توحيد الانجازات المختارة للمشروعات الممولة بالقروض عن طريق تعزيز المنظمات القاعدية الناشئة وغير ذلك من الأنشطة المحلية. وساعدت منظمات أخرى غير حكومية في تعميق الإحساس بملكية المشروعات داخل المجتمعات المحلية.

وفي أفريقيا الغربية والوسطى، يتركز التعاون مع المنظمات غير الحكومية على تعزيز القدرات والتدريب في شتى الميادين. وساند الصندوق المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تحسين فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخدمات المالية في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا. وفي توغو، ازداد تركيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية على تعزيز قدرة فقراء الريف من خلال تحسين فرص وصولهم إلى المعلومات عن طريق تعزيز نظم وأدوات الاتصال المحلية. وإضافة إلى ذلك، ساعد الصندوق المنظمات غير الحكومية المحلية في بوركينا فاسو والكاميرون على تعزيز فرص وصول الفقراء إلى الموارد المنتجة والتكنولوجيا والأسواق.

وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية، ركزت المنح المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية على تطوير وإدارة مياه الري، فضلا عن إقامة الروابط مع الأسواق والخدمات المالية. وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور الشريك المنفذ لبرنامج التخفيف من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز على سكان الريف في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وهناك تطور آخر مثير للاهتمام، وهو تكليف الصندوق لإحدى المنظمات غير الحكومية للاشتراك في إجراء استعراضات تقنية لمقترحات المشروعات المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، يتسم دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات القاعدية بأهمية بالغة في استقطاب التأييد ودعم السكان المحرومين. ويركز تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية على بناء رأس المال الاجتماعي المحلي حتى يتسنى للفقراء الاضطلاع بدور الريادة في عملية التنمية والتحول الاجتماعي الدائم. وفي عام ٢٠٠٣، شدد الصندوق على إمكانية الوصول إلى الأسواق والتجارة المبتكرة وتوسع في الوصول إلى النساء والسكان الأصليين الذين يمثلون أشد فئات الإقليم معاناة من الفقر المزمن والتهميش.

وتركز تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق المستقلة حديثا على مناطق النزاع أو ما بعد النزاع، مع التشديد على تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين وإنشاء الخدمات المالية المستدامة.

وتحديدا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ساعد التعاون مع المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية على توسيع البرامج الناجحة للتمويل الصغير وتطوير البرامج. وفي الصومال، عمل الصندوق مع المنظمات غير الحكومية لدعم تطوير الصناديق المجتمعية المتجددة إلى مرافق مستدامة وقائمة على الإدارة السليمة لتمويل القروض الصغيرة. وفي الإقليم بأسره، ساعد تعاون الصندوق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على توفير الخدمات الاجتماعية، والتدريب، وفرص الوصول إلى الأسواق، مع التركيز بشكل خاص على تشجيع المرأة على المشاركة بمزيد من الفعالية في الحياة الاقتصادية لمجتمعها المحلي. وفي هذا الصدد، حقق الصندوق نتائج طيبة في العديد من البلدان التي كان يمول فيها مشروعات رائدة لدعم مبادرات الأعمال الجديدة للمرأة.

وفي أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، ركز تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية على إنشاء منظمات قاعدية لتعزيز التنمية الريفية الموجهة نحو السوق، بما في ذلك الخدمات الائتمانية، وفرص الوصول إلى الأسواق وتوفير المدخلات. وعني الصندوق في هذا الصدد بالسكان المعزولين والمحرومين في المناطق الجبلية.

الروابط مع مجموعات وأحداث المنظمات غير الحكومية الأخرى

في عام ٢٠٠٣، واصل الصندوق بناء الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة من خلال عمله مع مجموعة العمل الأمريكية المعنية بالصندوق والفقر الريفي. وتمثل هذه المجموعة ائتلافا من المنظمات العاملة في مجال تعبئة الدعم لاستراتيجيات الحد من الفقر العالمي في المناطق الريفية، وزيادة الوعي والفهم للصندوق وتركيزه الفريد على الحد من الفقر الريفي. وفي عام ٢٠٠٣، أدلى الرئيس المشارك لمجموعة العمل بشهادة تأييد للصندوق أمام اللجنة الفرعية لاعتمادات العمليات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي. وتلتقي مجموعة العمل بانتظام وتحيط الإدارة الأمريكية ومسؤولي الكونغرس علما بالمسائل المتعلقة بالصندوق للمساعدة على تعميق فهم صانعي السياسة الأمريكيين للفقر الريفي وعمل الصندوق.

كما عمل الصندوق مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، وعلى الأخص الرابطة الدولية للتنمية الزراعية والريفية والقمة المعنية بالائتمانات الصغيرة +٥، والمنتدى الزراعي العالمي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، تجمع ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مندوب، بما في ذلك مندوبون من المنظمات غير الحكومية، من ١٠٠ بلد في مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة +٥ الذي عقد في نيويورك لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات وإعادة التأكيد على الالتزام بهدف تقديم الخدمات المالية إلى ١٠٠ مليون من أشد الأسر فقرا بحلول عام ٢٠٠٥. وأعلن رئيس الصندوق في القمة عن أربعة برامج جديدة لتعزيز الابتكار وبناء قدرة مؤسسات الائتمانات الصغيرة على تقديم الخدمات المالية إلى فقراء الريف.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٣، عقد منتدى العمل المشترك لمدة ثلاثة أيام في واشنطن حول تحديات الالتزامات العالمية: النهوض بالإغاثة والأهداف الإنمائية من خلال استقطاب التأييد والعمل، وضم المنتدى زهاء ٥٠٠ خبير في التنمية والشؤون الإنسانية وبحث في الكيفية التي يجب أن تعمل بها المنظمات غير الحكومية في عالم من الالتزامات العالمية الجديدة. وفي يونيو/حزيران، ركز الاجتماع السنوي للرابطة الدولية للتنمية الزراعية والريفية على تعزيز أثر الزراعة الدولية والتنمية الريفية: الموارد والاستراتيجيات والتنسيق. وبحث الاجتماع ما تقوم به الجهات المانحة الرئيسية من النظر في الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض عدد الجوعى والمعدمين إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وإضافة إلى ذلك، كان رئيس الصندوق أحد المتحدثين الرئيسيين أمام المنتدى الزراعي العالمي، الذي عقد في سان لويس بالولايات المتحدة في مايو/أيار ٢٠٠٣. وفي المنتدى، دارت مناقشات بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية حول القضايا الناشئة المؤثرة على القطاع الزراعي، مثل دور الزراعة في الاقتصاد العالمي، وأثر ترتيبات التجارة الحرة على الزراعة، والحاجة إلى تعزيز الشراكة بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي هو تحالف عالمي من المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. ويعمل الائتلاف مع فقراء الريف لمساعدتهم على زيادة تأمين فرص وصولهم إلى الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، وتمكينهم من المشاركة مباشرة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وسبل عيشهم.

وفي عام ٢٠٠٣، وضعت الجمعية العالمية لأعضاء الائتلاف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٦ وأضفت الطابع الرسمي على هيكلها التنظيمي.

وأثناء العام، ساعد الائتلاف منظمات المزارعين وحركات السكان المعدمين والمجتمع المدني في ٢٢ بلدا بهدف إقامة شراكات من أجل صياغة سياسات الأراضي ومساندة البرامج المجتمعية بمزيد من الفعالية. وشملت الإجراءات المتخذة ما يلي:

- مساندة شبكة أراضي غرب أفريقيا لبناء القدرات، بما في ذلك بوركينا فاسو، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وتوغو
- تعزيز منهاج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن حقوق المرأة في الأراضي والمياه، والذي أنشأ أيضا شراكات مع ملاوي وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي
- المشاركة في الدعوة إلى عقد حلقة عمل لمنظمات كامبسينا في أمريكا الوسطى لتعزيز مساهمة الفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة في التنمية الاقتصادية الريفية

وفي الشريحة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، دعا الائتلاف والصندوق إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول ممارسات استخدام الأراضي وأثرها على التنمية الريفية. كما دعا الائتلاف والصندوق إلى إقامة حلقة عمل حول الأراضي والمياه والتمايز بين الجنسين تمخضت عن تقديم ١٣ توصية إلى الشريحة رفيعة المستوى.

وفي مزيد من التعاون مع الصندوق، قام الائتلاف بما يلي:

- العمل مع البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من أجل وضع خطة لدمج المسائل المتعلقة بالأراضي في أنشطة البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في النيجر وأوغندا
- تنفيذ برنامج تيسير وصول النساء إلى الموارد في كينيا للمساعدة على صياغة مشروع تنمية المجتمعات المحلية في جنوب نيانزا
- الانتهاء من إجراء دراسة، اشتركت فيها أيضا منظمة الأغذية والزراعة، لبحث التقدم الفعلي الذي تحرزه المرأة في الوصول إلى الأراضي في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تفحص الدروس المستخلصة من صندوق الأراضي الذي يديره الصندوق الشعبي للتقدم في إكوادور، وهو منظمة غير حكومية شريكة للائتلاف. وهذا الصندوق الذي بدأ كمشروع مبتكر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يعد مثالا رائدا لكيفية التمويل الفعال لعمليات شراء الأراضي بغرض زيادة فرص وصول الفقراء إليها. ويتوقع أن يؤثر التقرير على الجهات المانحة التي تلتمس أفضل الممارسات في تمويل مشروعات الأراضي.

وعرض الائتلاف على لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريرا عن التقدم الذي أحرزته شراكة تحالفات الأراضي للتنمية الوطنية على المستوى القطري. وبينما يواصل الائتلاف تلقي طلبات من الحكومات، تمثلت أولى خطواته في إقامة شراكات رائدة مع اندونيسيا والفلبين وغواتيمالا وجنوب أفريقيا، وسيتم على أساس تلك الشراكات زيادة وتوسيع شراكات تحالفات الأراضي للتنمية الوطنية لتشمل بلدانا أخرى. وأعلنت وزارة الزراعة وإدارة الطبيعة ومصايد الأسماك الهولندية عن دعمها لهذه المرحلة الرائدة من شراكات تحالفات الأراضي للتنمية الوطنية.

وقام الائتلاف بتعزيز علاقات العمل بين المجموعات الفرعية لأعضائه، وشمل ذلك ما يلي:

- شاركت مؤسسة الأرض، وهي شريك للائتلاف من بوليفيا، في لجنة الخبراء المعنية بالمسائل المتعلقة بالأراضي أثناء الاجتماع السنوي لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي عقد في ميلانو، إيطاليا ٢٠٠٣
- شارك الائتلاف في رعاية مؤتمر الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين المعني بالمرأة في الزراعة والذي عقد في الفلبين. وشاركت الرابطة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وهي شريك الائتلاف في الفلبين، في رئاسة منتدى للمناقشة بعنوان "نحو مزيد من فرص وصول المزارعات إلى الأراضي والمياه"
- ساعد الائتلاف البنك الدولي في الاستعراض الذي أجراه لسياسته بشأن الأراضي من خلال رعاية العروض البيانية المقدمة من منظمات المجتمع المدني الشريكة في كل اجتماعات سياسة الأراضي الإقليمية التي عقدت في كمبوديا وهنغاريا والمكسيك وأوغندا.

واستجابة للاهتمام الذي أبدته بلدان من رابطة الدول المستقلة وأوروبا الوسطى والشرقية في الائتلاف، قام وفد من الائتلاف مؤلف من ممثلي منظمات المجتمع المدني من ألبانيا وبيرو والفلبين بتقديم عروض بيانية أمام حلقة عمل عقدت في تبليسي حول سياسة الأراضي في جنوب القوقاز. وأسفرت حلقة العمل عن قيام الائتلاف بتنفيذ مشروع مع رابطة حماية حقوق ملاك الأراضي في جورجيا وتبادل للمعرفة مع شريك الائتلاف في ألبانيا.

وتقاس قيمة الائتلاف بما أحدثه من تغييرات في حياة الفقراء، على نحو ما يمكن أن نلمسه في المشروعات التي يدعمها مرفق التمكين المجتمعي التابع للائتلاف. واستطاع مرفق التمكين المجتمعي، بتمويل مشترك من الصندوق والبنك الدولي، أن يوسع حافظته بأربعة عشر مشروعا ليصل مجموعها إلى ٢٨ مشروعا وأسفرت بذلك عن التوسع إلى الأرجنتين وإندونيسيا وغيانا والكاميرون وجورجيا.

الآلية العالمية

في عام ١٩٩٧، أنشأت الأمم المتحدة الآلية العالمية بموجب سلطة مؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واعتبرت الآلية العالمية وسيطا دوليا لمساعدة البلدان الأطراف في الاتفاقية، وبخاصة أشد البلدان فقرا، على إيجاد الموارد المطلوبة لوقف التدهور المستمر في الأراضي والفقر الناجم عنه.

والآلية التي يستضيفها الصندوق تعمل كمؤسسة وسيطة وحافزة للاستفادة من تدخلات البلدان الشريكة النامية وتعزيز هذه التدخلات. والآلية مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف وتعمل مع أعضاء لجنة التيسير التي تشمل الصندوق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، فضلا عن أمانة الاتفاقية، وأمانة مرفق البيئة العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصرف التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

وتقوم الآلية العالمية، من خلال عملها مع لجنة التيسير، بدمج المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي في الأطر الوطنية واستراتيجيات المساعدة القطرية حتى تصبح بشكل متزايد أولوية في البلدان المتضررة.

وفي عام ٢٠٠٣، واصلت الآلية العالمية تعاونها مع الصندوق. وفي آسيا الوسطى، انضم الصندوق إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي تنسقه الآلية العالمية مع مصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني/اتفاقية مكافحة التصحر، والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وكانت إحدى النتائج التي تمخضت عنها هذه الشراكة قيام الوكالة الألمانية للتعاون التقني/اتفاقية مكافحة التصحر باستثمار ٩٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في مشروعات رائدة. وإضافة إلى ذلك، طورت الوكالة الكندية للتنمية الدولية مشروعا لإدارة المراعي في قيرغيزستان بما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وتم التوصل إلى اتفاق أولي سيقوم بمقتضاه مصرف التنمية الآسيوي بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح المبادرة، وسيقابل ذلك ٢٠ مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمي في المرحلة الأولى، وذلك من خلال مجال تركيزه الجديد على تدهور الأراضي المستدام.

وكجزء من الشراكة مع الصندوق لدعم تنفيذ الاتفاقية في المكسيك، قدمت الآلية العالمية دعما ماليا لتحديد فرص الاستثمار من خلال توفير الخدمات البيئية كحافز لمكافحة تدهور الأراضي. وتستفيد هذه المبادرة من المشروع الممول من الصندوق لتعزيز إدارة مستجمعات المياه. وتعزز المبادرة نطاق الحافظة في معالجة المسائل التي تعود بفوائد بيئية عالمية في إطار الاتفاقية، وتنطوي على إمكانية كبيرة لتكرارها في بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وشرعت الآلية العالمية في تنفيذ برنامج التبادل والتدريب المجتمعي في عام ٢٠٠٠ لتشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية بشكل منهجي في تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، اعتمدت الآلية العالمية ١٩ مشروعا بلغت قيمتها الإجمالية ما يقرب من ٤٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي وحققت تمويلا مشتركا من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المشاركة. والتزم الصندوق بمبلغ ٤٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي، من خلال برنامج التعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية، في شكل منحة شاملة لبرنامج التبادل والتدريب المجتمعي. وأثناء السنة، نظم برنامج التبادل والتدريب المجتمعي زيارات تبادل وتدريب بين المجتمعات المحلية في الأرجنتين والصين وهايتي والمكسيك والمغرب وباكستان وتوغو.

وفي عام ٢٠٠٣، رتبت الآلية العالمية لتنفيذ برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي للاضطلاع بجزء من المسؤولية عن الجوانب التشغيلية لبرنامج التبادل والتدريب المجتمعي، ومن ثم تمكين الآلية العالمية من زيادة تركيزها على تعبئة الموارد.

وتقوم الآلية العالمية، من خلال قاعدة بياناتها المباشرة على الانترنت المعروفة باسم محرك المعلومات المالية بشأن تدهور الأراضي، بإنتاج تحليلات لدعم تعبئة الموارد. وهذه التحليلات التي تساعد على التوفيق بين العرض والطلب لتنفيذ الاتفاقية، تخدم دور الوساطة والعمل الاستشاري الذي تؤديه الآلية العالمية على مستوى العمل الميداني وعلى مستوى صنع السياسات. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٣، أصدرت الآلية العالمية الطبعة الرابعة من القرص المدمج لمحرك المعلومات المالية الذي يوزع مجانا عند الطلب. ويمكن الوصول إلى محرك المعلومات المالية على الموقع التالي على شبكة الانترنت: http://field.gm-unccd.org.

وفي عام ٢٠٠٣، تم إجراء تقييمين مستقلين للآلية العالمية، كان أحدهما بناء على طلب من مؤتمر الأطراف والثاني استجابة لطلب من البنك الدولي. وأوصى التقيمان بأن تزيد الآلية العالمية من تركيزها على جانب الطلب لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن تعزز الآلية العالمية من تعاونها مع أعضاء لجنة التيسير حتى يتحقق لها النجاح.

وفي عام ٢٠٠٣، اتخذ الصندوق عدة خطوات استجابة للتقيمين. ولزيادة تعزيز العلاقة بين الصندوق وبين الآلية العالمية، تم تكوين فريق استشاري معني بالآلية العالمية. ويعتزم الفريق الاستشاري استعراض العمل في إعداد المشروعات والبرامج مع موظفي الصندوق لتحديد فرص العمل المشترك.

التفاعل مع منتديات السياسات العالمية والإقليمية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج

أثناء عام ٢٠٠٣، تولى رئيس الصندوق رئاسة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وهي واحدة من اللجان الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة الذي يرأسه الأمين العام للأمم المتحدة. وتنسق اللجنة المنظورات بشأن وضع البرامج والسياسات في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٣، تابعت اللجنة أعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقمة الألفية. كما أعدت اللجنة وثيقة سياسات عن الروابط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والأمن الغذائي والحكم السليم.

مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي

حضر الصندوق اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في يونيو/حزيران. كما شارك الصندوق في قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مابوتو، موزامبيق في يوليو/تموز، والمؤتمر التحضيري لوزراء الزراعة. وفي هذه القمة، تعهد رؤساء الدول الأفارقة بوضع الزراعة من جديد على جدول أعمال التنمية وتخصيص ١٠ في المائة من مخصصات ميزانية الاستثمارات العامة لهذا القطاع. وسوف يكون لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بدعم من الجهات الشريكة المتعددة الأطراف، دور مهم في رصد التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

ويبرز حضور الصندوق في هذه الاجتماعات ما يعلقه من أهمية على تنمية أفريقيا والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الشريحة رفيعة المستوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٣، شارك الصندوق في اجتماع الشريحة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي عقد في الفترة من ٣٠ يونيو/حزيران حتى ٢ يوليو/تموز في جنيف بسويسرا. وكان موضوع الاجتماع هو الترويج لنهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية من أجل استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وشدد الصندوق في الاجتماعات التحضيرية على أهمية الحد من الفقر الريفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وترأس مناقشة لفريق من الخبراء حول تنسيق منظومة الأمم المتحدة للتنمية الريفية. كما أشرف الصندوق على نقاش مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول دور الزراعة والتنمية الريفية في استئصال الجوع والفقر، وشارك في تنظيمه الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي.

وفي اجتماع الشريحة رفيعة المستوى، تقاسم الصندوق خبرته وقدم توصيات بشأن السياسة العامة في العديد من المنتديات. وشارك رئيس الصندوق في الجلسة العامة الافتتاحية، وترأس مع البنك الدولي مناقشة المائدة المستديرة على المستوى الوزاري حول الشراكات العالمية، وألقى البيان الرسمي للصندوق في الجلسة الافتتاحية وترأس مع رئيس مجموعة السبعة والسبعين فطور مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول الوصول إلى الأسواق.

وتلبية لطلب العديد من الحكومات، قام الصندوق بإسداء المشورة للقائمين بصياغة الإعلان الوزاري. ونتيجة لهذا الدور الذي قام به الصندوق، فضلا عن اشتراكه الأوسع في العملية التحضيرية، فإن الإعلان يتضمن كل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق.

وسوف يواصل الصندوق اشتراكه مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في التنمية الريفية المتكاملة من أجل تقاسم التوصيات بشأن السياسات والدروس المستفادة من مشروعاته وبرامجه.

الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

شارك الصندوق في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في هافانا، كوبا في عام ٢٠٠٣. وسلط الصندوق في هذا الاجتماع الضوء على استمرار تسارع معدل تدهور الأراضي والتصحر في كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا. وشارك الصندوق في العديد من الأنشطة التي جرى تنظيمها في إطار الشريحة رفيعة المستوى، بما في ذلك مناقشة مائدة مستديرة لرؤساء الدول والحكومات حول دور الاتفاقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكأداة لتحقيق التنمية المستدامة. ونظم الصندوق لقاءً على هامش الاجتماع حول الحد من الفقر في المناطق الجافة.

وتحدث رئيس الصندوق إلى ٨٩ من البرلمانيين الذين تجمعوا من شتى أنحاء العالم للمشاركة في مناقشة المائدة المستديرة أثناء الدورة السادسة للمؤتمر.

مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

مثل مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا حلقة من سلسلة المبادرات التي أطلقتها الحكومة اليابانية عام ١٩٩٣، وكان الغرض الأساسي منها هو إعادة تعبئة اهتمام المجتمع الدولي بالتنمية في أفريقيا.

وانعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا في طوكيو، اليابان، في الفترة من ٢٩ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. واستعرض المؤتمر انجازات العملية التي استمرت عشر سنوات وتناقش حول اتجاهها في المستقبل على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها القارة الأفريقية والساحة الدولية. وأعاد تأكيده على ضرورة استمرار التنمية في أفريقيا للتشديد على الريادة ومشاركة الشعوب في عملية التنمية الأفريقية، والسلام والحكم السليم، والأمن البشري، واحترام التميز والتنوع والهوية. ودعا المشاركون في المؤتمر إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأكدت مشاركة الصندوق في المؤتمر استعداده للمشاركة في عملية مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا والعمل مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين.

وشارك الصندوق في الدورة المركزة حول التنمية الزراعية. وتولى رئاسة الدورة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وألقى رئيس الصندوق بيانا رئيسيا شدد فيه على ضرورة زيادة دعم التنمية الزراعية. كما عقد الرئيس اجتماعات مع رئيس اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. والتقى رئيس الصندوق بكبار المسؤولين في الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومصرف اليابان للتعاون الدولي. وبدعوة من المنظمة التشريعية العالمية لبيئة متوازنة في اليابان، قدم رئيس الصندوق مع السكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إحاطة إعلامية لعدد من البرلمانيين في غين كايكان حول الجهود المبذولة لاستئصال الفقر في أفريقيا وما يتصل بذلك من مشكلات تدهور الأراضي والتصحر.

قمة رؤساء الدول والحكومات الإسلامية

شارك ممثلون عن الصندوق في الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي لرؤساء الدول والحكومات الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي عقدت في كوالا لامبور، ماليزيا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. واغتنم الصندوق الفرصة في هذا الاجتماع لإحاطة المشاركين بمعلومات عن برامجه وأنشطته في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ووزعت على المندوبين مطبوعة خاصة تبرز شراكة الصندوق وتعاونه مع الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ووزع وفد الصندوق في الجلسة العامة بيانا رسميا يتناول استراتيجية الصندوق وبرامجه الإنمائية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتم وضع البيان على الموقع الشبكي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي.

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

أثناء مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف، سويسرا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، نظم الصندوق مناقشة مائدة مستديرة حول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تفيد فقراء الريف البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة.

وخلصت مناقشة المائدة المستديرة إلى أنه إذا كان لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تساهم في الحد من الفقر في المناطق الريفية، فلابد من الوفاء بشروط معينة تتعلق بما يلي:

- ملكية واعتمادات عملية الاتصالات
- إعداد المحتوى المحلي
- اللغة والارتباط الثقافي
- الالتقاء والتواصل الشبكي
- استخدام التكنولوجيا الملائمة

وسوف يقوم الصندوق بإعداد وثيقة تبين مجمل نتائج مناقشة المائدة المستديرة. وستشكل هذه الوثيقة الأساس الذي ترتكز عليه المناقشة في الصندوق بأسره حول نهج الاتصالات من أجل التنمية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات للحد من الفقر.

في عام ٢٠٠٣، تم إقرار

٢٥ مشروعا جديدا مولت

بقروض من الصندوق قيمتها

٤٠٣,٦ مليون دولار أمريكي

© IFAD, Alex Webb, 2002

إدارة حافظة المشروعات

في عام ٢٠٠٣ استمر الصندوق في رصد وتقدير حافظة المشروعات مع تنفيذ القرارات الأخيرة بشأن تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ووضع نظام مؤسسي لقياس النتائج والأثر. واعتماد خطة عمل تتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين. وكما جرت العادة تم وضع تقارير عن التطور الكمي والنوعي للحافظة وتحليها في إطار التقارير الخاصة بالتقدم المحرز في حافظة المشروعات التي تقوم على أساس عملية منتظمة من رصد واستعراض الحوافظ القطرية والإقليمية والعالمية.

وقد طرأ اختلاف طفيف على إجمالي حجم الحافظة الجارية. فقد رُكّزت الأنشطة على تعزيز نوعية وأثر الحافظة، بما في ذلك استخدام موارد الميزانية للإسراع في بدء تنفيذ المشروعات ومتابعتها وتحسين أدائها وذلك من خلال عقد حلقات عمل تتعلق بالتنفيذ وبقضايا التمايز بين الجنسين والرصد والتقييم.

شملت الجهود الرامية إلى تعزيز أداء الحافظة اتخاذ تدابير مباشرة تتعلق بدعم الإشراف والتنفيذ. وأكدت هذه الجهود أيضا على الدور التحفيزي للصندوق من خلال الدعوة لأهدافه على مستوى السياسات الوطنية. وتقاسم المعارف مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين بغرض التعلم من الدروس الإيجابية والسلبية والترويج لتوسيع نطاق التجارب الناجحة. ويجرى التوسع في مفهوم إدارة الحافظة ليشمل جميع أنشطة الصندوق في بلدها. والفكرة وراء ذلك هي تعزيز أثر هذه الأنشطة على فقراء الريف بإتباع نهج يقوم على أساس الأداء ويركز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

الإشراف على المشروعات والمؤسسات المتعاونة

لم يطرأ أي تغير خلال عام ٢٠٠٣ على ترتيبات الإشراف على مشروعات الصندوق، حيث استمرت تجربة الإشراف المباشر على عدد محدود من المشروعات، بينما تولت المؤسسات المتعاونة الإشراف على معظمها. وفي نهاية السنة بلغ عدد المشروعات النشطة التي تشرف عليها المؤسسات المتعاونة ١٨٠ مشروعا، منها ١١١ مشروعا أشرف عليها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع و٦٩ مشروعا خضعت لإشراف المؤسسات المتعاونة الأخرى (الجدول ٣).

وقد خلص التقييم الذي أجري في عام ٢٠٠٣ على مستوى المؤسسة لأنماط الإشراف على المشروعات المدعومة من الصندوق إلى أن مدراء المشروعات يشعرون، إجمالا، بالرضا عن عمليات الإشراف ويقدرون دعم عمليات التنفيذ الذي يصاحبها. غير أن أداء تقديم خدمات الإشراف تفاوت بين مؤسسة متعاونة وأخرى وبين مختلف المهام التي يتضمنها الإشراف على المشروعات. وعندما يقترن ذلك بالاعتماد الشديد على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإنه يشكل قيدا يجب على الصندوق أن يبحثه لترشيد ترتيبات الإشراف على مشروعاته وزيادة فعاليتها. ويواصل الصندوق استكمال العمل الذي تؤديه المؤسسات المتعاونة ويوفر الدعم لتنفيذ المشروعات علاوة على ما تبذله هذه المؤسسات من جهود. وأكد التقييم على ضرورة تطبيق انماط محسنة للإشراف بما يعبر عن الطبيعية والأولويات المتغيرة للمشروعات التي يدعمها الصندوق. كما أكد على الحاجة إلى وضع أولويات وسياسات تشغيلية لتوجيه الدعم المقدم للتنفيذ.

الجدول ٣
المؤسسات المتعاونة مع الصندوق التي عهد إليها بإدارة القروض والإشراف على المشروعات
البرنامج العادي والبرنامج الخاص ببلدان بأفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر[أ]

	المشروعات بنهاية ٢٠٠١		المشروعات بنهاية ٢٠٠٢ فعلي		المشروعات بنهاية ٢٠٠٣	
المؤسسة المتعاونة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مصرف التنمية الأفريقي	٣	١,٥	٢	١,١	٣	١,٧
مؤسسة الأنديز للتنمية	١٤	٧,٢	١٣	٧,٠	١٣	٧,٢
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١١	٥,٦	١١	٥,٩	٩	٥,٠
مصرف التنمية الأفريقي	٦	٣,١	٤	٢,٢	٤	٢,٢
مصرف التنمية الكاريبي	٤	٢,١	٥	٢,٧	٤	٢,٢
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	٤	٢,١	٤	٢,٢	٣	١,٧
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١١٥	٥٩,٠	١١٢	٦٠,٥	١١١	٦١,٧
مصرف التنمية لغرب أفريقيا	١١	٥,٦	١٠	٥,٤	١٠	٥,٦
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٧	١٣,٨	٢٤	١٣,٠	٢٣	١٢,٨
المجموع[ب]	١٩٥	١٠٠,٠	١٨٥	١٠٠,٠	١٨٠	١٠٠,٠

(أ) تتعلق اشارة السنة إلى المشروعات بنفاذ مفعول القروض، إذ تشير الأرقام إلى المشروعات المصادق عليها التي لم تستكمل في فترة كل عام من الأعوام المذكورة.
(ب) لا تشتمل هذه الأرقام على المشروعات والبرامج التي يديرها الصندوق مباشرة.

الرسم البياني ١
المشروعات المعتمدة في ٢٠٠٣: المستفيدون المباشرون[أ]

من المفترض أن يتلقى حوالي ٧,١ مليون نسمة الدعم في إطار المشروعات الأربعة والعشرين التي تعود إلى مبادرة الصندوق والمعتمدة في عام ٢٠٠٣.

هناك ٣,٢ مليون نسمة مستفيد آخر من مشروع للبنك الدولي الذي يشارك الصندوق في تمويله.

(أ) على أساس البيانات الواردة في تقارير التقدير الأولي للمشروعات. وعندما يتم بيان عدد الأسر لا الأفراد، فإن عدد الأفراد يحتسب بضرب عدد الأسر بخمسة أفراد وهو وسطي عدد أفراد الأسرة.

حافظة المشروعات واتجاهات الإقراض

في عام ٢٠٠٣ تم إقرار ٢٥ مشروعا جديدا مولت بقروض من الصندوق قيمتها ٤٠٣,٦ مليون دولار أمريكي[١] (انظر الجدول ١). وبلغ مجموع تكاليف هذه المشروعات نحو ٧١٢,٦ مليون دولار أمريكي، ساهم فيها ممولون خارجيون آخرون بمبلغ ١٢٤,٩ مليون دولار أمريكي وجهات تمويلية في البلدان المتلقية، وعلى رأسها الحكومات، بمبلغ ١٨٤,١ مليون دولار أمريكي. ومن المنتظر أن تعود هذه المشروعات، عند تشغيلها بكامل طاقتها، بالفائدة المباشرة على أكثر من عشرة ملايين نسمة (انظر الرسم البياني ١). وتم في عام ٢٠٠٣ أيضا إقرار منح بقيمة ٢٠,٣ مليون دولار أمريكي (انظر الجدول ٥).

منذ بدء عمليات الصندوق في عام ١٩٧٨ وحتى الآن، دعم الصندوق ٦٥٣ مشروعا في ١١٤ بلدا وفي غزة والضفة الغربية. وبلغ مجموع قيمة التمويل مايعادل ٨,١ مليار دولار أمريكي، وقد ساهمت الحكومات ومصادر التمويل الأخرى في البلدان المتلقية، بما في ذلك الأفراد والأسر المشاركة في المشروعات بما يعادل ٨,١ مليار دولار أمريكي. كما شاركت جهات خارجية أخرى في التمويل بمبلغ ٦,٧ مليار دولار أمريكي، منها الجهات المانحة الثنائية التي أسهمت بما يعادل ١,١ مليار دولار أمريكي والجهات المانحة المتعددة الأطراف التي أسهمت بمبلغ ٥,٣ مليار دولار أمريكي والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات البلدان المتقدمة غير الحكومية التي أسهمت بمبلغ ٣٠,٢ مليون دولار أمريكي، بينما ساهم القطاع الخاص بمبلغ إضافي قدره ٧,٢ مليون دولار أمريكي.

١- عينت قروض الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة (الوحدة المحاسبية التي حددها صندوق النقد الدولي). والأرقام الواردة في التقرير السنوي هي المعادل بالدولارات الأمريكية محولة إلى وحدات حقوق السحب الخاصة بتواريخ إقرار القروض.

الجدول ٤
مشروعات الصندوق بحسب الأقاليم في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	١٩٧٨–٩٢	١٩٩٣–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٪	١٩٧٨–٢٠٠٣	٪
أفريقيا الأولى: غرب ووسط أفريقيا						
المجموع	٧١٧,٠	٧١١,٧	٨٤,٩	٪٢١,٠	١ ٤٢٨,٧	٪١٧,٧
البرنامج العادي	٥٥٦,٩	٦٧٧,٢	٨٤,٩		١ ٢٣٤,٢	
عدد المشروعات[أ]	٦٦	٦٠	٧		١٢٦	
البرنامج الخاص من أجل أفريقيا	١٦٠,١	٣٤,٤	٠,٠		١٩٤,٥	
عدد المشروعات[ب]	١٦	٣	٠		١٩	
البلدان المتلقية	٢٤	٢٤	٢٤		٢٤	
أفريقيا الثانية: شرق وجنوب أفريقيا						
المجموع	٥٧٦,٠	٨٤٦,٠	٧٤,٥	٪١٨,٥	١ ٤٢٢,٠	٪١٧,٦
البرنامج العادي	٤٨٠,٠	٧٩٥,٥	٧٤,٥		١ ٢٧٥,٥	
عدد المشروعات[أ]	٤٧	٦١	٥		١٠٨	
البرنامج الخاص من أجل أفريقيا	٩٦,٠	٥٠,٥	٠,٠		١٤٦,٥	
عدد المشروعات[ب]	٧	٥	٠		١٢	
البلدان المتلقية[جـ]	١٨	٢٠	٢٠		٢٠	
آسيا والمحيط الهادي						
البرنامج العادي	١ ٣٢٨,٢	١ ٢٤١,٩	٩٣,٥	٪٢٣,٢	٢ ٥٧٠,١	٪٣١,٨
عدد المشروعات[أ]	٨٩	٧٣	٤		١٦٢	
البلدان المتلقية	١٦	٢١	٢١		٢١	
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
البرنامج العادي	٥٥٤,٢	٧٣٨,٥	٧٤,٠	٪١٨,٣	١ ٢٩٢,٧	٪١٦,٠
عدد المشروعات[أ]	٥٩	٥٥	٤		١١٤	
البلدان المتلقية	٢٥	٢٨	٢٨		٢٨	
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[د]						
المجموع	٦٠٢,٤	٧٥٦,٩	٧٦,٨	٪١٩,٠	١ ٣٥٩,٣	٪١٦,٨
البرنامج العادي	٥٧٦,٨	٧٤٦,٢	٧٦,٨		١ ٣٢٣,٠	
عدد المشروعات[أ]	٥٠	٥٨	٥		١٠٨	
البرنامج الخاص من أجل أفريقيا	٢٥,٦	١٠,٧	٠,٠		٣٦,٢	
عدد المشروعات[ب]	٣	١	٠		٤	
البلدان المتلقية[جـ]	١٣	٢٢	٢٢		٢٢	
مجموع قروض الصندوق	٣ ٧٧٧,٨	٤ ٢٩٤,٩	٤٠٣,٦	٪١٠٠,٠	٨ ٠٧٢,٧	٪١٠٠,٠
البرنامج العادي	٣ ٤٩٦,٢	٤ ١٩٩,٣	٤٠٣,٦		٧ ٦٩٥,٥	
البرنامج الخاص من أجل أفريقيا	٢٨١,٦	٩٥,٦	٠,٠		٣٧٧,٢	
مجموع عدد المشروعات	٣٣٧	٣١٦	٢٥		٦٥٣	
البرنامج العادي	٣١١	٣٠٧	٢٥		٦١٨	
البرنامج الخاص من أجل أفريقيا	٢٦	٩	٠		٣٥	
مجموع البلدان المتلقية[جـ]	٩٦	١١٥	١١٥		١١٥	

(أ) تشمل مشروعات ممولة بمنح.
(ب) مشروعات ممولة من قروض/منح من البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا (١٢ مشروعا) احتسبت في إطار البرنامج العادي فقط.
(جـ) تشمل البلدان أو الأقاليم التي تنفذ فيها مشروعات ممولة بمنح.
(د) يشمل هذا الإقليم بلدانا من الاتحاد السوفييتي السابق، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

الرسم البياني ٢
التوزيع الإقليمي للقروض المعتمدة في ٢٠٠٣

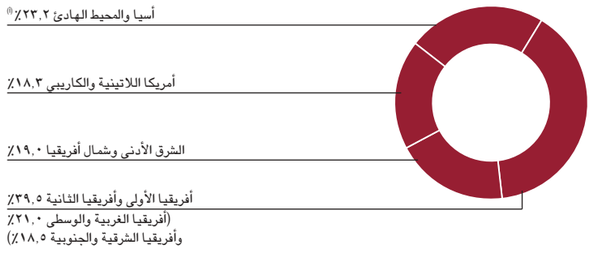

(أ) كانت حصة إقليم آسيا والمحيط الهادي من القروض أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب تغير الأولويات، ومن ثم تغير الموارد، بالانتقال من دعم تصميم المشروعات إلى دعم تنفيذها. وقد أعطي اهتمام أكبر لتحسين نوعية تصميم المشروعات أكثر مما أعطي لعددها، مما أدى إلى انخفاض عدد المشروعات الجديدة. فضلا عن ذلك تأجل تقديم قرض للصندوق من أجل دعم مشروع إصلاح القطاع المالي الريفي، المقرر أن يبدأ في عام ٢٠٠٣، في اللحظة الأخيرة وتعذر الاستعاضة عنه بقرض آخر. ويعتبر انخفاض حصة القروض المخصصة لإقليم آسيا والمحيط الهادي انخفاضا مؤقتا مع بذل جهود جديدة في عام ٢٠٠٣ لتكوين ذخيرة تضم عددا أكبر من المشروعات. كما أن الفترة المفترضة بين تصميم المشروعات وإقرارها يعني أن عدد المشروعات المعتمدة سيرتفع في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

الجدول ٥
مجمل تمويل المنح في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣

	١٩٧٨–١٩٩٢	١٩٩٣–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٧٨–٢٠٠٣	٪
المشروعات وعناصر المشروعات					
القيمة	٢٣,٥	٨,٩	٠,٠	٣٢,٤	٧,٠
عدد المنح	٣٤	٦	٠	٤٠	
تجهيز المشروعات/اعتماد تجهيز المشروعات[أ][ب]					
القيمة	٢٥,٠	٦٤,٤	٠,٠	٨٩,٤	١٩,٣
عدد المنح	١٤٣	٤٧٨	٠	٦٢١	
البحوث					
القيمة	٩٤,٤	٧٨,١	١٠,٠	١٧٢,٥	٣٧,٣
عدد المنح	١٢٤	٩٢	١٠,٠	٢١٦	
البحوث التي تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية					
القيمة	٦٦,٤	٤٩,١	٥,٧	١١٥,٦	٦٧,٠
عدد المنح	٩٢	٥١	٦	١٤٣	
البحوث التي لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية					
القيمة	٢٨,٠	٢٨,٩	٤,٣	٥٦,٩	٣٣,٠
عدد المنح	٣٢	٤١	٤	٧٣	
التدريب وغيره					
القيمة	٢٥,٨	١٠١,٩	٨,١	١٢٧,٧	٢٧,٦
عدد المنح	٢٧	٣٠٢	٣٤	٣٢٩	
اعتماد العمليات الخاصة[ب]					
القيمة	٦,٣	١١,٨	٠,٠	١٨,١	٣,٩
عدد المنح	٣١	١٥٤	٠	١٨٥	
التقدير البيني					
القيمة	٠,٨	٣,٤	٠,٠	٤,٢	٠,٩
عدد المنح	٨	٤٤	٠	٥٢	
برنامج التعاون الموسع بين المنظمات غير الحكومية والصندوق					
القيمة[جـ]	١,٠	١٧,٧	٢,٣	١٨,٧	٤,٠
عدد المنح[جـ]	١٨	٢٥٧	٢٦	٢٧٥	
مجموع القيمة[د]	١٧٦,٨	٢٨٦,٢	٢٠,٣	٤٦٣,٠	١٠٠,٠
مجموع عدد المنح[أ][هـ]	٣٨٥	١٣٣٣	٧٠	١٧١٨	

(أ) أنشئ اعتماد تجهيز المشروعات في ١٩٩٥ لتمويل تكاليف صياغة المشروعات. وقبل ١٩٩٥ كان جزء من هذه التكاليف يمول من منح إعداد المشروعات.
(ب) لم تعد هذه المنح جزءا من البرنامج العادي للمنح، وإنما تدخل ضمن اعتماد تمويل تجهيز البرامج.
(جـ) تشمل تكاليف اجتماعات الجماعة الاستشارية والمشاورات المشتركة بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية.
(د) تم إقرار ٨٦ منحة خلال الفترة ١٩٨٦–١٩٩٥، بقيمة إجمالية قدرها ٢٤,١ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج الخاص من أجل أفريقيا.
(هـ) يختلف العدد الإجمالي للمنح الواردة في هذا الجدول فيما يتعلق بالسنوات السابقة عما كان عليه في التقارير السنوية الماضية نتيجة استعراض السجلات الماضية للمنح المعتمدة.

الإقراض الإقليمي[٢] واقراض البلدان ذات الأولوية

حصلت أفريقيا على أكبر حصة من القروض الجديدة في عام ٢٠٠٣، حيث حصلت أفريقيا جنوبي الصحراء على نسبة ٣٩,٥ في المائة من القروض المعتمدة في عام ٢٠٠٣، منها ٢١,٠ في المائة لأفريقيا الغربية والوسطى و١٨,٥ في المائة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الجدول ٤ والرسم البياني ٢).

ونتيجة لما تقدم حصل الإقليمان الإداريان لأفريقيا جنوبي الصحراء على حصص متساوية تقريبا من قروض الصندوق منذ إنشائه بلغت نسبة ١٧,٥ في المائة من حافظة القروض لكل من الإقليمين.

وحصلت آسيا والمحيط الهادي على ٢٣,٢ في المائة من قروض عام ٢٠٠٣، بينما حصل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على حصص أعلى بعض الشئ مما حصلا عليه في السنوات القليلة السابقة: ١٨,٣ في المائة و١٩,٠ في المائة على التوالي.

ويواصل الصندوق تركيز مساعداته على أقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من انخفاض الأمن الغذائي. وبلغت نسبة القروض المقدمة في عام ٢٠٠٣ إلى بلدان العجز الغذائي (حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) ٧٣,٩ في المائة بينما بلغت حصة أقل البلدان نموا ٤٦,٤ في المائة (حسب تعريف الأمم المتحدة) (الجدول ٦ والرسم البياني ٣).

٢– أنظر قائمة البلدان في الصفحات ٢٠ و٢٤ و٢٧ و٣٠ و٣٥ موزعة بحسب الإقليم الإداري.

الجدول ٦
موجز إقراض الصندوق للمشروعات في البلدان ذات الأولوية في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا ١٩٧٨–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	١٩٧٨–١٩٩٢	٪	١٩٩٣–٢٠٠٣	٪	٢٠٠٣	٪	١٩٧٨–٢٠٠٣	٪	عدد البلدان[جـ] بالمجموعة	أعضاء الصندوق	المشمولة بمشروعات الصندوق
أقل البلدان نموا[أ]											
القيمة	١ ٥٧١,٣	٤١,٦٪	١ ٥٩٣,٧	٣٧,١٪	١٨٧,٣	٤٦,٤٪	٣ ١٦٥,٠	٣٩,٢٪			
عدد المشروعات	١٧٠		١٣١		١٣		٣٠١		٤٩	٤٦	٤٤
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[ب]											
القيمة	٣ ٠٣٣,٦	٨٠,٣٪	٣ ٣٥٦,٤	٧٨,١٪	٢٩٨,١	٧٣,٩٪	٦ ٣٩٠,٠	٧٩,٢٪			
عدد المشروعات	٢٦٤		٢٤١		١٩		٥٠٥		٨٣	٧٧	٧٥
جميع مشروعات الصندوق	٣ ٧٧٧,٨		٤ ٢٩٤,٩		٤٠٣,٦		٨ ٠٧٢,٧				
مجموع عدد المشروعات	٣٣٧		٣١٦		٢٥		٦٥٣				

(أ) صنفت الأمم المتحدة ٤٩ بلدا باعتبارها "أقل البلدان نموا" على أساس المعايير التالية: انخفاض الدخل، وانخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وانخفاض حصة الصناعات التحويلية في مجموع الإنتاج.
وهذه البلدان هي: أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كاب فيردي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كيريباتي، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، ساموا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، السودان، جمهورية تنزانيا المتحدة، توغو، توفالو، أوغندا، فانواتو، اليمن، زامبيا.
ملحوظة: كيريباتي، وتوفالو، وفانواتو ليست أعضاء بالصندوق.
(ب) صنفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٨٢ بلدا على أنها بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وهي: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كاب فيردي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، جورجيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، كينيا، كيريباتي، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قيرغيزستان، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، رواندا، ساموا ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، سري لانكا، السودان، سوازيلاند، سورية، طاجيكستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، توغو، تركمنستان، توفالو، أوغندا، أوزبكستان، فانواتو، اليمن، وزامبيا.
ملحوظة: بيلاروس، وكيريباتي، وتركمنستان، وتوفالو، وأذربيكستان، وفانواتو ليست أعضاء بالصندوق.
(جـ) تنتمي بعض البلدان لأكثر من مجموعة، ومن ثم يوجد تداخل بين أعداد المجموعات.

الرسم البياني ٣
إقراض البلدان ذات الأولوية، ١٩٩٠–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

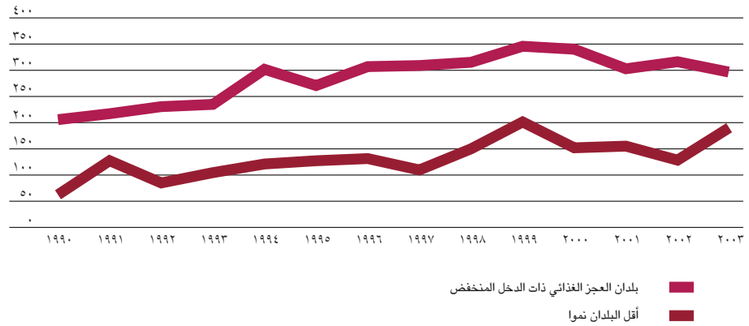

توزيع القروض بحسب شروط الإقراض[٣]

وتمنح الغالبية العظمى من قروض الصندوق بشروط تيسيرية للغاية[٤]. وفي عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة القروض الممنوحة بشروط تيسيرية للغاية ٧٦,٠٪ من مجموع القروض الممنوحة خلال السنة. وبلغت نسبة القروض الممنوحة بشروط متوسطة ١٣,٤ في المائة، ومنحت باقي القروض، أي نسبة ١٠,٧٪ بشروط عادية (انظر الرسم البياني ٤).

أصبحت القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية تمثل نسبة تراكمية من حافظة القروض قدرها ٧٠,٠ في المائة، أي بزيادة عن نسبة الثلثين المحددة في سياسات الإقراض ومعاييره للصندوق (الجدول ٧).

ومن منظور التوزيع الإقليمي، بلغت نسبة القروض الممنوحة من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية إلى أفريقيا ٩١,٠ في المائة من المجموع التراكمي للقروض، يليها إقليم آسيا والمحيط الهادي بنسبة ٨١,٢ في المائة (انظر الجدول ٨). وفيما يتعلق بإقليمي أمريكا اللاتينية والكاريبي وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث تعتبر البلدان المتلقية بالمتوسط من بلدان الدخل الأعلى نسبيا، فقد كانت شروط الإقراض أقل تيسيرية. وبلغت نسبة القروض الممنوحة بشروط تيسيرية للإقليمين ٢٣,٤ في المائة و٤٨,٠ في المائة على التوالي من مجموع القروض التي حصلا عليها من الصندوق.

عمليات الصرف

بلغ المجموع التراكمي لمبالغ القروض المصروفة في إطار البرنامج العادي ٥٩٥,٨ ٤ مليون دولار أمريكي (٧٣,٥ في المائة من الالتزامات) في نهاية عام ٢٠٠٣، مقارنة مع ٣١٠,٥ ٤ مليون دولار أمريكي (٧٣,٢ في المائة من الالتزامات) من المبالغ المصروفة حتى نهاية ٢٠٠٢ (انظر الجدولين ٩ و١٠).

التمويل المشترك لمشروعات الصندوق

من بين ٢٥ مشروعا اعتمدت في عام ٢٠٠٣، يوجد ٢٤ مشروعا صممها الصندوق وبادر بها (الجدول ١١). وسيحصل ١٢ مشروعا منها على تمويل خارجي قدره ٩٤,٩ مليون دولار أمريكي (٢٨,٧ في المائة من تكاليفها). وبلغت قيمة المساهمات المحلية من الحكومات المتلقية أو المصادر المحلية الأخرى، ما يعادل ٦٦,٨ مليون دولار أمريكي، أي ٢٠,٢ في المائة من مجموع التكاليف. ومول الصندوق المشروعات الأثنى عشر الباقية التي بادر بها (٦٦,٧ في المائة) مشاركة مع المصادر المحلية (٣٣,٣ في المائة).

بلغ مجموع ما قدمته جهات خارجية مشاركة في تمويل المشروعات التي بادر بها الصندوق على مدى السنوات الماضية ٤٣٨,٨ ٢ مليون دولار أمريكي، وجاء معظم هذا التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف بنسبة ٧٣,١٪، ثم الجهات المانحة الثنائية بنسبة ٢٠,٩٪ (الرسم البياني ٥). وساهمت المنظمات غير الحكومية بمبلغ ١٨,٣ مليون دولار أمريكي (٠,٨٪). وكان من التطورات الجديدة نسبيا اشتراك القطاع الخاص في تمويل التنمية. وقد بلغت قيمة التمويل المقدم منه للمشروعات التي بادر بها الصندوق ٧,٢ مليون دولار أمريكي (٠,٣٪) من مجموع التمويل المشترك لهذه المشروعات. ولم يتحدد بعد مصدر تمويل ٥,٠٪ من تكاليف المشروعات (لا تزال المفاوضات جارية بشأن بعض ترتيبات التمويل المشترك).

٣- تتعلق شروط الإقراض بالقروض المقدمة من الصندوق للبلدان المقترضة وليست لها علاقة بالشروط والأوضاع المفروضة على الحدود الائتمانية المقدمة في إطار المشروعات.
٤- تندرج قروض الصندوق في ثلاث فئات مختلفة وفقا لشروط الإقراض، وهي القروض ذات الشروط التيسيرية للغاية التي لا تتحمل أية فوائد، وإنما تتحمل رسم خدمة قدره ٧٥ في المائة في السنة وتسدد على مدى ٤٠ عاما؛ والقروض المقدمة بشروط متوسطة، وتدفع عنها فائدة متغيرة تعادل ٥٠٪ من سعر الفائدة المفروضة على القروض المقدمة من البنك الدولي وتسدد على مدى ٢٠ عام؛ والقروض العادية التي تتحمل سعر فائدة متغير يعادل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك الدولي وتسدد على مدى ١٥–١٨ عاما.

الجدول ٨
مجمل قروض الصندوق في إطار البرنامج العادي حسب الأقاليم وشروط الإقراض في إطار البرنامج العادي، ١٩٧٨–٢٠٠٣[أ]
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	أفريقيا		آسيا والمحيط الهادي		أمريكا اللاتينية والكاريبي		الشرق الأدنى وشمال أفريقيا		المجموع	
تيسيرية للغاية										
القيمة	٢ ٢٨٤,٩	٩١,٠	٢٠٨٧,٦	٨١,٢	٣٠٢,٨	٢٣,٤	٦٣٥,٦	٤٨,٠	٥ ٣١٠,٩	٦٩,٠
النسبة المئوية للشروط العادية	٤٣,٠		٣٩,٣		٥,٧		١٢,٠		١٠٠,٠	
عدد القروض	٢٠٩		١٣٣		٢٦		٥٧		٤٢٥	
متوسطة										
القيمة	٢٠٨,١	٨,٣	٤٨٢,٦	١٨,٨	٤٢٩,٩	٣٣,٣	٤٣٩,١	٣٣,٢	١ ٥٥٩,٧	٢٠,٣
النسبة المئوية للشروط العادية	١٣,٣		٣٠,٩		٢٧,٦		٢٨,٢		١٠٠,٠	
عدد القروض	٢١		٣٠		٤٧		٣١		١٢٩	
عادية										
القيمة	١٦,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٥٥٩,٩	٤٣,٣	٢٤٨,٣	١٨,٨	٨٢٤,٩	١٠,٧
النسبة المئوية للشروط العادية	٢,٠		٠,٠		٦٧,٩		٣٠,١		١٠٠,٠	
عدد القروض	٣		٠		٤١		١٩		٦٣	
مجموع القيمة	٢ ٥٠٩,٧	١٠٠,٠	٢ ٥٧٠,١	١٠٠,٠	٢٩٢,٧ ١	١٠٠,٠	١ ٣٢٣,٠	١٠٠,٠	٧ ٦٩٥,٥	١٠٠,٠
مجموع النسبة المئوية لقروض الصندوق	٣٢,٦		٣٣,٤		١٦,٨		١٧,٢		١٠٠,٠	
مجموع عدد القروض[ب]	٢٣٣		١٦٣		١١٤		١٠٧		٦١٧	

(أ) لا يتضمن هذا الجدول قروض البرنامج الخاص من أجل أفريقيا. وتقدم هذه القروض بشروط تيسيرية للغاية إلى بلدان إقليمي أفريقيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
(ب) قد يمول مشروع عن طريق أكثر من قرض أو عن طريق منحة، ولذلك قد يختلف عدد القروض عن عدد المشروعات الواردة في جداول أخرى.

الرسم البياني ٤
قروض الصندوق المعتمدة في ٢٠٠٣ بحسب شروط الإقراض[أ]

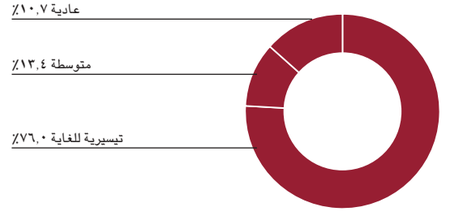

(أ) النسبة المئوية تشير إلى قيمة القروض

الجدول ٧
مجمل قروض الصندوق في إطار البرنامج العادي حسب الأقاليم وشروط الإقراض في إطار البرنامج العادي ١٩٧٨–٢٠٠٣[أ]
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	١٩٧٨–١٩٩٢	٪	١٩٩٣–٢٠٠٣	٪	٢٠٠٣	٪	١٩٧٨–٢٠٠٣	٪
تيسيرية للغاية								
القيمة	١٣٠,٩ ٢	٦٠,٩٪	١٨٠,٠ ٣	٧٥,٧٪	٣٠٦,٦	٧٦,٠٪	٣١٠,٩ ٥	٦٩,٠٪
عدد القروض	١٩٤		٢٣١		١٩		٤٢٥	
متوسطة								
القيمة	٠٠٩,١ ١	٢٨,٩٪	٥٥٠,٦	١٣,١٪	٥٣,٩	١٣,٤٪	٥٥٩,٧ ١	٢٠,٣٪
عدد القروض	٨٨		٤١		٣		١٢٩	
عادية								
القيمة	٣٥٦,٢	١٠,٢٪	٤٦٨,٧	١١,٢٪	٤٣,١	١٠,٧٪	٨٢٤,٩	١٠,٧٪
عدد القروض	٣٠		٣٣		٣		٦٣	
مجموع القيمة	٤٩٦,٢ ٣	١٠٠٪	١٩٩,٣ ٤	١٠٠٪	٤٠٣,٦	١٠٠,٠٪	٦٩٥,٥ ٧	١٠٠٪
مجموع عدد القروض[ب]	٣١٢		٣٠٥		٢٥		٦١٧	

(أ) لا يتضمن هذا الجدول قروض البرنامج الخاص من أجل أفريقيا. وتقدم هذه القروض بشروط تيسيرية للغاية إلى بلدان إقليمي أفريقيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
(ب) قد يمول مشروع عن طريق أكثر من قرض أو عن طريق منحة، ولذلك قد يختلف عدد القروض عن عدد المشروعات الواردة في جداول أخرى.

الجدول ٩
المصروفات السنوية للقروض بحسب الأقاليم في إطار البرنامج العادي، ١٩٧٩–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	١٩٧٩–١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٧٩–٢٠٠٣
أفريقيا الأولى	٢٦٩,٣	٢٣,٤	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٧,٨	٣٤,٢	٣٤,٢	٣٠,٤	٣٦,٠	٣٣,٠	٣٤,٥	٤٨,٦	٦٢٣,٠
أفريقيا الثانية	٢٩٧,٦	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٧,٢	٢٨,٩	٢٤,٩	٣٧,٩	٣٠,٧	٤٠,٢	٥٤,١	٤٦,٩	٥٥,٤	٦٩٢,٩
آسيا والمحيط الهادي	٨٣٦,٧	٥١,٤	٥٥,٥	٦٢,٧	٨٨,٤	٩٤,٨	٩٥,٧	٨٦,٢	٨٣,٠	٩٧,٩	٨٦,٥	٧٨,٧	١ ٧١٦,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٧٨,٢	٢٨,٦	٣٠,٧	٢٩,٧	٣٥,٧	٤٥,٣	٥٠,٤	٥٣,٢	٥١,٠	٦٣,١	٥١,٤	٤٧,٠	٧٦٤,٣
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[أ]	٣٢١,٤	٣٦,٠	٢٥,٧	١٩,٥	٣٨,٩	٢٨,٩	٥٥,٥	٧٠,٢	٥٩,٧	٤٣,٢	٤٤,٥	٥٦,١	٧٩٩,٤
المجموع	٢ ٠٠٣,٢	١٦٤,١	١٦٣,٠	١٦٤,٩	٢١٩,٧	٢٢٨,٢	٢٧٣,٧	٢٧٠,٧	٢٦٩,٨	٢٩١,٣	٢٦٣,٤	٢٨٥,٨	٤ ٥٩٥,٨

(أ) يشمل هذا الإقليم بلدانا من الإتحاد السوفياتي سابقا ومن أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى.
المصدر: نظام القروض و المنح.

الجدول ١٠
المبالغ المصروفة من القروض بحسب الأقاليم وشروط الإقراض في إطار البرنامج العادي، العادي، ١٩٧٩–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	تيسيرية للغاية	متوسطة	عادية	المجموع
أفريقيا الأولى				
القيمة	٥٥٠,٤	٦٠,٣	١٢,٣	٦٢٣,٠
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٦٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٨,٧
أفريقيا الثانية				
القيمة	٦٢١,٣	٧٠,٤	١,٢	٦٩٢,٩
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٦٦,٦	٨٨,٧	١٠٠,٠	٦٦,٤
آسيا والمحيط الهادي				
القيمة	١٣٤٩,١	٣٦٧,١	٠,٠	١ ٧١٦,٢
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٧٦,٢	٨٨,٧	٠,٠	٨٠,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
القيمة	١٦٧,٠	٣٢٢,٩	٢٧٤,٤	٧٦٤,٣
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٥٨,٧	٨٧,٩	.٦١,٧	٧٠,٠
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[أ]				
القيمة	٤٠٤,٣	٢٤٧,١	١٤٨,٠	٧٩٩,٤
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٧٣,٤	٦٦,٠	٧٩,٠	٧١,٤
المجموع	٣ ٠٩٢,١	١ ٠٦٧,٨	٤٣٥,٩	٤ ٥٩٦,٠
النسبة المئوية للالتزامات الفعالة	٧١,١	٨٤,٠	٧٣,٥	٧٣,٢

(أ) يشمل هذا الإقليم بلدانا من الإتحاد السوفياتي سابقا ومن أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى.
المصدر: نظام القروض و المنح.

الرسم البياني ٥
التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣

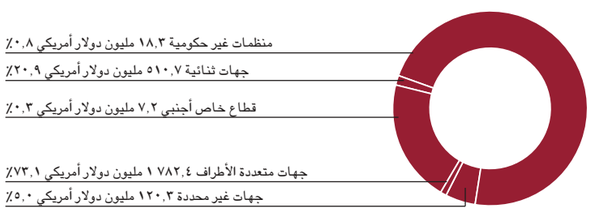

وكانت كبرى الجهات الرئيسية المشتركة في التمويل المتعدد الأطراف هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ ٢٥٩,٩ مليون دولار أمريكي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ٢٣٦,١ مليون دولار أمريكي، ثم صندوق الأوبك الذي قدم ١٩٣,٧ مليون دولار أمريكي، وبرنامج الأغذية العالمي بمبلغ ١٨٤,٣ مليون دولار أمريكي (الرسم البياني ٦). وتشكل مساهمات هذه الجهات الأربع نحو ٥٠٪ من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف والبالغ ١ ٧٨٢,٤ مليون دولار أمريكي (الرسم البياني ٦)

وتأتي ألمانيا على رأس الجهات المانحة الثنائية، حيث اشتركت في التمويل بمبلغ ٨١,٦ مليون دولار أمريكي، تليها المملكة المتحدة بمبلغ ٧٤,١ مليون دولار أمريكي وهولندا بمبلغ ٦٦,٢ مليون دولار أمريكي. وتمثل هذه المبالغ ١٦,٠٪ و١٤,٥٪ و١٣,٠٪ على التوالي من مجموع التمويل الثنائي المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق والبالغ قيمته ٥١٠,٧ مليون دولار أمريكي (الرسم البياني ٧).

الجدول ١١
التمويل المشترك لمشروعات الصندوق في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، العادي،١٩٧٩–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

	١٩٧٨–١٩٩٢	٪	١٩٩٣–٢٠٠٣	٪	٢٠٠٣	٪	١٩٧٨–٢٠٠٣	٪
مشروعات تعود إلى مبادرة المؤسسات المتعاونة								
الصندوق[أ]	١ ٠٣٧,٥	١٤,٨	٤٦٦,٠	١٨,٧	٢٠,٠	٣٣,٤	١ ٥٠٣,٥	١٥,٨
التمويل المشترك[ب]	٢٨٦٦,٠	٤٠,٩	١ ٣٨٥,٥	٥٥,٧	٣٠,٠	٥٠,٠	٤ ٢٥١,٥	٤٤,٨
التمويل المحلي	٣ ٠٩٥,٩	٤٤,٢	٦٣٦,٠	٢٥,٦	١٠,٠	١٦,٦	٣ ٧٣١,٩	٣٩,٣
المجموع[ب]	٦٩٩٩,٤	١٠٠,٠	٢ ٤٨٧,٥	١٠٠,٠	٦٠,٠	١٠٠,٠	٩ ٤٨٦,٩	١٠٠,٠
عدد المشروعات	٩٧		٤١		١		١٣٨	
مشروعات تعود إلى مبادرة الصندوق وحاصلة على تمويل مشترك								
الصندوق[أ]	١ ٥٢٥,٤	٣٩,٣	٢ ٤٤٣,١	٤٦,٦	١٦٨,٩	٥١,١	٣ ٩٦٨,٥	٤٣,٥
التمويل المشترك[ب]	١ ١٧٦,٣	٣٠,٣	١ ٢٦٢,٥	٢٤,١	٩٤,٩	٢٨,٧	٢ ٤٣٨,٨	٢٦,٧
التمويل المحلي	١ ١٧٩,٥	٣٠,٤	١ ٥٣٢,٤	٢٩,٣	٦٦,٨	٢٠,٢	٢ ٧١١,٩	٢٩,٧
المجموع[ب]	٣ ٨٨١,٢	١٠٠,٠	٥ ٢٣٧,٩	١٠٠,٠	٣٣٠,٥	١٠٠,٠	٩ ١١٩,١	١٠٠,٠
عدد المشروعات	١٤٩		١٧٩		١٢		٣٢٨	
مشروعات تعود إلى مبادرة الصندوق وينفرد بتمويلها								
الصندوق[أ]	١ ٢٣٧,٨	٥٨,٨	١ ٣٩٨,٢	٦٤,٠	٢١٤,٨	٦٦,٧	٢ ٦٣٦,٠	٦١,٥
التمويل المحلي	٨٦٦,٠	٤١,٢	٧٨٦,٣	٣٦,٠	١٠٧,٣	٣٣,٣	١ ٦٥٢,٤	٣٨,٥
المجموع[ب]	٢ ١٠٣,٨	١٠٠,٠	٢ ١٨٤,٦	١٠٠,٠	٣٢٢,١	١٠٠,٠	٤ ٢٨٨,٤	١٠٠,٠
عدد المشروعات	٩١		٩٦		١٢		١٨٧	
جميع المشروعات								
الصندوق[أ]	٣ ٨٠٠,٧	٢٩,٣	٤ ٣٠٧,٤	٤٣,٥	٤٠٣,٦	٥٦,٦	٨ ١٠٨,١	٣٥,٤
التمويل المشترك[ب]	٤ ٠٤٢,٣	٣١,١	٢ ٦٤٨,٠	٢٦,٧	١٢٤,٩	١٧,٥	٦ ٦٩٠,٢	٢٩,٢
التمويل المحلي	٥ ١٤١,٥	٣٩,٦	٢ ٩٥٤,٧	٢٩,٨	١٨٤,١	٢٥,٨	٨ ٠٩٦,١	٣٥,٤
المجموع[ب]	١٢ ٩٨٤,٤	١٠٠,٠	٩ ٩١٠,٠	١٠٠,٠	٧١٢,٦	١٠٠,٠	٢٢ ٨٩٤,٥	١٠٠,٠
عدد المشروعات	٣٣٧		٣١٦		٢٥		٦٥٣	

(أ) يشمل المبلغ المقدم من الصندوق منح المساعدات التقنية لعناصر المشروعات.
(ب) يشمل تمويلا مشتركا لم تتأكد مصادره بعد.

الرسم البياني ٦
التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق حسب الجهات المانحة متعددة الأطراف في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

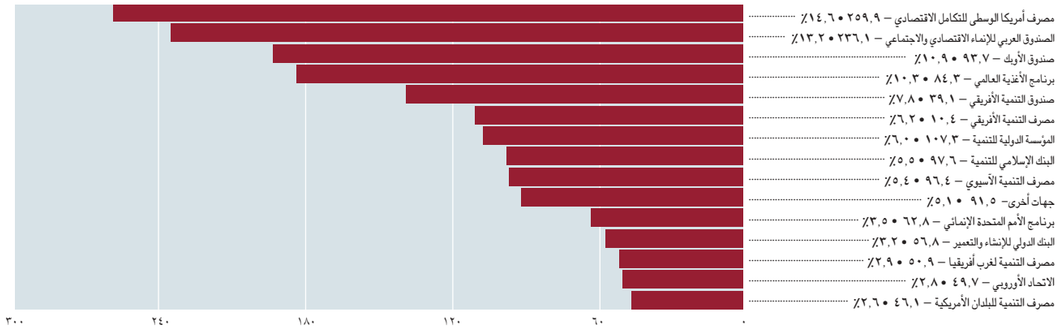

تمثل المبالغ والنسب المئوية الواردة في الرسم البياني حصة كل جهة متعددة الأطراف في مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ ١ ٧٨٢,٤ مليون دولار أمريكي. وتشمل الجهات الأخرى المشتركة في التمويل الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، والصندوق الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومؤسسة الأنديز للتنمية، ومصرف التنمية الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمرفق العالمي للبيئة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الرسم البياني ٧
التمويل المشترك للمشروعات التي بادر بها الصندوق حسب البلدان الأعضاء المانحة (الثنائية) في إطار البرنامج العادي والبرنامج الخاص من أجل أفريقيا، ١٩٧٨–٢٠٠٣
[المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية]

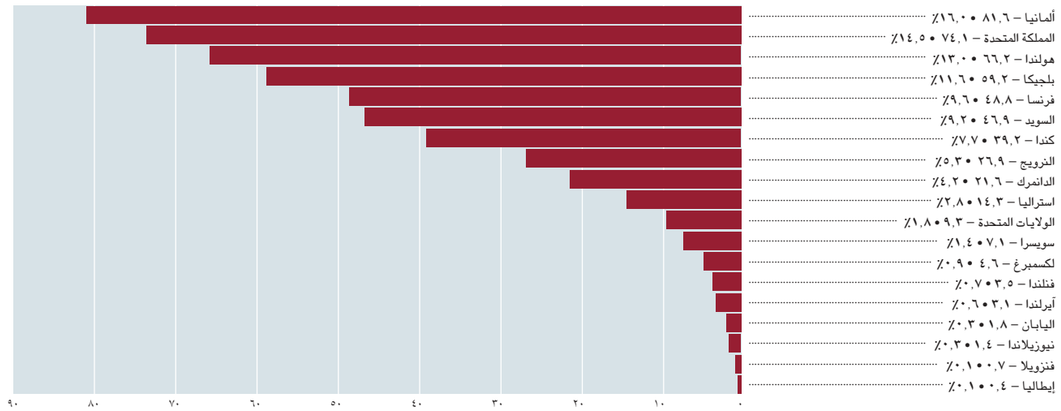

تبين المبالغ والنسب المئوية الواردة هنا حصة المساهمة المقدمة من كل من جهات التمويل الثنائي في مجموع التمويل الثنائي المشترك البالغ ٥١٠,٧ مليون دولار أمريكي.

© IFAD, Gerd Ludwig, 2002

عدد البرامج والمشروعات السارية بحسب البلدان والأقاليم (نهاية ٢٠٠٣)

١٩٥ مشروعا
٨٦ بلدا وغزة والضفة الغربية

أفريقيا الأولى
(غرب ووسط أفريقيا)
٤١ مشروعا
١٥ بلدا

أفريقيا الثانية
(شرقي وجنوبي أفريقيا)
٤٠ مشروعا
١٧ بلدا

آسيا والمحيط الهادي
٤١ مشروعا
١٥ بلدا

أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣٦ مشروعا
٢١ بلدا

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
٣٧ مشروعا
١٨ بلدا وغزة والضفة الغربية

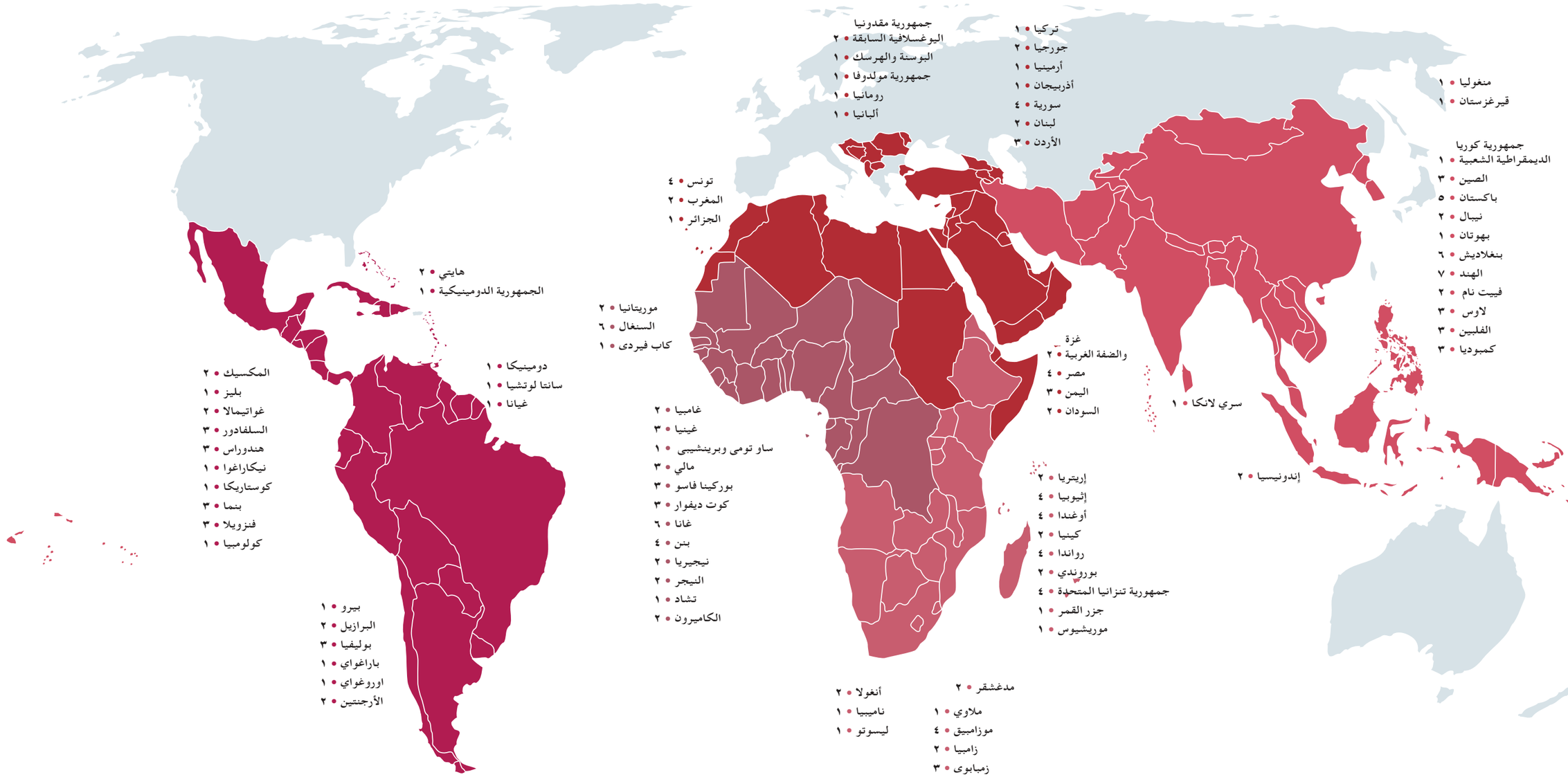

Note: Excludes closed projects and those not effective as at year end.

أفريقيا الغربية والوسطى

بوركينا فاسو

برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية

يرمي هذا البرنامج إلى تحسين الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، والإسهام في حماية التربة وإعادة إحيائها باستخدام تقنيات المحافظة على التربة والمياه، واستعادة خصوبة التربة، والزراعة المختلطة بالغابات، وممرات الرعي. وهو يرمي أيضا إلى دعم الأنشطة المدرة للدخل، وتسهيل وصول المجموعات الضعيفة (وخاصة النساء والشباب) إلى الأراضي، وتعزيز قدرات الفقراء الريفيين ومنظماتهم. وسيحقق البرنامج عند تنفيذه ما يلي:

- التركيز على الاستثمارات الزراعية
- مساعدة المشروعات الداعمة لعملية تحقيق اللامركزية الجاري تنفيذها بغية معالجة مشكلات خصوبة التربة، وقضايا الإنتاج الحيواني والمحصولي
- إنشاء علاقات تآزر مع مشروعات أخرى
- استخدام نهج مستجمعات المياه لتنمية المناطق العليا والسفلى من الأراضي المنخفضة
- تعزيز القدرات عن طريق برامج محو الأمية والتدريب
- الاستثمار في البنى الأساسية
- زيادة الإنتاجية عن طريق معالجة القيود التي تعرقل إمدادات المياه والمدخلات والمعدات الزراعية
- تحسين فرص الوصول إلى الائتمان وحيازة الأراضي بالنسبة لفقراء الريف

قيمة القرض: ٨,٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٢,١ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٣,١ مليون دولار أمريكي، ومصرف التنمية الأفريقي بمبلغ ٧,٥ مليون دولار أمريكي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا بمبلغ ١,٠ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٣,٢ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مصرف التنمية لغرب أفريقيا

الكاميرون

برنامج تنمية الجذريات والدرنيات وفق متطلبات السوق

سيساهم هذا البرنامج في تعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى دخل فقراء الريف، عن طريق التنمية المستدامة لقطاع الجذريات والدرنيات. والأهداف المحددة للبرنامج هي:

- تعزيز قدرة صغار منتجي ومجهزي الجذريات والدرنيات على إنشاء منظمات قوية وتخطيط وإدارة تنمية القطاع تنمية فعالة
- تحسين قدرات منظمات منتجي الجذريات والدرنيات على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية
- تسهيل وصول منتجي ومجهزي الجذريات والدرنيات إلى التكنولوجيات المناسبة لما بعد الحصاد والتجهيز حتى يتمكنوا من الاستجابة لطلبات المستهلكين
- الإسهام في توسيع نطاق إنتاج الجذريات والدرنيات عن طريق التكنولوجيات المحسنة التي تستجيب لاحتياجات الأسواق ويستطيع المزارعون استخدامها على نطاق واسع

قيمة القرض: ٩,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٣,١ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٢١,٧ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ١,٣ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٧,٣ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك أموال من التدفقات العائدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تشاد

مشروع التنمية الريفية في كانم

هدف المشروع هو تحسين الدخل والأمن الغذائي للأسر الفقيرة في إقليم كانم. وسيؤدي على وجه التحديد إلى ما يلي:

- إنشاء خدمات مستدامة للتمويل الصغير
- تمكين فقراء الريف ومنظماتهم عن طريق إنشاء وتوطيد المؤسسات التي تمثلهم
- زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق إعداد مجموعات من المستلزمات التكنولوجية للوديان (الوهاد التي تقع بين كثبان الرمال، وتتميز بتربة من صلصال الطمي وبمياه جوفية ضحلة)
- تقديم دعم خاص للنساء والشباب، ولأنشطتهم المدرة للدخل

وستُمكّن مجموعات المزارعين والمنظمات الريفية في المنطقة المستهدفة (بما في ذلك مجموعات ومنظمات النساء والشباب) بحيث تستطيع تحليل القيود التي تعوقها، وتحديد الأولويات فيما يتعلق باحتياجاتها الإنمائية، والمشاركة في تنفيذ أنشطة مستدامة مناسبة. وسيقدم المشروع المساعدة التقنية والمالية لتطوير مؤسسات التمويل الصغير وإنشاء المجموعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة لزيادة الدخل والإنتاجية الزراعية ولحماية البيئة.

قيمة القرض: ٩,٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٣,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٤,٣ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ١,٠ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

غينيا

مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا

هدف المشروع هو تحسين الدخل والأمن الغذائي والظروف المعيشية للأسر الريفية الفقيرة في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا على نحو مستدام. والأهداف المحددة هي ما يلي:

- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم
- زيادة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل والحيوانات الزراعية وتنويع مصادر الدخل

وسيقدم المشروع مساعدة مالية لدعم إنشاء مشروعات صغيرة للزراعة والحراجة وتربية الحيوانات الزراعية، يعدها ويمتلكها فقراء الريف، وتستهدف تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل، وترمي إلى حماية البيئة. وسيساعد المشروع على تحديد التكنولوجيا المناسبة، وسيدعم تعميم استخدام البذور المحسنة وتنميتها خاصة الأرز والفول السوداني. وأخيرا، سيدعم المشروع إنشاء نظام مالي ريفي قادر على توفير الخدمات المالية لفقراء الريف.

قيمة القرض: ١٠,٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٤,٢ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٧,٧ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ١,٤ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٢,١ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موريتانيا

برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات

يرمي البرنامج، في إطار الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر في موريتانيا، إلى الحد على نحو مستدام من الفقر الريفي في مناطق الواحات الخمس. وسيتوخى البرنامج الذي سينفذ على مدى ثماني سنوات تحقيق هذا الهدف عن طريق ما يلي:

- تنمية المنظمات القاعدية
- تعزيز النظم الزراعية في الواحات بتطوير وتعميم الدرايات التقنية والإدارية ودعم التسويق
- تقديم الدعم المالي للبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية
- توطيد النظم المالية الريفية اللامركزية

وسيركز البرنامج على بناء قدرات المؤسسات الريفية (بما في ذلك المنظمات المجتمعية ورابطات النساء والشباب)، ومؤسسات التمويل اللامركزية والكوميونات الريفية. وستتحسن كذلك فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

قيمة القرض: ٧,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١١,٤ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٣٣,٩ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ١,٤ مليون دولار أمريكي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ١١,٦ مليون دولار أمريكي، ومرفق البيئة العالمي بمبلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٦,٨ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

السنغال

مشروع التنمية الزراعية في ماتام – المرحلة الثانية

يرمي المشروع إلى ما يلي:

- تحسين قدرات المنظمات المشاركة على تقديم الخدمات الأساسية إلى أعضائها وأداء دور هام في مجال استقطاب التأييد لقضاياهم
- تعزيز مشاركة النساء والشباب في قرارات المجتمع المحلي وأنشطته
- زيادة الإمكانيات الإنتاجية الزراعية والرعوية لمنطقة المشروع على نحو مستدام
- زيادة وتنويع مصادر الدخل الريفي، وخاصة دخل المجموعات الضعيفة

وستتضمن تنمية القدرات تنظيم التدريب المكثف في مجال محو الأمية والجوانب التقنية والإدارية. وستدعم الإمكانيات الإنتاجية عن طريق إصلاح الطرق الريفية للحد من مشكلات الوصول، وإصلاح شبكات الري والآبار الأنبوبية في مناطق الرعي لتسهيل إتباع الممارسات المحسنة في إدارة المراعي. وسيعزز المشروع شبكة مؤسسات التمويل الصغير التي بدأت في المرحلة الأولى منه، ويساعدها على توسيع نطاق خدماتها المالية وتنمية قدراتها على تعبئة الموارد.

قيمة القرض: ٩,٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٢,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٢٤,٣ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٣٢٩ ٠٠٠ دولار أمريكي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا بمبلغ ٧,٩ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٣,٦ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مصرف التنمية لغرب أفريقيا

سيراليون

مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية

الغرض من المشروع هو الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي الذي تسببت فيه النزاعات في البلاد، وتحسين سبل العيش والظروف المعيشية للمجتمعات المحلية الريفية. وسيتحقق هذا عن طريق تقديم الدعم لإنعاش المجتمعات المحلية الريفية في الأجل القصير وإعادة تنمية الأنشطة الزراعية، مع إرساء الأسس اللازمة للإعمار والتنمية التشاركية في الأجل الطويل. وسيتبع المشروع نهجا مرحليا تنفذ فيه الأنشطة قصيرة الأجل والأنشطة طويلة الأجل في نفس الوقت وتوجه فيه وفقا للظروف المحلية. وتتمثل أنشطة المشروع فيما يلي:

- دعم المؤسسات المجتمعية والتنمية التشاركية لتمكين المجتمعات المحلية من استعادة أمنها في مجال سبل العيش ومستحقاتها الأساسية
- تمكين الفقراء والضعفاء عن طريق توسيع نطاق وصولهم إلى الأصول الأساسية المالية والمعرفية والتكنولوجية وسيطرتهم عليها
- إعادة إعمار البنى الأساسية الريفية لتحسين ظروف الإنتاج وفرص الوصول إلى الأسواق والظروف المعيشية

قيمة القرض: ٥,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٨,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٠,٨ مليون دولار أمريكي سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ١,٢ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ١,١ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

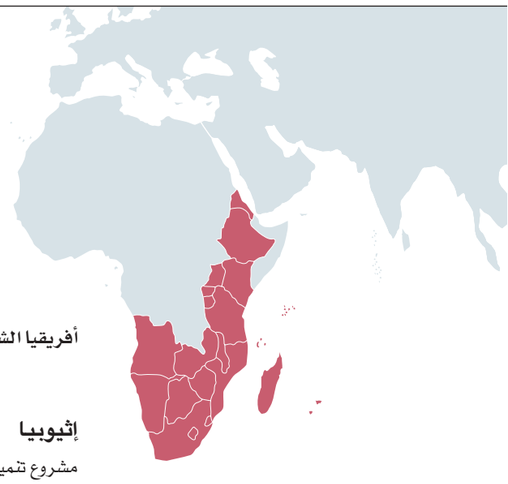

أفريقيا الشرقية والجنوبية

إثيوبيا

مشروع تنمية مجتمعات المراعي

يرمي المشروع إلى تحسين سبل العيش المستدامة بين السكان الرعويين في المنخفضات الإثيوبية القاحلة وشبه القاحلة. والغرض المتوخى منه هو تمكين المجتمعات المحلية ومنح الإدارة الإقليمية اللامركزية القدرة على تحسين إدارة التنمية المحلية عن طريق عملية تخطيط مجتمعية مرتبطة بصندوق استثماري محلي. كما سيدعم المشروع برنامجا تشاركيا لمواجهة الكوارث بغية الحد من ضعف المجتمعات الرعوية إزاء الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية. وستدعم هذه الجهود بما يلي:

- إصلاح السياسات
- الاستثمار في خدمات الصحة والتعليم والبيطرة
- إجراء البحوث التطبيقية على زراعة المناطق الجافة وإدارة الموارد الطبيعية
- بناء القدرات المحلية

ورغم أن المشروع ينطوي على اعتراف بالدور المركزي الذي يؤديه الإنتاج الحيواني وسيستمر في أدائه في الحياة الرعوية، فإنه لن يركز على إنتاجية الحيوانات الزراعية والدخل العائد منها على سبيل الحصر، بل سيحدد ويوجد أيضا سبل عيش بديلة، بما في ذلك زراعة المحاصيل على نحو طوعي وتوليد الدخل من العمل غير الزراعي، وذلك بهدف دمج المجتمعات الرعوية في الاقتصاد الوطني على نحو أفضل.

قيمة القرض: ١٤,٤ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٢٠,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٥٩,٩ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٤,٠ مليون دولار أمريكي، والمؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ ٣٠,٠ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٥,٩ مليون دولار أمريكي

المؤسسة المتعاونة: البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية

كينيا

مشروع تنمية المجتمعات المحلية في جنوب نيانزا

الهدف العام لهذا المشروع هو الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش للمجتمعات المحلية في منطقة المشروع. وسوف يتبع نهج التمكين المتوازن بين الجنسين في المجتمعات المحلية الريفية عن طريق تحسين الظروف الصحية وترشيد استخدام وإدارة الموارد الطبيعية. ويرمي المشروع إلى:

- بناء القدرة على الإدارة المحلية وعمليات التنمية وفق متطلبات المجتمع المحلي
- تعزيز فرص الوصول على نحو متوازن بين الجنسين إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية، والمياه المنزلية الآمنة، وممارسات أفضل في مجال الإصحاح والنظافة
- تحسين إنتاجية العمالة في المزرعة، والأمن الغذائي، والتغذية
- تعزيز القدرات المؤسسية على مستوى النواحي والمقاطعات لدعم التنمية المتكاملة

كما يرمي المشروع، عن طريق تعزيز سبل العيش ومساندة التمكين الاقتصادي، إلى معالجة الأسباب الجذرية وأنماط السلوك الاجتماعي المؤدية إلى انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز مع العمل في الوقت نفسه على تقوية قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة آثار هذا الوباء. وسيكون بوسع هذه المجتمعات تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها عن طريق عملية التخطيط للنشاط المجتمعي، وستتولى لجان مجتمعية إدارة مراكز الرعاية الصحية ونقاط توزيع المياه والمراحيض. وستكون مجموعات المساعدة الذاتية هي نقاط الاتصال بالنسبة للأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الزراعة.

قيمة القرض: ١٠,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٥,٦ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٧,٨ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ١,٨ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات

مدغشقر

برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي

الغرض من البرنامج هو الحد من الفقر الريفي في محافظة تاوماسينا عن طريق زيادة الدخل الريفي وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحمل مسؤولية التنمية الخاصة بها. وللبرنامج هدفان محددان هما:

(١) تحسين الفرص المتاحة لصغار المنتجين للوصول إلى الأسواق والحصول على قيمة أعلى لمنتجاتهم عن طريق:

- تحسين كفاءة نظم جمع المحاصيل
- تقوية وضعهم التفاوضي
- تحسين نوعية المنتجات
- إقامة الشراكات بين مجموعات المنتجين والمتعهدين التجاريين
- تحسين ظروف نقل المنتجات

(٢) تكثيف وتنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لفقراء الريف، بما في ذلك أضعف فئة فيهم، على نحو مستدام من الناحية البيئية، وذلك عن طريق:

- تحسين الإدارة المحلية للتمكين من المشاركة الفعالة
- تقوية منظمات المنتجين
- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية الريفية
- توفير الخدمات الاستشارية الزراعية جيدة النوعية
- تقديم الدعم المالي لاستثمارات صغار المنتجين

قيمة القرض: ١٠,٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٤,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٢٨,٣ مليون دولار أمريكي سيسهم فيها المستفيدون وشركاء محليون آخرون بحوالي ٠٠٠ ٧٣٠ دولار أمريكي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ ٧,٧ مليون دولار أمريكي، والحكومة المحلية بمبلغ ٠٠٠ ١٢٠ دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٥,٢ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات

موزامبيق

برنامج مساندة التمويل الريفي

الغرض من البرنامج هو المساهمة في النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر عن طريق تحسين سبل العيش للأسر الريفية الفقيرة وجدوى المشروعات الريفية الصغيرة والأهداف المحددة للبرنامج هي:

- تحسين قدرة الفقراء والمجموعات الضعيفة وأصحاب المشروعات الصغيرة الناشئة على الوصول إلى الخدمات المالية على نحو مستدام
- وضع سياسة للتمكين وتهيئة بيئة مؤسسية للخدمات المالية الريفية من أجل تحسين فرص الفقراء الاقتصادية ودخلهم

وستنفذ أنشطة البرنامج على مستوى السياسات والتنظيم والمجتمع المحلي. إذ سيدعم البرنامج على مستوى السياسات الحوار المتواصل بين الأطراف المعنية عن طريق إنشاء محفل للتمويل الريفي. وبالإضافة إلى تحسين البيئة الاقتصادية الكلية للتمويل الريفي، سيقدم البرنامج المساعدة المباشرة إلى الأسر الريفية عن طريق تعزيز الأنشطة المدرة للدخل؛ وتمويل الاستثمارات والمدخلات المحسنة والمشروعات الريفية الصغيرة؛ وزيادة الأصول والمدخرات الأسرية.

قيمة القرض: ٦,٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٩,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٣٤,٣ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٠٠٠ ٢٧٥ دولار أمريكي، ومصرف التنمية الأفريقي بمبلغ ١٦,٤ مليون دولار أمريكي؛ وصندوق التنمية الأفريقي بمبلغ ٥,٤ مليون دولار أمريكي؛ ومؤسسات التمويل المحلية بمبلغ ٠٠٠ ٨٣٢ دولار أمريكي؛ والحكومة المركزية بمبلغ ١,٩ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات

رواندا

مشروع الترويج للمشروعات الريفية والفردية الصغيرة – المرحلة الثانية

يرمي المشروع إلى زيادة دخل فقراء الريف. وتحقيقا لهذا الهدف، سيروج المشروع لإنشاء مشروعات فردية صغيرة مجدية من خلال:

- تعزيز القدرة على الرسملة من خلال تعزيز الحصول على الخدمات المالية
- تحسين الأداء والإنتاجية عن طريق الوصول إلى الخدمات غير المالية المستدامة، مثل التدريب
- تعزيز منظمات فقراء الريف الحرفية والرئيسية، بحيث تتمكن من دعم مشروعات أفرادها بصورة فعالة
- الترويج لاستخدام التكنولوجيا المناسبة، ومراعاة مستويات الجودة المقبولة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق
- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي المرتبط بذلك

وستصمم أنشطة دعم المشروعات، بما في ذلك الائتمان، وفق فئات المشروعات الفردية والصغيرة المعيشية، والناشئة، والمتوسعة. ففي حالة المشروعات الجديدة والمعيشية مثلا، ستستخدم برامج التلمذة الحرفية لتمكين أصحاب المشروعات الصغيرة الراسخين ذوي الخبرة من نقل مهاراتهم إلى أصحاب المشروعات الجدد.

قيمة القرض: ١٠,٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٤,٩ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٧,٦ مليون دولار أمريكي، تسهم الحكومة المركزية فيها بنحو ٢,٧ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

آسيا والمحيط الهادي

بنغلاديش

مشروع التمويل الصغير والدعم التقني

أهداف المشروع هي تحسين سبل العيش والأمن الغذائي للأسر الفقيرة وتمكين النساء. أما غاياته المحددة فهي: اضطلاع الفقراء إلى حد ما والفقراء المدقعين بأنشطة مستدامة مدرة للدخل واستخدام تكنولوجيات الإنتاج الحيواني، واكتساب مؤسسة باللي كارما÷سهاياك والمنظمات المشاركة معها للمعارف اللازمة في مجال الإنتاج الحيواني. ويرمي المشروع إلى بلوغ هذه الأهداف عن طريق تنفيذ ثلاثة عناصر هي:

- الائتمان الصغير
- الدعم التقني (بما في ذلك التدريب والبحوث والتنمية)
- دعم تنفيذ المشروع بما في ذلك تنسيق المشروع، ورصده وتقييمه، وتقديم الدعم للمنظمات المشاركة
- وسيتصدى المشروع لضعف النساء من خلال تحسين وصولهن إلى المعارف والتكنولوجيا، وسيطرتهن على الموارد الإنتاجية، وتطوير مهارات الإدارة والقيادة لديهن.

قيمة القرض: ١١,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٦,٣ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٢٠,٢ مليون دولار أمريكي، ستسهم المنظمات غير الحكومية المحلية فيها بحوالي ٠٠٠ ٢١٨ دولار أمريكي، ومؤسسات التمويل المحلية بمبلغ ٣,٧ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

كمبوديا

مشروع الحد من الفقر في براي فينغ وسفاي ريينغ

يرمي المشروع إلى الحد من فقر ٦٠٠ ١٢٠ أسرة عن طريق ما يلي: مشاركة الفقراء الفعالة في تحسين سبل عيشهم؛ وتعزيز قدراتهم؛ والإدارة المستدامة للنظم الزراعية والموارد الطبيعية؛ وإيجاد أو إصلاح البنى الأساسية؛ وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات والأسواق، بغية تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الأهداف المحددة فهي:

- تمكين الأسر الفقيرة من زيادة الإنتاج الغذائي والدخل عن طريق تكثيف وتنويع إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وغير ذلك من المبادرات ومن إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام
- بناء قدرات فقراء الريف على تخطيط وإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم، بما في ذلك تنمية البنى الأساسية الريفية
- مساعدة مقدمي الخدمات في القطاع العام وغيرهم على إشراك فقراء الريف بأسلوب يراعي تمايز الجنسين، حتى يتمكن مقدمو الخدمات من تخطيط وتنفيذ برامج تستجيب لاحتياجات الفقراء.

قيمة القرض: ١٠,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٥,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٩,٦ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٠٠٠ ٩٣٠ دولار أمريكي، وبرنامج الأغذية العالمي بمبلغ ٢,٤ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٠٠٠ ٤٩١ دولار أمريكي، والشراكة من أجل الإدارة المحلية بمبلغ ٧٠٠ ٢٦٥ دولار أمريكي (يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة السويدية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة).

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الهند

مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا

الغرض من المشروع هو التحسين المستدام لسبل عيش المجموعات الضعيفة عن طريق توفير الفرص وتقوية المؤسسات المحلية المشتركة في تلك التنمية. أما الأهداف المحددة فهي:

- الترويج لإتباع نهج أكثر مواءمة لتصميم وتنفيذ الأنشطة الإنمائية
- تحسين قدرات السكان المحليين على انتقاء فرص مناسبة لتحسين سبل عيشهم، والوصول إلى الموارد المالية التي يحتاجونها، وإدارة التكنولوجيات والمؤسسات الجديدة على مستوى القرية
- زيادة الدخل عن طريق إتباع نظم زراعية مدرة للدخل وأكثر استدامة، وإنشاء مشروعات غير زراعية صغيرة أو فردية
- إقامة نظم فعالة مناسبة لتسليم المدخلات ولصيانة الأصول والموارد، مع التأكيد على التمويل الصغير، والادخار والاقتصاد، ومنتجات التأمين الصغيرة
- تأمين الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال التي تربط سبل العيش الأسرية بالنظام الاقتصادي الأكبر.

قيمة القرض: ٢٧,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٣٩,٩ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٨٤,٣ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ٩,٥ دولار أمريكي ومؤسسات التمويل المحلية بمبلغ ٢٣,٤ مليون دولار أمريكي، والحكومات المحلية بمبلغ ١١,٤ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

باكستان

برنامج تنمية المجتمعات المحلية

يرمي البرنامج إلى دعم وتحسين أحوال فقراء الريف باستخدام طرق التخطيط والتنفيذ والرصد التشاركية المجتمعية والتوعية بتمايز الجنسين. وتحديدا، سيقوم البرنامج بما يلي:

- تعزيز دور وقدرات المنظمات المجتمعية القائمة، وإنشاء منظمات مجتمعية جديدة
- إرساء الأسس اللازمة لعملية نقل السلطات والمسؤوليات بنجاح إلى المستوى المحلي، عن طريق الترويج لحسن الإدارة، والشفافية، والمساءلة من خلال تحسين العلاقات بين المؤسسات المركزية والمؤسسات المحلية
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية
- توسيع نطاق البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لزيادة الدخل وفرص العمل للفئات الضعيفة والحد من الفقر

وسيعمل البرنامج مع أعضاء المنظمات المجتمعية القائمة والجديدة (سواء أكانت للرجال أم للنساء) من أجل انتقاء البنى الأساسية والأنشطة الإنمائية.

قيمة القرض: ١٥,٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٢١,٨ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٣٠,٧ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ١,٩ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٧,١ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

غواتيمالا

البرنامج الوطني للتنمية الريفية – المرحلة الأولى: الإقليم الغربي

الغرض من البرنامج هو الحد من الفقر بين أفقر سكان غواتيمالا الأصليين وغير الأصليين علاوة على الحد من التمييز ضدهم. وسيعمل البرنامج على ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية من الرجال والنساء على قدم المساواة في وضع وتنفيذ السياسات الإنمائية الريفية الوطنية التمكينية وأطرها المؤسسية تنفيذا يتسم بالشفافية. وسيعمل البرنامج على ما يلي:

- تعزيز إدماج المناطق الريفية من المقاطعات الغربية الخمسة في التيار الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في غواتيمالا
- دعم مشاركة المنظمات القاعدية في البرنامج وتنمية الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها الأعضاء
- تعزيز الشعور باحترام الذات بين مجموعات السكان الأصليين والنساء والشباب من سكان الريف.

يضاف إلى ذلك، أن التطورات في البنى الأساسية للصحة الريفية والتعليم والاتصالات والخدمات الأساسية ستساعد على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية من السكان الأصليين وغير الأصليين على السواء.

قيمة القرض: ٢١,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٣٠,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط متوسطة.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٤٨,٠ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٢,٠ مليون دولار أمريكي، وصندوق الأوبك بمبلغ ١٠,٠ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٦,٠ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المكسيك

مشروع تعزيز البرنامج الوطني لمستجمعات المياه الصغيرة

يرمي المشروع إلى الحد على نحو ملحوظ من الفقر والتمييز اللذين تعاني منهما أفقر مجموعات السكان الأصليين وغير الأصليين في المجتمعات المحلية الريفية في مستجمعات المياه الصغيرة في الولايات المكسيكية الثمانية. وسيتحقق ذلك عن طريق التنمية الاجتماعية الاقتصادية لمناطق المستجمعات الصغيرة على نحو شامل ومستدام اقتصاديا وبيئيا. وتتضمن الأهداف المحددة ما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية والاجتماعية في المجتمعات الريفية الفقيرة
- تحسين المحافظة على التربة والمياه والغطاء النباتي وإدارتها في مستجمعات المياه الصغيرة
- زيادة الدخل الأسري عن طريق إدخال التحسينات على إنتاج وتسويق منتجات الغابات والمحاصيل والحيوانات الزراعية والمشروعات الفردية الصغيرة
- تعزيز قدرات البرنامج الوطني لمستجمعات المياه الصغيرة بحيث تشمل المشاركة وتنفيذ أنشطة التنمية والصون المحلية، وزيادة قدرات البلديات والولايات والسلطة الاتحادية على التنسيق المؤسسي

قيمة القرض: ١٠,٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٥,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط عادية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٢٨,٠ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٢,٠ مليون دولار أمريكي، مرفق البيئة العالمي بمبلغ ٤,٠ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٧,٠ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نيكاراغوا

برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة القاحلة في نيكاراغوا

الغرض من البرنامج هو الإسهام في الحد من الفقر الريفي عن طريق زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة. والهدف المحدد له هو تحسين قدرة الأسر الريفية الفقيرة على الوصول إلى أصول تمكنها من الاستفادة، على نحو مستدام وعادل من الفرص المدرة للدخل. والبرنامج موجه لتلبية طلبات المستهدفين، أي أنه يستمد قوته المحركة من طلب المشاركين فيه. وسوف يساعد البرنامج على تنمية وتنفيذ المشروعات الصغيرة وخطط العمالة على أساس من المشاركة. يضاف إلى ذلك، أنه سيكفل تحسين فرص الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل عن طريق ما يلي:

- تعزيز قدرات فقراء الريف على الوصول إلى الأسواق، مع التأكيد بصفة خاصة على تهيئة الظروف المناسبة للنساء والشباب
- زيادة توفير الخدمات المالية وغير المالية على الصعيد المحلي.

وينبغي لجميع المشروعات الصغيرة وخطط العمالة أن تفي بمعايير الجدوى والاستدامة. والمجالات الرئيسية التي سيركز عليها البرنامج هي تعزيز الرأسمال البشري والاجتماعي وتمكين المستهدفين المحليين حتى يستطيعوا اغتنام الفرص التي يوفرها البرنامج.

قيمة القرض: ١٠,٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٤,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للبرنامج: تقدر بمبلغ ٢٥,٠ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ١,٢ مليون دولار أمريكي، ومؤسسات التمويل المحلية بمبلغ ٤,٠ مليون دولار أمريكي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي بمبلغ ٤,٠ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ١,٨ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مصرف أمريكا الوسطى للتكامل

فنزويلا

مشروع التنمية الريفية المستدامة في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا – المرحلة الثانية

الغرض من المشروع هو تحسين الظروف المعيشية في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا. والهدف العام هو الحد بدرجة كبيرة من مستويات الفقر في المجتمعات المحلية في المناطق الريفية شبه القاحلة عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بيئيا والمنصفة للجنسين. ومن بين الأهداف المحددة ما يلي:

- التمكين الاقتصادي والسياسي لمنظمات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في المناطق شبه القاحلة
- إعادة إحياء وصون الموارد الطبيعية في هذه المناطق واستخدامها استخداما مستداما مع التركيز على صون التربة والمياه
- تحويل الإنتاج المعيشي الزراعي وغير الزراعي إلى عمل إنتاجي موجه للسوق ومربح ومستدام
- زيادة قدرة هذه المجتمعات على الوصول إلى الخدمات المالية الريفية المحلية وإلى الخدمات المالية على مستوى الولاية والمستوى الوطني

قيمة القرض: ١٠,٤ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٥,٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط عادية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٢٣,٠ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ١,٠ مليون دولار أمريكي ومؤسسة تنمية الأنديز بمبلغ ٤,٠ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٣,٠ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مؤسسة تنمية الأنديز

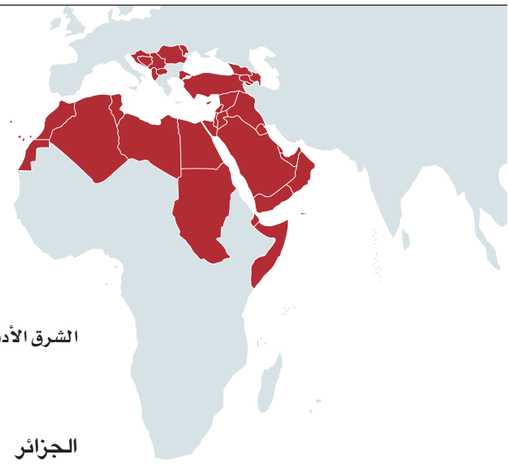

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الجزائر

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة

الغرض من المشروع هو الإسهام في الحد من الفقر الريفي عن طريق تنويع الدخل وزيادته على نحو مستدام لأضعف السكان الريفيين. وسيتحقق ذلك عن طريق إعادة إحياء الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام. أما الأهداف المحددة فهي ما يلي:

- بناء القدرات المحلية على تخطيط التنمية على المستوى الشعبي وعلى تصميم وتنفيذ مشروعات محلية موجهة إلى أشد السكان حرمانا
- ضمان استدامة التنمية الزراعية والإنتاجية عن طريق تحديد الأولويات لاستخدام المياه السطحية وبذل جهود لمكافحة تدهور الأراضي
- دعم المبادرات التي تسهم في زيادة وتنويع وضمان تحقيق دخل مستقر عن طريق إتاحة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وخاصة للنساء والشباب.

قيمة القرض: ١٢,٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٧,٦ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط متوسطة.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٢٩,٨ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٢,٤ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٩,٩ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المغرب

مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية

الغرض من المشروع هو تحسين دخل فقراء الريف وظروفهم المعيشية. وسيتحقق ذلك عن طريق تمكين المجتمعات المحلية وتوفير فرص جديدة لأضعف المجموعات. وسيركز المشروع على إعادة إحياء وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وبناء على إنجازات المرحلة الأولى تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- تعزيز قدرة المؤسسات العامة المحلية والمنظمات القاعدية على إنشاء آلية تشاركية سليمة لتحديد واستغلال الفرص الاستثمارية
- الترويج لأنظمة مواءمة للإنتاج الحيواني من أجل زيادة قيمة المنتجات الحيوانية عن طريق تجهيزها محليا وإقامة روابط مع الأسواق
- تنويع مصادر الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات التقنية والتسويقية والمالية

قيمة القرض: ٤,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٦,٤ مليون دولار تقريبا) بشروط متوسطة.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٩,٢ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ١٧١ ٠٠٠ دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٢,٤ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى ٣٣٣ ٠٠٠ دولار أمريكي من مصادر لم تحدد بعد.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

جمهورية مولدوفا

مشروع إحياء الزراعة

يرمي المشروع إلى المساهمة في الحد من الفقر على نحو مستدام في المناطق الريفية، وإلى تحسين سبل العيش الريفية عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي، ورفع مستوى الدخل، والحرص على أن تتسم عملية الإدارة بالشفافية وقابلية التكرار. أما الأهداف المحددة فهي:

(١) وفير فرص عمل منتجة وتحسين الأصول الريفية عن طريق شراكة تقوم بين المزارعين ومنظمي الأعمال وتحقق ما يلي:

- تحويل حوالي ١٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي إلى الزراعة الكثيفة للمحاصيل عالية القيمة
- إقامة روابط بين الزراعة والخدمات الزراعية والتجهيز الزراعي وقنوات السوق، وتهيئة فرص العمل غير الزراعية المدرة للدخل

(٢) وضع نهج لإنعاش المجتمعات المحلية الريفية بدعم حكومي مع التركيز على:

- التخطيط والتنفيذ المجتمعي لأنشطة التنمية
- إقامة روابط مع الأسواق سابقة عليها ولاحقة لها

قيمة القرض: ١٠,٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٤,٩ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ١٨,٢ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٣,٠ مليون دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

السودان

مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش

يرمي المشروع إلى إنعاش سبل العيش المتاحة لـ٠٠٠ ٦٧ أسرة فقيرة في دلتا القاش، مع التركيز على استخدام موارد الأراضي والمياه على نحو فعال ومستدام. والهدف المتوسط الأجل للمشروع هو ضمان عمل المخطط الزراعي في القاش على نحو مستدام وعادل ودمجه في الاقتصاد المحلي. وتتضمن الأهداف المحددة ما يلي:

- وضع تصور مشترك للتنمية والالتزام به
- إقامة ترتيبات مؤسسية مستقرة ومناسبة لذلك التصور
- إعادة إعمار البنى الأساسية المائية والاجتماعية الأخرى ووسائل جمع المياه
- تحسين ممارسات الإنتاج المحصولي والحيواني
- إنشاء خدمات مالية
- تعزيز قدرات الدولة في مجال التخطيط

قيمة القرض: ١٧,٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٢٤,٩ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٣٩,٠ مليون دولار أمريكي سيسهم المستفيدون فيها بحوالي ٤,٧ مليون دولار أمريكي، ومؤسسات التمويل المحلية بمبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ دولار أمريكي، والحكومة المركزية بمبلغ ٨,٩ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تركيا

مشروع تنمية سيفاز – أرزينجان

أهداف المشروع هي:

- زيادة الإنتاجية الزراعية ومستويات الدخل لدى فقراء الريف في المناطق ذات المستوى المنخفض من التنمية من محافظتي سيفاز وإرزينجان
- توسيع نطاق فرص العمل الريفية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي يضطلع بها أصحاب الحيازات الصغيرة
- بناء وتعزيز المؤسسات المعتمدة على الذات والمرتبطة مباشرة بفقراء الريف
- تحسين الظروف المعيشية، وخاصة للنساء

وسيعزز المشروع المشاركة عن طريق بناء قدرات المؤسسات المحلية (مثل لجان التنمية والتعاونيات ورابطات مستخدمي المياه)، والتوعية، والتسهيل، ونقل المهارات. وستحدد مؤسسات المجتمع المحلي الاحتياجات المجتمعية وترتيبها من حيث الأولوية، وستضع لوائح تنظيمية لإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وستعالج هذه الأمور عن طريق برامج ممولة من مشروعات في مجال الإنتاج الزراعي، وإدارة المراعي وتنمية المجتمعات المحلية. وسوف يؤدي تقديم الدعم إلى موفري الخدمات التقنية وإمدادات المدخلات والخدمات المالية من القطاع الخاص أو المستوى القاعدي إلى مساعدة هذه الجهات على توفير خدماتها لفقراء الريف بشروط السوق.

قيمة القرض: ٩,٣ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (١٣,١ مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط عادية.

التكلفة الكلية للمشروع: تقدر بمبلغ ٣٠,٠ مليون دولار أمريكي، سيسهم المستفيدون فيها بمبلغ ٢,٧ مليون دولار أمريكي، وصندوق الأوبك بمبلغ ٩,٩ مليون دولار أمريكي والحكومة المركزية بمبلغ ٤,٤ مليون دولار أمريكي.

المؤسسة المتعاونة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تدعم حافظة المنح في عام ٢٠٠٣ اشتراك فقراء الريف في تطوير وتحسين التكنولوجيا وفي تقدير أثرها. وتضع برامج المنح، بعد تقييمها للإمكانيات الاقتصادية للتكنولوجيات الواعدة، خططا لأنشطة يجري تجربتها في المجالات التي يشترك فيها المزارعون مع الباحثين والشركات التجارية بهدف تحقيق أقصى عائد للاستثمارات.

وترمي الحافظة إلى ما يلي:

- تطوير البحوث في المجالات التقنية والمؤسسية التي تفيد الفقراء
- الترويج لترتيبات البحوث التي تساعد على تحقيق ذلك التطور
- الاستثمار فيما يرتبط بذلك من تعليم وتدريب

وحافظة المنح، إذ تسعى إلى هذه الأهداف، مستمرة في التصدي للفقر الريفي عن طريق تطوير التكنولوجيا الزراعية، مع إفساح المجال في الوقت نفسه على نحو متزايد للاهتمام الجديد بالمجالات غير الزراعية مثل التمويل الريفي، وعمليات البحوث وتنظيمها، وإقامة الروابط مع السوق، ووضع السياسات.

وقدمت منح الصندوق لدعم ستة برامج للبحوث الزراعية تنفذها مراكز تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية:

- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة لدعم برنامج لتعزيز البحوث والتطوير لتحسين تسويق منتجات المجترات الصغيرة وتوليد الدخل في المناطق الجافة من أمريكا اللاتينية.
  وسيرتبط تعزيز البحوث والتطوير ببناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة لاستخلاص أفضل النتائج من أسواق حيوانات أصحاب هذه الحيازات.
- منحة قيمتها ٠٠٠ ٩٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى مركز البحوث الحرجية الدولية لدعم برنامج تحسين دخل المجتمعات المحلية الحرجية عن طريق حافظة قروض الصندوق في إقليم آسيا والمحيط الهادي.
  وتركز المنحة مباشرة على مناطق مشروعات الصندوق، وتدعم تقييم مختلف الخيارات في مجال توليد الدخل. كما سيوجه اهتمام خاص إلى إصلاح السياسات والمؤسسات والتمكين في سياق البحوث العملية.
- منحة قيمتها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي للبطاطس لدعم برنامج لدمج التكنولوجيات وزيادتها وتكرارها لمنتجي البطاطس الفقراء في مواردهم.
  وستستند المنحة إلى البحوث التي أجريت من قبل في إطار المبادرة العالمية المعنية بآفة العفن المتأخر لزيادة جهود نشر التكنولوجيا مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز مدارس المزارعين الحقلية لتحسين فرص تقبل التكنولوجيا والأخذ بها.
- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى المعهد الدولي للزراعة الاستوائية لدعم تطوير التكنولوجيا ونشرها بالطرق التشاركية واستخدام اللوبياء في الحد من الفقر في غرب أفريقيا – المرحلة الثانية.
  وفي إطار البرنامج المتكامل للبحر المتوسط لمواجهة آفة خطيرة تصيب الكاسافا – هي عثة الكاسافا الخضراء – ستعزز البحوث قدرات فقراء الريف ومنظماتهم على الترويج لإتباع خيارات مستدامة بيئيا لمواجهة هذه العقبة الهامة في مجال الأمن الغذائي.

- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى رابطة تنمية الأرز في غرب أفريقيا لدعم بحوث المواءمة التشاركية ونشر تكنولوجيات الأرز في غرب أفريقيا – المرحلة الثانية.
  وستروج المنحة لزراعة الصنف المهم من الأرز المسمى "نركا" (الأرز الجديد في أفريقيا) بغية تحسين الإنتاجية والدخل لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في غرب أفريقيا. وستساعد هذه المنحة مع المنحة السابقة على تحسين قدرات المنظمات القاعدية على المشاركة في تنمية التكنولوجيا الزراعية وتعميمها، وبذلك توجه تنمية التكنولوجيا نحو احتياجات صغار المزارعين الفقراء في مواردهم.
- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وذلك لتحقيق الإدارة المجتمعية المثلى لموارد المياه الشحيحة في الزراعة في غرب آسيا وشمال أفريقيا.
  وتستهدف المنحة زيادة الإمكانيات الإنتاجية لدى صغار المزارعين الذين يوجد كثير منهم في مناطق مشروعات الصندوق عن طريق التصدي لقيود الإنتاج المرتبطة بالمياه. وسيتضمن البرنامج إنشاء الشراكات بين النظم القطرية للبحوث الزراعية مع الاستناد إلى نماذج البحوث التشاركية.

كما قدمت منح الصندوق لدعم أربعة برامج للبحوث الزراعية تنفذها مراكز لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية:

- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات لدعم برنامج تعزيز إنتاجية وتجارة الفواكه والخضروات: المبادرة الأفريقية لمكافحة ذبابة الفاكهة.
  وستدعم المنحة تطوير ونشر الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الآفات، وذلك لتحسين تسويق الفاكهة التي ينتجها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا.
- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي لتنمية الأسمدة وذلك لدعم برنامج التقييم التشاركي، وتكييف واعتماد تكنولوجيات إدارة المغذيات الدقيقة الصديقة بيئيا للمزارعين الفقراء – المرحلة الثانية.
  وستعزز المنحة العمل على زيادة فعالية استخدام المدخلات على هيئة تكنولوجيا التسميد العميق باليوريا لدى المزارعين الفقراء في جنوب آسيا.
- منحة قيمتها ١,٤ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم برنامج الإنتاج العضوي للنباتات الطبية والعطرية ونباتات الصباغة الطبيعية، من أجل سبل المعيشة المستدامة في جنوب آسيا.
  يساعد الصندوق لأول مرة، أساليب الزراعة العضوية للنباتات الطبية والعطرية ونباتات الأصبغة الطبيعية، مع العناية في الوقت نفسه بتحسين قيمة المنتجات في أسواق النخبة ووضع أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع يمكنهم من الاشتغال بمشروعات تجارية صغيرة أو متوسطة على مستوى القرية.
- منحة قيمتها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى المركز الدولي لتنمية الأسمدة لدعم برنامج استحداث وتطبيق نظام للمعلومات ودعم القرارات لإنتاج الحبوب في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
  وترمي المنحة إلى تحسين فعالية الإنتاج والربحية، وتتيح للمجتمعات المحلية الزراعية استخدام المدخلات في الوقت المناسب وبكفاءة.

كما قدم الصندوق أربع منح للمساعدة التقنية خلال السنة للبحوث والمساعدات التقنية الأخرى:

- منحة قيمتها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى مؤسسة الأنديز للتنمية لدعم البرنامج الإقليمي لمساندة السكان الأصليين في حوض الأمازون – المرحلة الثالثة.
- منحة قيمتها ٤٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي، لدعم برنامج رفع مستوى منظمات الفقراء والربط بينها – التعلم من تجارب منظمات المجتمع المدني ومشروعات الصندوق في آسيا.
  ويرمي هذا العنصر من البحث إلى تصميم وبناء منظمات مجتمعية مستدامة، وإلى توسيع نطاق البحوث وإقامة روابط سياساتية عن طريق مجموعات واتحادات المنظمات.
- منحة قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي لجنوب آسيا، لإدراج قضايا التمايز بين الجنسين في جهود الحد من الفقر في آسيا: دعم برنامج للتحليل السياساتي واستقطاب التأييد وإقامة الشبكات للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين وضعف النساء.
- منحة قيمتها ١,١ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم توسيع نطاق برنامج المدارس الميدانية للمزارعين في أفريقيا الشرقية والجنوبية.
  ومن شأن توسيع البرنامج أن يمكن مجموعات المزارعين ويساعدهم على تحسين إنتاجيتهم الزراعية وأمنهم الغذائي.

كما قدم الصندوق أربع منح للمساعدة التقنية خلال السنة لأغراض التدريب:

- منحة قيمتها ١,٠ مليون دولار مقدمة إلى مركز بحوث التنمية الدولية لدعم برنامج إحداث شبكة لتوليد المعارف وتبادلها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – المرحلة الأولى.
  وسوف يحدد هذا النشاط الرائد ويختبر وينشئ آليات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق تعزز قدرات الفقراء الريفيين ومنظماتهم، ويرمي أيضا إلى تحسين الفرص المتاحة لهم للوصول إلى المعارف والتكنولوجيا، وإقامة آليات لإشراكهم في المناقشات الخاصة بتنميتهم.
- منحة قيمتها ١,٢ مليون دولار أمريكي مقدمة إلى الرابطة الإقليمية للائتمان الزراعي في أفريقيا لدعم البرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٧.
  وستعزز المنحة فرص وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية، وستحسن الإطار المؤسسي لتلك الخدمات. كما ستعزز الشبكة الموحدة للرابطة لجمع المعارف وتعميمها قدرات الصندوق على إقامة روابط استراتيجية طويلة الأجل مع شركائه في مجال التنمية.
- منحة قيمتها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين لمساندة برنامج الدعم الرامي إلى تعزيز قدرات الشبكة.
  سيساعد دعم الصندوق لهذه الشبكة على تمكين صغار المزارعين من تنظيم أنفسهم والمشاركة بشكل أفضل في حوار السياسات وتحديد مواقفهم والدفاع عن أنفسهم وعن آرائهم واهتماماتهم، والتأثير على الحصة المخصصة للتنمية الزراعية والريفية من موارد التنمية.
- منحة للمساعدة التقنية قيمتها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقدمة إلى منظمة السوق المشتركة لمنطقة المخروط الجنوبي، وذلك لدعم برنامج مساندة السياسات المؤسسية لتخفيف وطأة الفقر الريفي.

© IFAD, David Alan Harvey, 2002

تم استعراض سياسة

الاستثمار في الصندوق

وتعديل سياسات وإجراءات

الموارد البشرية فيه

عام ٢٠٠٣

الاستثمارات

تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة

اعتمدت سياسة الصندوق الجارية في مجال الاستثمار في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وتقضي هذه السياسة بتخصيص ٥ في المائة من مجموع الاستثمارات في الاستثمارات النقدية و٤٤ في المائة في سندات حكومية و٢٣ في المائة في استثمارات العائد الثابت المتنوعة و١٨ في المائة في سندات تعوض معدل التضخم و١٠ في المائة في الأسهم. ونفذت هذه المخصصات باستثناء فئة الأصول من السندات المعوضة للتضخم حتى يوليو/حزيران ٢٠٠٣، عندما نفذت عمليتين من عمليات الاستثمار هذه فأصبحت هذه الفئة تمثل ١٠ في المائة تقريبا من مجموع الحافظة. وتم الاحتفاظ بالمبلغ الباقي غير المخصص في حافظة السندات الحكومية وكذلك، بدرجة أقل، في الحافظة المدارة داخليا.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، تقرر تقصير مدة حافظة الصندوق من السندات الحكومية بغرض الحد من تعرضها للخسائر المحتملة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

وفيما يتعلق بمقدمي الخدمات المالية، لجأ الصندوق إلى جهة إيداع عالمية جديدة في ١ أبريل/نيسان ٢٠٠٣. وتم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ اختيار مستشار مالي جديد، وسيتم تعيينه بمجرد إبرام العقد الخاص بذلك.

أجرى في عام ٢٠٠٣ استعراض لسياسة الصندوق الاستثمارية استجابة لتوصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. ويناقش هنا الاستعراض في القسم الخاص بمبادرات التجديد السادس لموارد الصندوق.

المنظمة والموظفون

في عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الوظائف في الصندوق ١٣٢ وظيفة من الفئتين الفنية والعليا، باستثناء منصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق، و١٨١,٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة، على النحو الذي كان قائما في السنوات السابقة. وفي ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، بلغ عدد المناصب المشغولة ٢٩٥,٥ وظيفة: منها ١١٨ وظيفة من الفئة الأولى و١٧٧,٥ من الفئة الثانية. وينتمي موظفو الفئة الفنية والعليا إلى ٤٨ دولة عضو بالصندوق، بما يعبر عن الالتزام بمبدأ التوزيع الجغرافي، بينما ارتفعت نسبة الموظفات من النساء إلى ٣٥ في المائة من المجموع. واستمر الصندوق في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين وموظفي خدمة المؤتمرات وغيرهم من الموظفين المؤقتين حتى يتمكن من تلبية احتياجاته التشغيلية قصيرة الأجل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أدنى عدد ممكن من الموظفين الدائمين.

وقد استفاد برنامج الموظفين الفنيين المساعدين من تسعة بلدان مانحة هي: الدانمرك، وفنلندا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا. والتحق ببرنامج التدريب ٣٥ من ذوي المؤهلات المناسبة من ١٥ بلدا هي الجزائر، وكندا، وشيلي، وكرواتيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، ولبنان، ونيجيريا، وتونس، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت إدارة الصندوق التوصيات التي قدمتها لجنة استعراض تحديث سياسات الموارد البشرية وإجراءاتها. وكانت هذه اللجنة قد أنشئت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بهدف اقتراح مجموعة حديثة وواضحة وشفافة من القواعد والسياسات والإجراءات التي تدعم الأهداف العامة للمنظمة. وفي عام ٢٠٠٣ استمر مكتب الموارد البشرية، برئاسة مدير جديد، في إجراء الإصلاحات اللازمة تنفيذا لهذه التوصيات وتحسينا لخدمات الإدارة.

وتم إعداد كتيب عن السياسات والإجراءات المعدلة للموارد البشرية ووزع على جميع الموظفين لاستعراضه، وشرح الكتيب هذه السياسات والإجراءات بصورة مبسطة مشجعا على الشفافية والمساءلة. وتم اعتماد هيكل جديد لشعب الصندوق يقوم على أساس تسيير الأعمال وليس مقصورا على المهام الوظيفية فقط. ومن شأن ذلك أن يمكن موظفي الموارد البشرية من:

- التأثير في النوعية وإدارة الخدمات والكفاءة
- المشاركة في تخصيص الأعمال من البداية حتى النهاية
- العمل كوحدة ملتزمة وذات حضور ملموس في إطار دائرة محددة
- التركيز على المخرجات أكثر منه على المدخلات

من المتوقع أن يدخل هذا الهيكل الجديد حيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٤. وفي إطار الاستعداد لذلك حصل موظفو مكتب الموارد البشرية على التدريب على اكتساب المهارات في مجالات تقديم المشورة والانضباط والشكاوى ومضايقة الإناث في محل العمل. وبدأ التدريب الشامل للموظفين في مجال إدارة الحلقة الكاملة للموارد البشرية ابتداء من التعيين حتى التقاعد. وتم تدريب عشرين موظفا في مجال إجراء المقابلات الشخصية دعما لنظام الموارد البشرية الذي سيتابع موظفي الصندوق اعتبارا من التعيين حتى رصد الأداء والترقي الوظيفي.

وخلال السنة، اختارت لجنة الخدمة الدولية الصندوق، بناء على طلبه، للمشاركة في إعداد دراسة تجريبية عن الرواتب والاستحقاقات. ومن المقرر أن تجري الدراسة في الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦، وتتضمن استعراض منهجية تقييم الوظائف وتوفير الكفاءات وتلبية احتياجات التطور الوظيفي وإدخال نظام الحوافز والمكافآت مقابل الأداء وتوفير خدمات الإدارة العليا.

ويشترك الصندوق أيضا في مبادرة على مستوى الوكالات مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل إنشاء مركز إنمائي يبدأ ممارسة عملياته على أساس تجريبي في مايو/أيار ٢٠٠٤. والغرض من إنشاء هذا المركز هو تقدير وتنمية امكانات الموظفين الإداريين بما يمكنهم من تطبيق نهج أكثر تواؤما في مجال الترقي الوظيفي. وستتولى دائرة التنمية الدولية تمويل هذه الأنشطة في البداية ثم تتولى الوكالات الثلاث أمر التمويل بعد ذلك.

الهيكل التنظيمي

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣

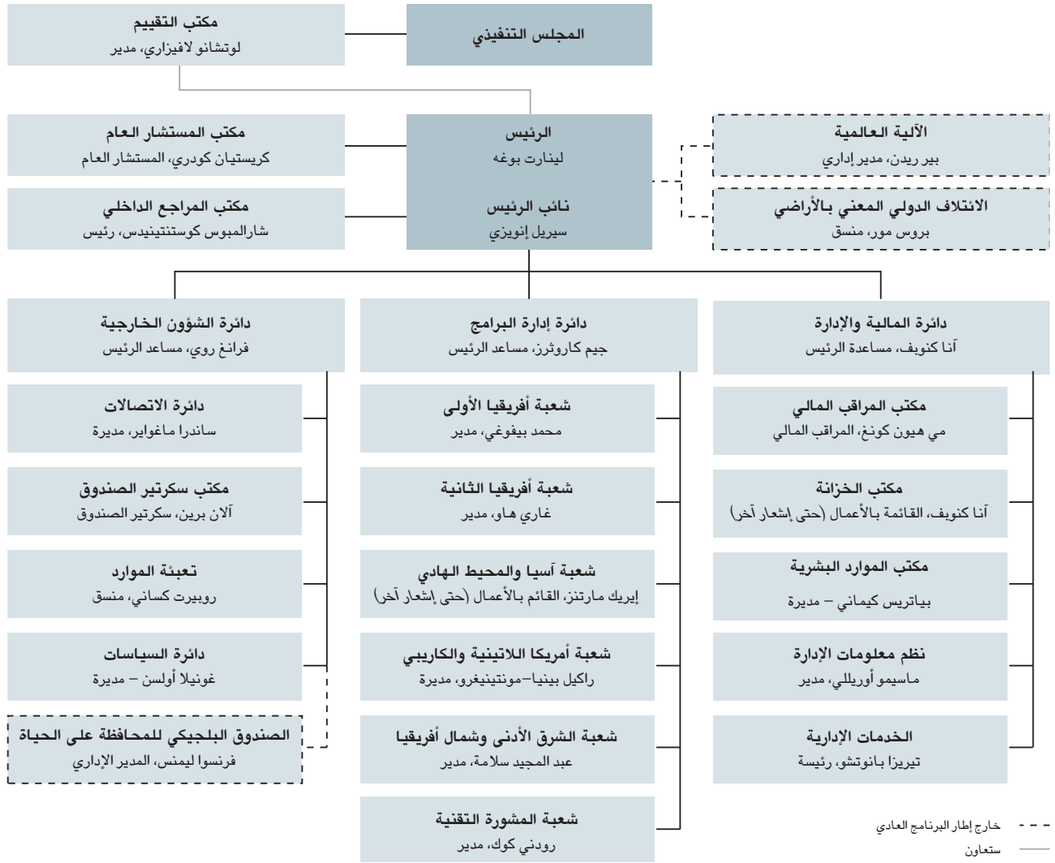

العضوية والتمثيل

بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، بلغ مجموع عدد البلدان الأعضاء في الصندوق ١٦٣ بلدا تشمل: ٢٣ في القائمة ألف و١٢ في القائمة باء، و١٢٨ في القائمة جيم، منها ٤٩ بلدا في القائمة الفرعية جيم–١ و٤٨ في القائمة الفرعية جيم–٢، و٣١ في القائمة الفرعية جيم–٣.

القائمة ألف

أستراليا
النمسا
بلجيكا
كندا
الدانمرك
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
اليونان
أيسلندا
ايرلندا
إيطاليا
اليابان
لكسمبرغ
هولندا
نيوزيلندا
النرويج
البرتغال
إسبانيا
السويد
سويسرا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة

القائمة باء

الجزائر
غابون
إندونيسيا
إيران
العراق
الكويت
الجماهيرية العربية الليبية
نيجيريا
قطر
المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة
فنزويلا

القائمة جيم

القائمة الفرعية جيم–١ أفريقيا	القائمة الفرعية جيم–٢ أوروبا، وآسيا والمحيط الهادي	القائمة الفرعية جيم–٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي
أنغولا	أفغانستان	أنتيغوا وبربودا
بنين	ألبانيا	الأرجنتين
بوتسوانا	أرمينيا	باربادوس
بوركينا فاسو	أذربيجان	بيليز
بوروندي	بنغلاديش	بوليفيا
الكاميرون	بوتان	البرازيل
كاب فيردي	البوسنة والهرسك	شيلي
جمهورية أفريقيا الوسطى	كمبوديا	كولومبيا
تشاد	الصين	كوستاريكا
جزر القمر	جزر الكوك	كوبا
الكونغو	كرواتيا	دومينيكا
كوت ديفوار	قبرص	الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	إكوادور
جيبوتي	فيجي	السلفادور
مصر	جورجيا	غرينادا
غينيا الاستوائية	الهند	غواتيمالا
إريتريا	اسرائيل	غيانا
أثيوبيا	الأردن	هايتي
غامبيا	كازاخستان	هندوراس
غانا	قيرغيزستان	جامايكا
غينيا	لاوس	المكسيك
غينيا بيساو	لبنان	نيكاراغوا
كينيا	ماليزيا	بنما
ليسوتو	مالديف	باراغواي
ليبريا	مالطة	بيرو
مدغشقر	منغوليا	سانت كريستوفر ونيفيس
ملاوي	ميانمار	سانت لوسيا
مالي	نيبال	سانت فنسنت وجزر غرينادين
موريتانيا	عمان	سورينام
موريشيوس	باكستان	ترينيداد وتوباغو
المغرب	بابوا غينيا الجديدة	أوروغواي
موزامبيق	الفلبين	
ناميبيا	جمهورية كوريا	
النيجر	جمهورية مولدوفا	
رواندا	رومانيا	
ساو تومي وبرينشيبي	ساموا	
السنغال	جزر سليمان	
سيشيل	سري لانكا	
سيراليون	سورية	
الصومال	طاجيكستان	
جنوب أفريقيا	تايلند	
السودان	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	
سوازيلاند	تيمور - ليشتي	
جمهورية تنزانيا المتحدة	تونغا	
توغو	تركيا	
تونس	فييت نام	
أوغندا	اليمن	
زامبيا	يوغوسلافيا[٥]	
زمبابوي		

٥– علق المجلس التنفيذي عضوية هذا البلد في هيئاته الرئيسية بتاريخ ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢.

قائمة المحافظين والمحافظين المناوبين الممثلين للدول الأعضاء في الصندوق في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣[٦]

العضو	المحافظ	المحافظ المناوب
أفغانستان	مصطفى زاهر	–
ألبانيا	لوفتر كسوفيلي (٢٠٠٣/١ –) أكرون دوكا (٢٠٠٣/١ –)	بيلومبر كرّوفي (٢٠٠٣/١ –)
الجزائر	سعيد بركات	مختار رقيق
أنغولا	جيلبرتو بوتا لوتوكوتا	بوافنتورا دا سيلفا كاردوزو (٢٠٠٣/١ –) –
أنيتغوا وباربودا	لستر بريانت بيرد (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٧) روبن بيروود (٢٠٠٣/٧ –)	–
الأرجنتين	ايلسا ديانا روزا كيلي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢) أومبرتو خيسوس روجيرو (٢٠٠٣/٢ –)	هيلدا جابرديني
أرمينيا	دافيد زادويان (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٨) دافيد لوكيان (٢٠٠٣/٨ –)	زهراب ف. مالك
أستراليا	كريستين جالوس	بروس ديفيس
النمسا	والتر ريل (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٩) كلاوس أوهلر (٢٠٠٣/٩ –)	هيربرت ياجر
أذربيجان	إرشاد علييف	–
بنغلاديش	م. سيفور رحمن	أيوب قادري
بربادوس	أنطوني ب. وود (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٧) ارسكن غريفث (٢٠٠٣/٧ –)	–
بلجيكا	كريستيان مونوايي	برنار دى شريفيل
بليز	دانييل سيلفا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٥) سيرفولو بيزا (٢٠٠٣/٥ –)	–
بنين	تيوفيل ناتا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٧) لازاري سيهوتو (٢٠٠٣/٧ –)	عبدولاي سولي مانيغي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١٢) سوسو جاستن أدانمايي (٢٠٠٣/١ –)
بوتان	كيسانغ درجي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) سانجاي نجيدوب (٢٠٠٣/١١ –)	باب كيسانغ (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) –
بوليفيا	ميريا دوران روزاليس (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٥) كارلوس موريسيو شانوفي سالفاتييرا (٢٠٠٣/٥ –)	–
البوسنة والهرسك	لوكسا سولجان	برانكو كيرّيتش
بوتسوانا	بيلوكغال كيناتيتسوى سلوما	توماس مادوبينغ توكوبونغ (٢٠٠٣/١ –) مابولا موديسي (٢٠٠٣/١ –)

٦– انتخب صاحب السعادة السيد بونغران ساراغي (إندونيسيا) رئيسا لمجلس المحافظين أثناء انعقاد الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في ١٩ فبراير/شباط ٢٠٠٢. كما انتخب صاحب السعادة السيد وليم إ.شورتش (الولايات المتحدة) وصاحب السعادة السيد روي فانوراكيس (سوازيلند) نائبين لرئيس المجلس.

البرازيل	غيلرمى غوميز دياز (٢٠٠٣/١ –) غويدو مانتيغا (٢٠٠٣/١ –)	دانت كويلو دى ليما (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٨) ديميان فيوكا (٢٠٠٣/٨ –)
بوركينا فاسو	نويللي ماري بياتريس داميبا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٦) بارثيليمي ياميوغو (٢٠٠٣/٦ – ٢٠٠٢/٩) مامادو سيسوكو (٢٠٠٣/٩ –)	–
بوروندي	بيير نديكوماجينجي	سيبريين ندايغاميي
كمبوديا	تشان سارون	–
الكاميرون	أبدولاي أبوباكري	ميكائيل تابونغ كيما
كندا	جان مارك ميتيفيي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٥) بروس مونتادور (٢٠٠٣/٥ –)	روجيه إيرهاردت
كاب فيردي	خورخي ماريا كوستوديو دوس سانتوس	أديلايدى ريبيرو (٢٠٠٣/١ –) أرنالدو دلغادو (٢٠٠٣/١ –)
جمهورية أفريقيا الوسطى	سولومون نامكوسيريما (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٥) بيير جيبيانزا (٢٠٠٣/٥ –)	جورج نغوندجو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢٨) –
تشاد	دافيد هودنغار نغاريمادن	– أومار شايب هاسانتي (٢٠٠٣/٢ –)
شيلي	أنجيل سارتوري أريلانو	أنطونيو أرتورو بلازا جيمينز
الصين	ليو جيان (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢) هان شينغفو (٢٠٠٣/٢ –)	ما شيكينغ
كولومبيا	فابيو فالنسيا كوسيو	داريو ألبيرتو بونيلا جيرالدو
جزر القمر	سعيد علي بوينا علي	أحمد جابر
الكونغو	جان دامبينزه	–
جزر الكوك	إيناتسيو أكاروورو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٧) روبرت ونتون (٢٠٠٣/٧ –)	جيمس غوسلين
كوستاريكا	فيكتوريا غواردييا ألفارادو دى هيرنانديز	يولاندا غاغو بيريز
كوت ديفوار	ريشار جباكا زادي	–
كرواتيا	دراغو كرالجيفيتش	فلادو ماتيجازيتش
كوبا	مارتا لوماس مورااليس	ألفريدو نيستور بويغ بينو
قبرص	جورج ف. بوليدس	–
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	كيم يون سوك (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) ري كيونغ سيك (٢٠٠٣/١١ –)	–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سالومونغ باناموهيري (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٩) جاستن كانكوندو (٢٠٠٣/٩ –)	إدوارد أومبا إيلونغا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) –
الدانمرك	أوف أوليروب–بيترسن	بو جنسن
جيبوتي	ديني عبد الله بيليليس	–
دومينيكا	فينيس هندرسن	كولين بوللي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١٨) –
الجمهورية الدومينيكية	ماريو أرفيلو كمانيو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٣/٤) بيدرو باديلا طونوس (٢٠٠٣/٤ –)	دولوريس مارغاريتا سيدينيو بيريز

إكوادور	ماركو سامانييغو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٦) إيميليو ازكويردو مينيو (٢٠٠٢/٦ –)	– ماركو سامانييغو (٢٠٠٢/٧ – ٢٠٠٣/٢) –
مصر	يوسف أمين والي	–
السلفادور	سلفادور أوروتيا لوسيل	جواكين روديزنو مونخويا
غينيا الاستوائية	غريغوريو بوهو كامو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) فرانسيسكو باسكوال إيبغوي أوياما (٢٠٠٣/١١ –)	–
إريتريا	أريفين بيرهى	أمديميكايل كاهساي برهاني (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٨) –
إثيوبيا	مولاتو تيشومى (٢٠٠٣/١) آتو بيلاي ايجيكو (٢٠٠٣/١ –)	مينغيستو هولوكا دباز
فيجي	إيزيكيلي أولونايراي مانايتوغا	–
فنلندا	ماتي كاريابنين (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٩) هانو كيرولينين (٢٠٠٣/٩ –)	باڤي هيلمن
فرنسا	ستيفان باللي	–
غابون	بيير كلافير ماغانغا موسافو (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢) بول مبا–أبيسولي (٢٠٠٣/٢ –)	– يولاند بيفيغو (٢٠٠٣/٢ –)
غامبيا	حسن صلاح (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) –	–
جورجيا	–	–
ألمانيا	ديفيد كيرفالدزي (٢٠٠٣/٣ –)	روسادان لوردكبانيدزي (٢٠٠٣/٣ –)
	ميكايل هوفمان	جوبست هولبورن (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢١) –
غانا	كوراج كوارشيغاه	–
اليونان	كوستانتين بيروكوستوبولوس	إيمانويل مانوساكيس
غرينادا	روت إيليزابيت روز	–
غواتيمالا	آسيسكلو فلاداريز مولينا	–
غينيا	جان بول سار	إبراهيما شريف باه
غينيا بيساو	لويس أولوندو منديز (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) دانييل سليمان إمبالو (٢٠٠٣/٤ – ٢٠٠٢/١١) ماماسو باجي (٢٠٠٣/١١ –)	–
غيانا	لاليشوار ك. ن. سينغ	–
هايتي	سيباستيين هيلير	–
هندوراس	ماريانو جيمينز تالافيرا	خوسيه رفائيل فيراري ساغاستومي (٢٠٠٣/١) –
إيسلندا	سڤين آغوست بيورنسن	يون إيرلنغور يوناسن
الهند	ياسوانت سينغ	آدارش كيشور (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٨) ب.ب ميسرا (٢٠٠٣/٨ – ٢٠٠٢/٢١) س.ج مانكاد (٢٠٠٣/١٢ –)
إندونيسيا	أغوس هاريانتو	– فريدي نوميبري (٢٠٠٣/٢ –)

إيران	بوزورغمير زياران	–
العراق	حكمت مزبان إبراهيم العزاوي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) محمد عادل الشيخ (٢٠٠٣/٤ – ٢٠٠٢/٥) –	محمود أحمد عثمان (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) –
إيرلندا	جون فرنسيس كوغن	أنطوني ديڤلين
إسرائيل	إيلازار كوهن (٢٠٠٣/١) إيهود غول (٢٠٠٣/١ –)	– دينس بول موريديهاي–رودغولد (٢٠٠٣/١ –)
إيطاليا	فيتو تانزي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٩) جانلويجي ماغري (٢٠٠٣/٩ –)	–
جامايكا	رانسفورد أ. سميث	–
اليابان	نبوكو ماتسوبارا	كيوشي كوديرا
الأردن	باسم عوض الله	عمر عبد المنعم الرفاعي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/١١) –
كازاخستان	أخمتزان س. يسيموف	–
كينيا	بونايا آدي غودانا (٢٠٠٣/١) كيبروتو رونو آراب كيروا (٢٠٠٣/١ –)	بيتي شيلتنبغ كيمورغور (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) –
الكويت	يوسف حمد الإبراهيم (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٥) محمد صباح السالم الصباح (٢٠٠٣/٥ – ٢٠٠٢/٧) محمود النوري (٢٠٠٣/٧ –)	بدر ميشاري الحميضي
قيرغزستان	عسكر أيتماتوف	–
لاوس	فوفيت كامبفونفنغ (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٣) تشانسي فوسيجام (٢٠٠٣/٣ –)	فوفيت كامبفونفنغ
لبنان	فادي حج علي	عادل شويري (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢١) –
ليسوتو	فوفا بولانى (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٨) راكورو فورورو (٢٠٠٣/٨ –)	راشيل رفيلوهيب ماتابو نتسينسي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٤) –
ليبريا	باتريك ب. كيادي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢) سيسيل ت. أو. براندي (٢٠٠٣/٢ – ٢٠٠٢/٨) جورج كامي (٢٠٠٣/١١ –)	– باتريك كايدي (٢٠٠٣/٢ – ٢٠٠٢/٨)
الجماهيرية العربية الليبية	البغدادي علي المحمودي	حسين مفتاح الأسود (٢٠٠٣/١ –)
لكسمبرغ	شارلز غورنز	جورج هينن
مدغشقر	إيفان راندرياساندراترينيوني	سولو فونيابنا راميارامانانا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٧) أوغوست ريتشارد بارابنا (٢٠٠٣/٧ –)
ملاوي	ايلارد س. ماليندي (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢١) شارلز ج. ماتابوا (٢٠٠٣/١٢ –)	شارلز ج. ماتابوا (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢١)
ماليزيا	شمس الدين بن هتام	شمس الدين بن عبد الله (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠١) –

سيراليون	ساحة سار مونتو	أوهارلو بونغ ووترى
جزر سليمان	إنوارد هوغيفو (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) بول مانيفو (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/٥)	إزيكل وايزوف
الصومال	عباس موسى فرح	–
جنوب أفريقيا	أنطوني لو كيبل كفاوار موغالو (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/١) كارل كيسوتو (٢٠٠٢/٩) لينين ماكغواني نتوبي (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/٩)	– مارفيت موهلابي (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/١١)
إسبانيا	خورخي روميلو	لوبيز كوستا سيفيلس
سري لانكا	تيلموني هارسين وليغيدا فونزو (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) ج. روفنيم ه. بيرجرا (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/٥)	– ج. سوهاندارا (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/٥)
السودان	مجتوبي الكتابة أحمد	حسن أحمد طه (٢٠٠٢/٣ – ٢٠٠٢/١) –
سورينام	جامونتن سامعت	جرهارت ألفنسل هيوات
سوازيلند	رؤى فانوازاين (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) سنيفل لوخيلي (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/٥)	كريستوفر نكوانيانا (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/١) –
السويد	أنيكا سودبرغ (٢٠٠٢/٢ – ٢٠٠٢/١) رؤى جاكوبي (٢٠٠٢/٢ –)	جوتيك ألفسن (٢٠٠٢/١٨ – ٢٠٠٢/١) – سنيفان ليجلاند (٢٠٠٢/١٢ –)
جمهورية مولدوفا	نيكولاي دوروف (٢٠٠٢/٢ – ٢٠٠٢/١) مارينا دوروشينتاو (٢٠٠٢/٢ –)	– فيوديل غوتو (٢٠٠٢/٢ –)
رومانيا	إيلي ساريو	سرجيل ستانسكي (٢٠٠٢/٤ – ٢٠٠٢/١) –
رواندا	إفرايم كاباييجا (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/١) بالريه هابياماشي (٢٠٠٢/١١ –)	– مارغريت موهلابي (٢٠٠٢/١١ –)
سانت كريستوفر ونيفس	سدريك رؤى ليبورت	–
سانت لوسيا	كاليكست جورج	جوزيفين برناديس (٢٠٠٢/٢ –)
سانت فنسنت وغرينادين	سلمون والترز (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٢/٥) جيرلين مايكل (٢٠٠٢/٥ –)	–
ساموا	–	توبيسوجاليتاوا أفيو سوفوا
ساو تومي وبرينسيبي	خوزيه لوبيز ليما دا سيلفا (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/١) خورخي أمارو (٢٠٠٢/١١ –)	–
العملة الغربية السعودية	عبد الله بن عبد العزيز بن معمر (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) فهد بن عبد الرحمن بلغنيم (٢٠٠٢/٥ –)	–
السنغال	جيبي سي	موسل نغوي
سيشيل	وليام ميريمني	كليفورد لماه (٢٠٠٢/١٢ – ٢٠٠٢/١)

مالديف	عبد الرشيد حسين (٢٠٠٢/١٢ – ٢٠٠٢/١) عبد الله كمال الدين (٢٠٠٢/١٢ –)	حمدون حميد
مالي	سيدو تراوري	إبراهيم بوكار بالما
مالطة	إبراهام بورغ	–
ميكرونيزيا	محمد ولد ناغي (٢٠٠٢/١١ – ٢٠٠٢/١) عبد الله ولد شيخ سيدي (٢٠٠٢/١١ –)	–
مولدوفا	فيرا محمد جونيجو (٢٠٠٢/١) سارة بيل محمد ريف (٢٠٠٢/١ –)	–
موريشيوس	برافين كومار جوغنوث	سالنغي بيلا هانومانجي (٢٠٠٢/٤ – ٢٠٠٢/١) كال أوي فونغ وينغ بودون (٢٠٠٢/٤ –)
المكسيك	رافائيل توفار أي دي تيريرا	فيكتور هوغو مورالييس مانينيز
منغوليا	ارديانغين تسانتجارغال	–
المغرب	حسن بن عبد الرازق	علي العمراني (٢٠٠٢/٨ –)
موزامبيق	لويزا دياز دوغو	–
ميانمار	نيونت تين	–
ناميبيا	بول سيمت	ديسموند ر. تشيكيشو
نيبال	بيدي برازد ملتال (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/١) براكاش شاندرا لوهاني (٢٠٠٢/٩ –)	إندرا بهادور سينغ (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/١) –
هولندا	أ. هـ. أنتيس فان أردن فان دير هوفن	إيفلد ويرهوت
نيوزيلندا	بيتر روبينسن بينيت (٢٠٠٢/١٠ – ٢٠٠٢/١)	كوفوفي ر. ب. بايلن (٢٠٠٢/٦ – ٢٠٠٢/١)
نيكاراغوا	خوسي كواسا شامورو (٢٠٠٢/١٠ –)	إيفايا سيفيلا كابيرنا (٢٠٠٢/٦ –)
النيجر	إدريس مايغ موسى	–
نيجيريا	سالاح الدامو بيللو	–
النرويج	أوجي ب. جورغين	–
عمان	خلفان بن صالح محمد الثانبي	–
باكستان	خير محمد جونيجو (٢٠٠٢/١) سارداد بيل محمد ريند (٢٠٠٢/١ –)	–
بنما	روسانا لوبيخا أميليو (٢٠٠٢/١) أوزاسيو ج. مالتيز (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٢/٣) بيدرو إران غوردون (٢٠٠٢/٣ –)	أوزاسيو ج. مالتيز.
بابوا غينيا الجديدة	بارت فيليمون	–
باراغواي	ليليا رويمرو بيريرا	–
بيرو	ريغرتو سيخاردو (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٢/٥) خوسيه باولو موران فال (٢٠٠٢/٥ –)	إدواردو فالديفيسو بالاثيوس (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) –
الفلبين	خوسيه إيزيدورو كامانتشو	–
البرتغال	كارلوس مانويل إيتيامبسو فيجيريدو	كارلوس مانويل دوس سانتوس فيجيريدو
قطر	علي بن سعد عبد الله الكواري	–
جمهورية كوريا	سونغ يونغ إو	كيم كيونغ كيو (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/١) كيم شانغ هيون (٢٠٠٢/٩ –)
مولدوفا	بيتر روبينسن بينيت (٢٠٠٢/١٠ – ٢٠٠٢/١)	كوفوفي ر. ب. بايلن (٢٠٠٢/٦ – ٢٠٠٢/١)
نيوزيلندا	هوارد وينرايت (٢٠٠٢/١٠ –)	جون هاريسون (٢٠٠٢/٦ –)
نيكاراغوا	خوسي كواسا شامورو (٢٠٠٢/١٠ –)	إيفايا سيفيلا كابيرنا (٢٠٠٢/٦ –)
النيجر	إدريس ماي موسى	–
نيجيريا	سالاح الدامو بيللو	–
النرويج	أوجي ب. جورغين	–
عمان	خلفان بن صالح محمد الثانبي	–
باكستان	خير محمد جونيجو (٢٠٠٢/١) سارداد بيل محمد ريند (٢٠٠٢/١ –)	–
بنما	روسانا لوبيخا أميليو (٢٠٠٢/١) أوزاسيو ج. مالتيز (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٢/٣) بيدرو إران غوردون (٢٠٠٢/٣ –)	أوزاسيو ج. مالتيز.
بابوا غينيا الجديدة	بارت فيليمون	–
باراغواي	ليليا رويمرو بيريرا	–
بيرو	ريغرتو سيخاردو (٢٠٠٢/١ – ٢٠٠٢/٥) خوسيه باولو موران فال (٢٠٠٢/٥ –)	إدواردو فالديفيسو بالاثيوس (٢٠٠٢/٥ – ٢٠٠٢/١) –
الفلبين	خوسيه إيزيدورو كامانتشو	–
البرتغال	كارلوس مانويل إيتيامبسو فيجيريدو	كارلوس مانويل دوس سانتوس فيجيريدو
قطر	علي بن سعد عبد الله الكواري	–
جمهورية كوريا	سونغ يونغ إو	كيم كيونغ كيو (٢٠٠٢/٩ – ٢٠٠٢/١) كيم شانغ هيون (٢٠٠٢/٩ –)

سويسرا	**سيرج شابات**	**مارتين روهنر**
سورية	**نور الدين منى** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠١) **عادل سفر** (٢٠٠٣/١٠ –)	**حسن الأحمد**
طاجيكستان	**تالباك نازاروف**	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	**شارلز ن. كينيا**	**كوستا ريكي ماهالو**
تايلند	**بيتيبونغ بونغبون نا أيودهايا** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠١) **بانفوت هونغثونغ** (٢٠٠٣/١٠ –)	– **بوتي تشومسري** (٢٠٠٣/٣ –)
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**أيفان أنجلوف**	**لوبيكا ترنشيفسكا** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٩) –
تيمور ليشتي	– **خوسيه راموس هورتا** (٢٠٠٣/٣ –)	–
توغو	**كوميكيمي بامنانتى**	**إيكوي كانديه أسيونغبون**
تونغا	**فيتو أوتولو توبو**	–
ترينيداد وتوباغو	**جون راهايل**	**برنارد أنطوني ويستون**
تونس	**محمد نوري جويني**	–
تركيا	**نيكاتي أوتكان**	–
أوغندا	**جيرالد م. سيندولا**	**ويليبورفورس كيسامبا موغيروا**
الامارات العربية المتحدة	**محمد خلفان بن خرباش**	–
المملكة المتحدة	**طوني فينت** (٢٠٠٣/١) **بيتر غرانت** (٢٠٠٣/١ –)	– **انطوني بيتي** (٢٠٠٣/٤ –)
الولايات المتحدة	**بول أونيل** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠٣) **جون سنو** (٢٠٠٣/٣ –)	**أنطوني وين**
أوروغواي	**كارلوس أليخاندرو باروس اوريرو**	**لاورا غالارزا** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠٢) **غبريل بيلون** (٢٠٠٣/٢ –)
فنزويلا	**فرناندو غرباسي** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠٢) **انجيلا ديلغادو دي سالازار** (٢٠٠٣/٢ –)	**بابلو بالستريني** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٢١)
فييت نام	**ليه فينه تو**	–
اليمن	**أحمد سالم الجبلي** (٢٠٠٣/١ – ٢٠٠٢/٠٦) **حسن عمر سويد** (٢٠٠٣/٦ –)	**أحمد علي حمد الحوري** (٢٠٠٣/١) **عبد الرحمن محمد بامطرف** (٢٠٠٣/٢ –)
زامبيا	**ويبي د. كاموينده**	–
زيمبابوى	**جوزيف م. ماد**	**ماري مارغريت موشادا**

قائمة المدراء التنفيذيين

حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣

العضو		العضو المناوب	
القائمة ألف			
شارلز باركر	كندا	جون فرانسيس كوغان	آيرلندا
آلان جيلويبى	فرنسا	برنار دى شريفيل	بلجيكا
برند دونزلاف	ألمانيا	لوتار كافييزيل	سويسرا
أوغوستو زودا	إيطاليا	كلاوس أوهلر	النمسا
ماساهارو ساتو	اليابان	جورجين مايرسك بيدرسن (٢٠٠٣/٨–١) كريستيان هوجرشولت (٢٠٠٣/٩ –)	الدانمرك
جوروين ت.م.ج. ستيغس	هولندا	أنطوني بيتي	المملكة المتحدة
مايكل أودفال	السويد	مارغاريت سليتيفولد	النرويج
مارك م. جاسكوفياك	الولايات المتحدة	إيلين شيلي (٢٠٠٣/٣١) كارن ساندركوك (٢٠٠٣/٣ –)	أستراليا
القائمة باء			
هشام إبراهيم الوقيان	الكويت	ماجد علي أحمد عمران الشمسي	الإمارات العربية المتحدة
أولوشي أنيبي إيداش	نيجيريا		–
أحمد بن سليمان العقيل	المملكة العربية السعودية	ميميد غوناوان	إندونيسيا
		(٢٠٠٣/٨–١) فيكتور ميجياس مورونتا (٢٠٠٣/٨ –)	
القائمة جيم			
اللائحة الفرعية جيم – ١ أفريقيا			
ميدي منغوي	الكاميرون	محمد حسن جبارة محمد	السودان
مريم موسى	مصر	آبيل جونسالفز لوبيز	موزامبيق
اللائحة الفرعية جيم – ٢ أوروبا، آسيا والمحيط الهادي			
تانغ زنغبينغ (٢٠٠٣/٣–١) السيد لي زنغدونغ (٢٠٠٣/٣ –)	الصين	ظافر أ. هلالي	باكستان
آدارش كيشور (٢٠٠٣/٧–١) ب. ب. ميسرا (٢٠٠٣/١٢–٨) س. ج. مانكاد (٢٠٠٣/١٢ –)	الهند	ايوان بافيل	رومانيا
اللائحة الفرعية جيم – ٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي			
بنفيندو بللوكو	البرازيل	روسانا لويجا آميليو (٢٠٠٣/١) بيدرو آدان غوردون (٢٠٠٣/٢ –)	بنما
رافايل توفار إي دى تيريزا	المكسيك	آريل فرنانديز	الأرجنتين